جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

أثر الدور الإستراتيجي لتركيا في علاقتها بالنظام الإقليمي العربي

إعداد الطالب:
أكرم نصر خالد أبو حمدي

إشراف
الدكتور فايز زريقات

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسيـــــــة

جامعة مؤتة، 2007

الآراء الواردة في الرسالة لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب أكرم نصر أبو حمدي الموسومة بـــ:

أثر الدور الاستراتيجي لتركيا في علاقتها بالنظام الإقليمي العربي

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
د. فايز شراري الزريقات		2008/1/6	مشرفاً ورئيسا
د. محمد حمد القطاطشة		2008/1/6	عضواً
د. احمود علي أبو سليم		2008/1/6	عضواً
د. هاني عبدالكريم أخو رشيدة		2008/1/6	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. حسام الدين المبيضين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الشكر والتقدير

في الـــبداية أشكر الله الذي أعانني على إتمام هذه الدراسة ، وأتقدم بالشكر الجزيل للدكتور الفاضل الذي أشرف على رسالتي الدكتور فايز زريقات المحترم و كل من ساهم في انجاز هذه الدراسة و أخص بالشكر العاملين في قســم العلــوم السياسية من أعضاء الهيئة التدريسية والإداريين ، و العاملين في مكتبة جامعــة مؤتة ، والشكر الجزيل لأعضاء هيئة المناقشة الأفاضل.

أكرم نصر أبو حمدي

فهرس المحتويات

الملخص

أثر الدور الإستراتيجي لتركيا في علاقتها بالنظام الإقليمي العربي

أكرم نصر خالد أبو حمدي

جامعة مؤتة،2007

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية الدور الإستراتيجي لتركيا في النظــام الإقليمي العربي، وقد تناولت الدراسة العوامل الرئيسية التي تكوّن هذا الدور وهــي الموقع الجغرافي لتركيا والعامل الاقتصادي، والمياه، والبعد السياسي وتــأثير هــذه العوامل في رسم الأ همية الإستراتيجية لتركيا في علاقاتها مع الدول العربية تحديــد العراقيل التي تواجه تطوير مثل هذه العلاقات.

ABSTRACT

The effect of the Turkish strategic role in the Arabian Regional system

Akram Naser Khaled Abu-Hamdi

Mutah University,2007

This study involves the problematic issue of the strategic role that Turkey plays in system of the Arabian region, and the factors that determines this role .This study question the following:

1.what are the effective factors that determine Turkish and Arab relations.

2.The effect of this strategic role on Arabian relation system.

The study has concluded the following: that the Turkish and Arab relations is strongly affected by many factors which one interlinked Turkey is a strong country that owns strength factors like the natural resource ,water supply ,population and political factors, in return Turkey to play an important role in the future of the middle East. Based on the above the study recommended the following : developing all cooperative aspects between Turkey and the Arab countries in a way to best save the Arab interests at the same time maintaining Arab rights.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 خلفية الدراسة

بقي العرب والأتراك على صلة مستمرة لفترة طويلة من الزمن وساهم التاريخ المشترك في ظل الدولة العثمانية في إيجاد علاقات وطيدة بين الأمتين . ومنذ قيام الجمهورية التركية أخذت تلعب دورا مهما بالنسبة لصانعي السياسة في الغرب كحليف إستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط لحماية مصالحة في المنطقة وخاصة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية .

ومنذ نشأت الدولة التركية لم تقم علاقات متينة وموثقة مع أي من الدول العربية ،وقد بذلت تركيا جهودا من أجل تحسين علاقاتها بالعالم العربي يحكمها بذلك الاعتبارات المشتركة الدينية والثقافية المتوارثة ، إلا أن بناء هذه العلاقات كان يصطدم بعدة عقبات من أهمها، اعتراف تركيا بإسرائيل، والتطور المضطرد بالعلاقات التركية الغربية و محاولاتها في لحظة ربط الدول العربية بنظام الدفاع الغربي ، إلا أن تركيا ورغم ذلك حاولت جاهدة العمل على تحسن العلاقات العربية التركية يدفعها لذلك أهداف اقتصادية كون الوطن العربي أغنى مناطق العالم بالنفط ، ومحاولة الأتراك الخروج من العزلة الدبلوماسية التي فرضت عليها أبان احتلالها لجزيرة قبرص و إيجاد مخرج للأزمة الكردية و مقاومة حركة الانفصال المتمثلة بحزب العمال الكردستاني [1].

لقد بين تاريخ العلاقات الدولية التركية أهمية الدور التركي في السياسة الدولية وذلك لعدة عوامل أهمها حجم الرقعة الجغرافية والموقع الإستراتيجي لها على حدود كل من الشرق الأوسط والإتحاد السوفيتي سابقا و الإتحاد الأوروبي، مما دفع صانع السياسة في الغرب إلى اعتبار تركيا حليف إستراتيجي مهم في هذه المنطقة من العالم ، كما كان هو الحال إبان الحرب الباردة حيث كانت تركيا حليفا رئيسيا للولايات المتحدة الأمريكية في وجه المد الشيوعي . وهذا التحالف مع الغرب ترجمته تركيا بتـ قديم طلب لقبولها في عضوية الإتحاد الأوروبي ، وهو ما قد يؤدي

---

[1] توفيق، سعد حقي ،علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، الطبعة الأولى، عمان،دار وائل للنشر،2003،ص ص115-131.

إلى جعل تركيا جسر للتواصل بين أوروبا وبين أسيا و منطقة الشرق الأوسط . إن هذه التراكمات للعوامل السياسية والاقتصادية والجغرافية التي تتميز بها تركيا جميعها عوامل إستراتجية مهمة ستدفع الدول العربية إلى العمل على توطيد علاقاتها في المستقبل مع تركيا مما سيكون لها دور مهم في مستقبل المنطقة وقضاياها الرئيسية[1] .

العلاقات العربية ـ التركية

تمر منطقة الشرق الأوسط بلحظات تاريخية فارقة ، بسبب التغيرات التي عصفت ببنيتها السياسية والإقليمية منذ احتلال العراق وحتى الآن. واللحظة الراهنة تستمد صفتها التاريخية من حيث كونها فاصلة بين عصرين ونظامين إقليميين ، أي عصر ونظام انقضيا باحتلال العراق وعصر قادم يتأسس على نتائج هذا الاحتلال ، تماما مثلما كانت فترة الحرب العالمية الأولي هي بداية عصر جديد للمنطقة هو عصر سايكس ـ بيكو الذي ترسخ علي أنقاض الدولة العلية العثمانية وتقاسم مناطقها الجغرافية بين القوي العالمية وقتذاك انجلترا وفرنسا . واللحظة الفارقة أيضا في تاريخ العرب الحديث كانت الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من تغيير في خرائط السياسة الدولية ومن ثم انقسام العالم إلي معسكرين ، واستقلال دول منطقتنا وانضواء كل دولة فيها بشكل أو آخر في أحد هذين المعسكرين.

وليس من قبيل المصادفات أن الحقبة الراهنة والحقبتين السابقتين كانت تركيا وريثة الدولة العثمانية قاسما مشتركا فيه ما، ومرد ذلك أن تركيا واقع جغرافي وتاريخي واستراتيجي في هذه المنطقة وعلامة بارزة عليها ، وفي مثل هذه اللحظات الفارقة يكون الحديث عن سيناريوهات المستقبل في المنطقة مرتبطا بالضرورة بأدوار قواها الرئيسية ومنها تركيا وكذلك بموضوع ترميم العلاقات العربية معها باعتبار ذلك قضية مصير للمنطقة وشعوبها[2].

إن العلاقات العربية التركية تعود إلي أكثر من ألف سنة مضت ، ارتبط بها العرب مع بلاد الأناضول بوشائج التاريخ والثقافة ولكن هذه العلاقات و منذ الحرب

---

[1] الجاسر، محمد طه ،تركية ميدان الصراع بين الشرق والغرب،الطبعة1،دمشق ،دار الفكر ،2002،ص ص66-86.

[2] درويش ،هدى ،العلاقات التركية اليهودية،الجزء الأول،ط1،دمشق،دار العلم،2002،ص ص 24-43.

الباردة على الأقليات مسكونة بهواجس عربية صارت بمرور الوقت عائقا أمام رؤية تركيا بأبعادها الحضارية والإستراتيجية ناهيك عن مكوناتها القومية والطائفية .
والحال أن الدور المحوري للجغرافيا في صياغة الأهمية الفائقة لتركيا من حيث كونها دولة مركز بحكم محددات الجغرافيا يتضافر مع أحكام التاريخ والثقافة ، بحيث يجعل لها تأثيرا جيوسياسي وجيواستراتيجي ، يستعصي على التصنيف أحاديا أو النظر إليه من زاوية واحدة فقط ، وبالمقابل ارتكنت الدول العربية في تقييمها للأحداث والظواهر إلى اتهام تركيا بالتبعية لطرف دولي بالقياس إلي تجربة الحرب الباردة، وحالت هذه النظرة دون مواكبة التطورات والتغيرات في هذا البلد المهم بالمنطقة والمؤثر فيها بشدة وبعد أن اختزلت الدول العربية سياسات تركيا الداخلية والإقليمية في إطار ضيق سلفا في ظل حالة أيديولوجية غير مبررة من العداء[1] .
إن تركيا بالأساس دولة إقليمية نافذة لها مصالح وطنية تتوخي تحقيقها عبر تحالفات دولية وإقليمية ويجب النظر إليها علي هذا الأساس . تجري تركيا عملية إعادة توجيه السياسة الخارجية بما يعكس التغير الحادث في التوجهات الاستراتيجية العليا وظهرت نتائج هذه العملية في سياستها الخارجية الساعية إلى ترسيخ نفوذ بلادها في المنطقة وتحولها من عضو في محاور وأحلاف مع دول ضد أخرى، إلى مركز إقليمي يحتفظ لنفسه بمسافة من الجميع ويتواصل معهم في الوقت نفسه ويمكن ملاحظة هذه النقلة الاستراتيجية من خلال التبدل الواضح في علاقات أنقرة بدول جوارها الجغرافي مثل اليونان وروسيا وإيران والدول العربية ، خصوصا العراق وسوريا[2].
وعلى الطرف الأخر لم تستغن تركيا عن شبكة تحالفاتها الدولية والإقليمية قربانا للسياسة الإستراتيجية الجديدة بل أعادت ترتيب مفردات القوة الإستراتيجية لمصلحتها فلم تعد أسيرة لتحالفات مع طرف دولي واحد بل نسجت خيوط علاقات متوازنة مع دول كبرى بالعالم، مثل الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي.

---

[1] الداقوطي ،ابراهيم ،صورة الاتراك لدى العرب،ط1،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2001،ص ص 298-312.

(2) كاهان، يافوز ، العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية، ط1، دراسات عالمية، الإمارات ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2002،ص ص48-69.

وفي غمار ذلك لم تغفل أنقرة حقيقة حضورها في مراكز صنع القرار في واشنطن إذ إن تركيا هي الدولة الوحيدة بالمنطقة ، بعد إسرائيل، التي أفلحت في تكوين مجموعات ضغط في مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين ويمكن الحديث الآن عن لوبي تركي في واشنطن مع باقي مجموعات الضغط اليونانية والأرمينية والإيطالية واللاتينية والإسرائيلية طبعا(1) .

وهنا بالضبط يمكن تفسير المرامي التركية من العلاقات مع إسرائيل ليس العداء للعرب، ولا حتى التمكن من مواجهة خصوم تاريخيين مثل اليونان وأرمينيا في أروقة صنع القرار الدولي فقط بل تثبيت لوبي جديد في واشنطن هو اللوبي التركي. وبالتوازي مع هذا النجاح واصلت أنقرة طرق أبواب الاتحاد الأوروبي للانضمام إليه وأحرزت تقدما ملحوظا في هذا المجال وسعت لتحقيق طفرة في العلاقات السياسية مع جوارها في اليونان وطرحت أفكارا جديدة للتعاون المؤسسي الإقليمي مع الدول العربية ويتساوى في الرغبة لتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية أحزاب النظام السياسي التركي بما فيها حزب العدالة والتنمية الحاكم والإسلامي و الذي أضاف انتخابه مزية جديدة لتركيا وهي دور الوسيط الحضاري بين الشرق والغرب بما يعود إيجابا بالنهاية علي مصالح الدولة التركية العلمانية . وهكذا فليست السياسة التركية أمريكية خالصة أو حتى أوروبية بحته ولا هي موالية لإسرائيل ضد العرب أو العكس أو حتى إسلامية التوجه ولا هي علمانية صرفه الآن إنها مزيج من ذلك كله إذ هي دليل علي استخدام التأثير الدولي والإقليمي في خدمة المصالح الوطنية.

2.1 أهداف الدراسة

إن الأهمية الإستراتيجية لتركيا بإبعادها الاقتصادية والسياسية والجغرافية وتأثير هذه العوامل على طبيعة وشكل مستقبل العلاقات العربية التركية سيقودها لأخذ دور مهم في مستقبل المنطقة بان تلعب دورا مهما في القضايا العربية في المستقبل ، ونتيجة لقلة الدراسات التي توضح الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات العربية التركية فقد حددت مشكلة الدراسة والتي تهدف إلى توضيح و دراسة واقع العلاقات

(1) روبنسون، فليب ،ترجمة ميخائيل نجم خوري، تركيا والشرق الأوسط، ط1،القاهرة،دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث،1993،ص ص66-69.

العربية التركية و محددات السياسة التركية تجاه الدول العربية الاقتصادية والسياسية و الأمنية و تحديد مفهوم الأهمية الإستراتيجية للجمهورية التركية لدى صانعي السياسة الخارجية العربية .تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهمية الدور الإستراتيجي لتركيا في النظام الإقليمي العربي وتحديد العوامل الرئيسية لهذا الدور متمثلة بالموقع الجغرافي والمياه و العامل الاقتصادي والقضايا السياسية وكيفية تأثير هذه العوامل على رسم العلاقات العربية التركية، و تحاول الدراسة إظهار العوامل الرئيسية التي ترسم الدور الإستراتيجي لتركيا ، فقد أخذت معظم الدراسات السابقة العلاقات العربية التركية من خلال التركيز على موضوعين هما قضية المياه ، والعلاقات التركية الإسرائيلية ، لذا تحاول الدراسة إبراز الدور التركي الإقليمي والمتمثل بالعامل الجغرافي والاقتصادي و السياسي و إظهار الأبعاد المستقبلية للعلاقات العربية التركية ، و تأثير الدور التركي على الأمن القومي العربي .ويمكن إجمال أهداف هذه الدراسة بما يلي:

1. تهدف الدراسة إلى المساعدة في فهم أهمية الدور الإستراتيجي لتركيا بالنسبة للوطن العربي وذلك من خلال دراسة محاور هذا الدور الجغرافية والاقتصادية والسياسية .
2. تساعد هذه الدراسة إلى تحديد مستقبل العلاقة بين النظام الإقليمي العربي وتركيا في ضوء المستجدات السياسية و الاقتصادية الدولية .
3. تحليل أوجه التعاون التركي-الإسرائيلي وأثرة على الأمن الإقليمي العربي .

3.1 أهمية الدراسة

إن تعزيز المصالح العربية وتعظيم قدرة دول المنطقة على ترتيب أولوياتها الوطنية والإقليمية إلي حد كبير يعتمد علي فهم الإستراتيجية التركية الجديدة والتعامل معها علي قاعدة المصالح المشتركة ، إذ أن السياسات العربية تجاه تركيا والمستمرة حتى الآن، عملت على تهميش العامل العربي في السياسة الخارجية التركية فالاستثمارات العربية في غالبيتها الساحقة تستقر خارج المنطقة، وحتى الواردات العربية المتزايدة من السلع والخدمات تتجاوز تركيا التي لا تحظى إلا بنصيب ضئيل جدا منها ، وهكذا وحتى الآن لم تقدم السياسات العربية لتركيا ما

يمكن أن يرقي إلي درجة الأخذ في الاعتبار عند رسم سياستها الخارجية ، ولا يمكن بالتالي أن نأمل في تفاهم وتعاون مع تركيا بشكل يراعي مصالح الدول العربية الوطنية والقومية دون إبراز المصالح الاقتصادية لتركيا في العالم العربي ، بالشكل الذي يستطيع صناع القرار العرب مخاطبة تركيا من موقع الفاعل وليس المطالبة بالتضامن مع المصالح والقضايا العربية دون أن تقديم أي ميزات بالمقابل فطريق المصالح يسير في اتجاهين وليس اتجاه واحد هذا بالإضافة إلى القضايا العالقة بين العرب وتركيا سواء في موضوع المياه أو الحدود أو العلاقات مع إسرائيل والتي تبحث إلى تعاون حقيقي يقود إلى حلها ولإيجاد مخرج لها .

إن وضع العلاقات العربية التركية علي طريق المصالح المتبادلة ، من شأنه التأثير في اتجاهات السياسة الخارجية التركية واجتذابها بشكل عملي إلي دائرة التأثير العربية، حيث أن تركيا وبسبب إمكانياتها البشرية والاقتصادية والعسكرية ، بالإضافة إلي نموذجها المجتمعي لها دور محوري وأساسي في المشاريع والسيناريوهات التي تعد للمنطقة من شرق أوسط كبير أو موسع . وبالرغم من كل سلبيات النظام السياسي التركي فهو يشكل في ظل تهافت البدائل الأخرى، بديلا علمانيا لحركات الإسلام الراديكالي وخصما عمليا لاحتكار السلطة السياسية وركودها في منطقتنا . وبالتالي فتركيا حاضرة بقوة ليس في التاريخ أو الجغرافيا فحسب بل أيضا وبسبب العوامل الموضوعية في عمق المستقبل المقبل و هذه هي النظرة الإستراتيجية لمستقبل العلاقات بتركيا ، فالدول العربية بحاجة إلى مد جسور التواصل الحضاري والسياسي والاقتصادي مع تركيا باعتباره ضرورة مصيرية تضع المصالح القومية العربية بالطريق الصحيح.

4.1 الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

منذ قيام الدولة التركية لم تنشئ تركيا علاقات متينة وموثقة مع أي من الدول العربية ، إلا أن موقع تركيا جعلها جزء من نظام منطقة الشرق الأوسط ترتبط مع دوله بقضايا هامة وشائكة كقضية المياه والمسالة الكردية و التوازنات العسكرية [1]

[1] الحيدري، نبيل ، تركيا:دراسة في السياسة الخارجية من 1945،ط1،دمشق،صبرا للطباعة والنشر،1986،ص ص 153-170.

شهد تاريخ العلاقات العربية التركية الكثير من الخلافات . فالخلفية التاريخية للحكم العثماني للوطن العربي وكذلك اهتمام تركيا بالترتيبات الدفاعية مع الغــرب علـــى حساب هويتها الشرق أوس طية ، ووجود التناقض في أولويات السياسة الخارجية بين الدول العربية وتركيا كلها عوامل خلاف رئيسية بين العرب وتركيا .

ففي حين كانت فلسطين قضية العرب الأولى ، كانت أنقــرة أول عاصـــمة إسلامية تعترف بإسرائيل، وهكذا ظلت العلاقات بين العـــرب و تركيـــا محكومـــة وخاضعة لالتزامات تركيا تجاه الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، ومـــع ذلك فقد حاولت تركيا العمل على تحسين علاقاتها بالدول العربية وذلك من خـــلال التوجه إلى المشاركة في المؤتمرات الإسلامية .

إن مستقبل تركيا و طبيعة الدور الذي يكمن أن تلعبه على صـــعيد السياســـة الدولية صنع لها دورا استراتيجيا في منطقة الشرق الأوسط ، فتركيا دخلـــت فـــي مفاوضات للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي ، و هذا يجعلها أول دوله أسلامية يمكن أن تنتظم إلى هذا الإتحاد . و على صعيد أخر هنالك اهتمام من الولايـــات المتحـــدة الأمريكية بهذه الدولة على اعتبار أنها حجر زاو ية في تنفيذ سياستها و مصالحها في الشرق الأوسط في ظل وجود دول يمكن أن تهدد الاستقرار فـــي منطقـــة الشـــرق الأوسط .

أن الأهمية الاستراتيجية لتركيا تكمن في أنها تؤدي دور الشريك للولايـــات المتحدة في منطقة حيوية جدا من العالم ، فبالإضافة لموقع تركيا من منطقة الشـــرق الأوسط كمنفذ بحري لتصدير النفط العربي ، تتطلع الولايات المتحدة بعين الاهتمام إلى الدول الشمالية المجاورة لتركيا (دول البلقان و حوض البحر الأسود، و القوقاز وآسيَا الوسطى)مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتطلع إلى تعاون تركيا فـــ ي تأمين ممر أمن لـ لطاقةَ، ينقل الغاز والنفط من مناطق القوقاز وآسيا الوسطى الغنيـــة بالمواد الخام، وفي الوقت نفسه يمكن التعاون على تسهيلانتقال ونشر الـ ديمقراطيةِ في هذه المنطقة .

ومن ناحية أخرى ترى الولايات المتحدة إلى إمكانية التعاون مع تركيا لدعم التيار الإسلامي المعتدل في هذه المنطقة ضدّ التيار الإسلامي المتشدد و الأيدلوجية الإيرانية [1].

ومما سبق فأن العوامل الجغرافية والسكانية والسياسية كلها عناصر قوة لتركيا على الصعيد الدولي يمكن أن يحركها للعب دور مهم في مستقبل المنطقة .

أهمية تركيا الإستراتيجية

يمتاز تاريخ العلاقات العربية التركية بأنه مزيجا من الاتفاق والاختلاف والصراع والتعاون منذ بداية القرن العشرين ، ولطالما كانت نظرة العرب إلى تركيا من واقع الهاجس للأمن القومي العربي والذي يرى العرب بأنه أهم العوامل التي تكسب تركيا للأهمية الإستراتيجية وتتمثل هذه الأهمية في المصالح الأمنية والاقتصادية والثقافية والقيم المشتركة بين العرب والأتراك وتتمثل المصالح العربية في علاقتها مع تركيا فيما يلي :

الموقع الجغرافي :

تتمتع تركيا بموقع إستراتيجي حيوي فريد فهي تقع وسط ثلاث مناطق مضطربة وحساسة (بلاد البلقان في الشمال الغربي ، وبلاد القوقاز (أذربيجان ، وأرمينيا ، وجورجيا) في الشمال الشرقي ، والمنطقة الثالثة الشرق الأوسط في جنوب تركيا . فهي تقع على الحدود الشمالية لكل من سوريا والعراق و هذا الموقع جعلها عاملا مهما في الأحداث والأزمات التي وقعت في هذه المنطقة مثل حرب الخليج الثانية والتي أظهرت أهمية تركيا من الناحية الجغرافية فقد كان لتطبيقها العقوبات المفروضة على العراق وإغلاقها لأنبوب النفط العراقي و من خلال السماح لقوات التحالف من استخدام قاعدة إنجرليك الجوية في الحرب على العراق .

العوامل الاقتصادية :

إن الاقتصاد هو مفتاح تطوير العلاقات العربية ــ التركية، لأنه يقود إلى خلق مصالح مشتركة. وانطلاقاً من هذه الرؤية فقد اعتمدت تركيا على تطوير العلاقات الاقتصادية على ثلاثة محاور، أولها زيادة حجم التجارة عن المستويات الراهنة،

---

[1] Cagapaty ,Soner, Where Goes the U.S – Turkish Relationship ,Middle East Quarterly 11,No.4(Fall2004),P.43.

خاصة مع كل من سوريا والعراق، وهما جاران لتركيا، ولقد شهدت التبادل التجاري ازديادا مضطردا في السنوات القليلة الماضية فقد وصل التبادل التجاري بين تركيا والوطن العربي إلى (6228) مليون دولار عام 1998م . و تسعى تركيا لتحسين علاقاتها السياسية على مستوى الشرق الأوسط وذلك لوجود عامل النفط الضروري للنهوض باقتصادها ، فضلاً عن ذلك فإن الحدود المشتركة توفر فرصة كبيرة لتسهيل انتقال البضائع على جانبي الحدود، وبسبب موقع تركيا المهم فأنها تتحكم بالتجارة العربية مع دول البحر الأسود إضافة إلى مرور خط الأنابيب النفط العراقية من الأراضي التركية إلى البحر الأبيض المتوسط وتصدير هذا النفط من خلال الموانئ التركية[1].

قضايا المياه :

تشكل تركيا الخزان الطبيعي للمياه في منطقة الشرق الأوسط ، و ينبع من الأراضي التركية نهري دجلة والفرات الذين يجريان إلى داخل الأراضي العربية – سوريا والعراق ، وقد نشأ هنالك خلاف قانوني بين هاتين الدولتين تركيا على خلفية قيامها بإقامة مشاريع جنوب الأناضول فيما يسمى مشروع (غاب) ، وهو مشروع إنمائي يعتمد في أساسه على استغلال مياه هذين النهرين ، ويتضمن هذا المشروع إقامة (21) سدا داخل الأراضي التركية منها (17) سدا على نهر الفرات و (4) سدود على نهر دجلة ، وترى الأقطار العربية سوريا والعراق أن هذه السدود سينعكس بآثار سلبية عليهما ، ويعاني الطرفان من غياب التنسيق في مسألة تقسيم حصص المياه ، وتعتبر كل من سوريا والعراق بأن نهري دجلة والفرات هما نهرين دوليين ولهما الحق في المشاركة العادلة في مياههما ، بينما ترى تركيا أنهما نهران تركيان وم ياههما عابرة للحدود وعلية فأن من حقها التصرف في كمية المياه التي ستمنح للدول خارج حدودها بينما تستخدم ما تشاءمن حاجتها من مياه النهرين ومن هذا المنظور يرى الجانب العربي أنه لابد من حل مسالة المياه في إطار عادل بين الدول الثلاث اعتمادا على آلية معينة للتعاون ووفقا للقوانين الدولية[2].

---

[1] الطويل، رواء زكي ،تجارة تركيا بين أوروبا والوطن العربي،شؤون الأوسط،العدد 113، 2004،ص ص45-57.

[2] مقلد ،صبري إسماعيل ،العالم الإسلامي والمتغيرات الدولية من وجهة نظر جيوبولتيكية ،ط1،عمان دار الوراق للنشر والتوزيع، 2005،ص ص 211-240.

الأهمية السياسية لتركيا :

نتيجة للعوامل الجغرافية والسياسية فقد لعبت تركيا دورا مهما في السياسة الدولية وهي ترتبط بعلاقات سياسية وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل،ولكونها دوله مهمة في المنطقة فأن علاقاتها بالدول العربية مازالت دون المستوى الذي يتناسب مع أهميتها .

لقد أدت الخلفية التاريخية للعلاقات العربية التركية إلى وجود تحديات أمام بناء علاقات سياسية بين العرب والأتراك ، ووجود عدم ثقة من قبل العرب في المواقف التركية إزاء القضايا العربية مثل انحياز تركيا للغرب وبنائها التحالفات التي قد تفسر أنها ضد المصالح القومية العربية كما هو الحال في قيامها بفتح قواعدها لقوات التحالف في حرب الخليج الثانية .

5.1 الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات التي توضح العلاقات العربية التركية ، و هذه الدراسات توضح تاريخ وأبعاد هذه العلاقات ، وأيضا هنالك العديد من الدراسات التي توضح العلاقات الدولية لتركية سواء تجاه الإتحاد الأوروبي أو الدول العربية أو الولايات المتحدة.

1-دراسة محمد طه الجاسر [(1)] يوضح فيها العلاقات التركية بالدول العربية ودورها في الصراع بين الغرب والشرق والتحالفات التي دخلت تركيا في عضويتها و مستقبل العلاقات العربية التركية .

2-دراسة نبيل الحيدري [(2)] تؤرخ هذه الدراسة سلوك السياسة الخارجية التركية منذ الحرب العالمية الثانية ، حيث وضحت أهم النخب السياسية و أرّخت هذه الدراسة قيام الجمهورية التركية وأهم الأحداث التي مرت بها الجمهورية التركية في العصر الحديث ، وتأثير ذلك على السياسة الخارجية لتركيا ، كذلك توضح الدراسة العلاقات التركية بالولايات المتحدة والعلاقات التركية مع الإتحاد السوفيتي ومع الدول العربية ، وأخيرا العلاقات التركية وأوروبا .

(1) الجاسر ، ،تركية ميدان الصراع بين الشرق والغرب،الطبعة1،دمشق ،دار الفكر ،2002.

(2) الحيدري ، تركيا:دراسة في السياسة الخارجية من 1945،ط1،دمشق،صبرا للطباعة والنشر،1986.

3. وهنالك دراسة سعد حقي توفيق [1]، توضح الد راسة تاريخ العلاقات العربية التركية و أهمية العلاقات العربية التركية والثوابت في السياسة الخارجية التركية تجاه الوطن العربي وكذلك تبين أهم العقبات أمام تطور العلاقات العربية التركية .

4.دراسة فليب روبنسون (2) ، يوضح دور تركيا المهم في منطقة الشرق الأوسط ، ومدى الاهتمام الغربي بدور تركيا نتيجة الموقع الاستراتيجي لها في تلك المنطقة الحساسة من العالم ودوره .

5. دراسة صبري إسماعيل مقلد (3) ، والتي يوضح فيها العلاقات الدولية للدول الإسلامية في ظل المتغيرا ت الدولية الراهنة ، ويوضح علاقة تركيا كدولة إسلامية مع الدول الـ عربية وأشكال هذه العلاقات وأهم المحددات التي تواجه تطور هذه العلاقات.

6.دراسة رواء الطويل (4) ، وقد ركزت هذه الدراسة على أهمية تركيا الاقتصادية ، وحجم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وتركيا و المعوقات في سبيل تطوير هذه العلاقات ، وأهمية تطوير هذه العلاقات والاستفادة من موقع تركيا الإستراتيجي و قدراتها الاقتصادية ، خاصة مع السياسات التركية الجديدة الموجهة إلى التوسع في سياسات التصدير وتنميتها خاصة مع دول الجوار العربي حتى شمال إفريقيا.

7.دراسة محمد نور الدين (5)، تركز الدارسة على الدور التركي خلال الحرب الباردة ، وأهميتها كطرف رئيسي وعضو فاعل في حلف شمال الأطلسي ، والدور التركي بعد انهيار المنظومة الشيوعية وزوال الإتحاد السوفيتي ، والتوجه التركي للانضمام إلى السوق الأوروبية ، والتحديات التي تواجه انضمامها .

[1] توفيق ،علاقات العرب الدولية،ط1، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، 2003.

[2] روبنسون ،تركيا والشرق الأوسط،دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث،ط1،بيروت1993

[3] مقلد، ،العالم الإسلامي والمتغيرات الدولية من وجهة نظر جيوبولتيكية ،ط1،عمان دار الوراق للنشر والتوزيع، 2005.

[4] الطويل، تجارة تركيا بين أوروبا و الوطن العربي ، شؤون الأوسط، العدد113، 2004

[5] نور الدين، محمد ،تركيا الجمهورية الحائرة،ط1،مركز الدراسات الإستراتيجية البحوث والتوثيق،بيروت،1998.

6.1 المنهجية وتصميم الدراسة

تقوم الدراسة على استخدام المنهج التاريخي والتحليلي، وذلك من خلال الاعتماد على المصادر والوثائق المكتبية والدراسات السابقة كمصدر رئيسي للبحث.

وتقتضي الدراسة تقسيم الموضوع إلى أربعة فصول ،ففي الفصل الأول سيتم تناول الأهمية الجغرافية لتركيا ، بحيث يتم تقسيم الفصل إلى مبحثين ، المبحث الأول للحديث عن البيئة الجيوسياسية لتركيا ، والمبحث الثاني للحديث عن الأهمية الجغرافية لتركيا من خلال موقعها الإستراتيجي وتأثير هذا الدور على النظام الإقليمي العربي.

أما الفصل الثاني فيأتي عن موضوع قضايا المياه وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، المبحث الأول يتحدث عن التشريعات والقوانين التي تحكم توزيع المياه في القانون الدولي،والاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية وتركيا،والمبحث الثاني يتحدث عن المشاكل المائية لتركيا والعراق وسوريا والمتمثلة باحتياجات هذه الدول من الموارد المائية،أما المبحث الثالث فيبحث في تأثير عامل المياه على القضايا الرئيسية الأخرى التي تشكل العلاقات التركية -العربية،المبحث الرابع يبين أهم المشاريع المائية التركية على الأنهار التي تعبر حدودها.

أما الفصل الثالث فيأتي بعنوان العلاقات الاقتصادية التركيا -العربي وقد تم تقسيمه إلى مبحثين ، المبحث الأول يتحدث عن المقومات الاقتصادية لتركيا ودور الاقتصاد في التأثير على السياسة الخارجية التركية ، والمبحث الثاني للحديث عن أهمية تركيا الاقتصادية للوطن العربي ومدى تأثير الدور الذي تلعبه في الاقتصاد العربي ومستقبل هذا الدور .

وأما الفصل الرابع فهو تحت عنوان الأهمية السياسية لتركيا وتم تقسيم الفصل إلى مبحثين ، يتناول الأول البيئة السياسية التركية و آليات اتخاذ القرار السياسي الخارجي في تركيا ودور تركيا في السياسة الإقليمية والدولية ، ويتناول المبحث الثاني الأهمية السياسة لتركيا بالنسبة للقضايا العربية و أهم التحديات التي تواجه تطور العلاقات السياسة العربية التركية .

وفي الخاتمة يتم التطرق إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة وبعض التوصيات.

الفصل الثاني

الأهمية الجيوسياسية لتركيا

تمهيد :

يعرف علم الجيوسياسية (Geopolitics) بأنه التطبيق العملي للجغرافيا السياسية في محيطه السياسي و الاجتماعي ، فهو تحليل للقوة القومية الناجمة عن الطبيعة الجغرافية ، و يدرس هذا المصطلح " الجيوسياسية " ظاهرة أثر الجغرافيا والاقتصاد والسكان والتكنولوجيا في صنع السياسة القومية و بالتالي أداة لتحديد ووضع سياسة واقعية لبلد ما أو مجموعة من الأقطار ، وإذ تشكل العلوم السياسية والجغرافيا والتاريخ علم الجيوسياسية ، نجد أن الجغرافيا أهم من العاملين الآخرين و لدراسة الجيوسياسية يجب الإلمام الكافي بالجغرافيا لما للجغرافيا من تداخل مع الجيوسياسية(1).وتكمن أهمية الجغرافيا السياسية أو الجيوسياسية في مساعدة صانعي القرارات على صياغة سياسات اقتصادية واجتماعية وإستراتيجية عسكرية طويلة الأمد بدافع المصلحة القومية ، كما تكمن أهميتها في التغيير المستمر في المجتمع الإنساني ، فطبيعة الإنسان والدولة تطمح دائما إلى التوسع الجغرافي والتقدم و الازدهار، وتلعب الجغرافيا دورا هاما في العلاقات الدولية ، فالمتطلب الأساسي هو أن يدرك الإستراتيجيون أهمية الموقع الجغرافي للدولة ،و نزعاتها الإستراتيجية والتوسعية والعوامل التي تمنعها من ذلك ، كما تتداخل الجغرافيا مع العلاقات الدولية في أمور تشمل :

1. رسم الحدود وتحديد الأرض فالحدود غير المرسومة والنزاعات الحدودية يحتمل أن تؤدي إلى حرب .
2. نزعة الهيمنة والمطالبة بأرض تابعة لدولة أخرى .
3. قضايا السكان خصوصا إن كانوا يتنقلون عبر حدود دول أخرى .
4. مشكلات الدولة الحبيسة التي ليس لها منافذ إلى البحار.
5. التجارة و طرق المواصلات البرية والبحرية والطيران .

---

(1) فضة ،محمد إبراهيم ، مشكلات العلاقات الدولية، شركة المطابع النموذجية،ط1 ، ،عمان، 1982.ص12-13.

1.2 البيئة الجيوسياسية لتركيا

من أجل دراسة البيئة الجيوسياسية للدولة التركية لا بد من توضيح البنية التركية وعلاقاتها مع دول الجوار الجغرافي، لذا سنستعرض العناصر الجيوسياسية لتركيا :

1.1.2 العناصر الجغرافية :

تقع تركيا في القسم الجنوبي الغربي من قارة أسيا ، وتبلغ مساحتها الإجمالية 779.452 كم^2 وهي بذلك أكبر من أي دولة أوروبية عدا روسيا الاتحادية ، وهي من بين الدول الكبيرة المساحة في الشرق الأوسط(1) ، وتقع تركيا بين دائرتي عرض 36-42 درجة شمالا ، وخطي طول 26-44درجة شرقا ، وتأخذ شكلا مستطيلا،حيث أن ما يقارب 97% من مساحتها هذه يقع في الجزء الآسيوي مع وجود جزء صغير تبلغ نسبته 3% من مساحتها في الجزء الأوروبي، ويفصل بينهما بحر مرمرة ومضيق البسفور والدردنيل وهي ممرات مائية هامة تصل بين البحرين الأسود والمتوسط .

ويحد تركيا – جزئها الآسيوي – البحر الأسود وجمهورية جورجيا وأرمينية من الشمال والبحر المتوسط وسوريا والعراق من الجنوب وإيران وأذربيجان من الشرق وبحر إيجة من الغرب.أما جزئها الأوروبي ، فيحده بلغاريا من الشمال واليونان من الغرب ، وأما من الشرق فيحدها البحر الأسود وبحر إيجة ومضيق البسفور من الجنوب ، ولذا تتمتع تركيا بموقع إستراتيجي هام بحكم إشرافها على تلك البحار والمضايق التي توصل بينها(2).وللموقع الجغرافي لتركيا أهمية حيوية حيث يشكل هذا الموقع جسرا بين القارتين وبشكل خاص بين البلقان والشرق الأوسط وتعتبر طريق لأوروبا نحو العالم الإسلامي(3) ، كما أن موقعها إلى الجنوب من روسيا الاتحادية يعطيها أهمية كبيرة لمواجهة التطلعات الروسية على المياه الدافئة في البحر المتوسط والخليج العربي.

و لكون تركيا تشرف من خلال موقعها على البحر الأسود ومضايق البسفور والدردنيل فأن ذلك أكسبها أهمية إستراتيجية بالنسبة للتوجه الأوروبي والروسي نحو

---

(1) جودة،حسنين جودة،جغرافية الدول الإسلامية دار المعارف، الإسكندرية،1984،،ص685-682.

(2) نور الدين ،تركيا الجمهورية الحائرة،ط1،بيروت:مركز الدراسات الإستراتيجية البحوث والتوثيق،1998، ص ص44-62.

(3) Karpat ,K .H . (ed):Political and social thought in the contemporary middle east .N.Y.1982.PP.399-412.

المياه الدافئة والقارة الأسيوية ومنطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط [1] كما أنها تسيطر على هذه المضائق المهمة التي تبحر فيها السفن لغايات التجارة الدولية والداخلية للدول المحيطة بحوض البحر الأسود .

وتتمتع تركيا بتنوع في التركيب الجيولوجي بين هضاب وجبال وسهول داخلية أو ساحلية وقد أدى ذلك إلى تنوع الثروات المعدنية وتتميز تركيا بوفرة المياه نتيجة الظروف المناخية والتضاريسية التي أعطتها شبكة واسعة من المجاري المائية ، بعضها يتجه إلى البحر الأبيض المتوسط والأخرى نحو البحر الأسود وبعضها نحو بحر إيجة وبحر مرمره ، وبعضها يتجه نحو البحيرات الداخلية في الهضبة بينما يتجه نهرا دجلة والفرات نحو العراق وسوريا حتى الخليج العربي[2].

2.1.2 العناصر البشرية :

و يبلغ تعداد السكان في تركيا ما يقارب 70 مليون نسمة ويتزايد هذا العدد بمعدل سنوي يلغ 2.2% سنويا[3] ، وتبلغ الكثافة السكانية في تركيا 194 نسمة لكل ميل مربع ، إلا أن السكان لا يتوزعون بشكل منتظم إذ نجد الكثافة السكانية العالية في السهول الساحلية ، وخاصة تلك الممتدة بجوار البحر الأسود وبحر مرمرة وإيجة والمراكز الحضرية الكبيرة ، وتأخذ الكثافة بالتناقص كلما توجهان شرقا ونحو الداخل ، وأقل الأقاليم كثافة هو إقليم أنضوليا الشرقية .

وفي تركيا هنالك قوميات متعددة تتكون منها التركيبة السكانية ، حيث تمثل القومية التركية 80% من السكان ، والأكراد 17% ، والعرب 1% والأرمن 0.2% ، مع وجود قوميات أخرى تكون 1.8من مجموع السكان وتتمثل هذه الشريحة بالقويمات التالية : اليونان ، والشركس والجورجين والكرج ، واللازمين الذين يقيمون على ساحل البحر الأسود ، ويتركز الأتراك وسط وغرب تركيا بينما يتركز الأكراد في شرق أنضوليا وجنوبها الشرقي ، وينتشر العرب في إقليم البحر المتوسط

---

(1) جودة ،حسنين جودة ، و علي أحمد هارون جغرافية البلدان الإسلامية و الأقليات المسلمة في العالم المعاصو جغر افية البلدان الإسلامية و الأقليات المســلمة في العالم المعاصر ، الرياض،1979 ،ص ص 202-205.

(2) مركز البحوث والمعلومات:سلسلة الدراسات الاقتصادية ،وضع الطاقة في تركيا ، العدد 18 . 1982 . ص34.

(3).U.N : World Population prospects as assessed in 1980. N.Y.1981.Table A2,A3,A4.

و جنوب شرق أنضوليا أيضا ، ويتواجدون بأعداد كبيرة في لواء الأسكندرون (هاتاي) بالإضافة إلى أضنه و ماردين وأوررما .

ويعتنق 99% من السكان في تركيا الديانة الإسلامية ، ويوجد حوالي 38 ألف يهودي و 206 آلاف مسيحي منتشرين في المراكز الحضرية الكبيرة ، ويتكلم التركية حوالي 90% من السكان والكردية حوالي 9% ، و 1% من السكان يتكلمون العربية ولغات أخرى[1].

3.1.2 العناصر الاقتصادية :

تلعب العناصر الاقتصادية دورا رئيسيا في التطور الاقتصادي و الوضع السياسي في تركيا ، إضافة إلى تأثيرها على توجيهات السياسة التركية ، و تشير المؤشرات إلى أن القطاع الزراعي في تركيا ساهم بنحو 17% من الناتج الإجمالي القومي (GNP) لعام 1991 ، بعد أن كان يشكل 72% عام 1980 ، ويقابل هذا الانخفاض زيادة في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي من 36%عام1980 إلى 73% عام 1990 ، ويعتبر القطاع الصناعي القطاع الأكثر سرعة في النمو ، ومن الصناعات الرئيسية في تركيا التعدين من خلال استخراج الحديد والنحاس والكروم والفوسفات ، كم أن هنالك إنتاج محدود من النفط في مناطق دياربكر[2] .

كما يوجد الصناعات التقليدية مثل صناعة السيارات والمعدات الزراعية كذلك صناعة الغزل والنسيج والإسمنت والأسمدة .

ويحتل قطاع السياحة أهمية كبرى في الاقتصاد التركي ، حيث زاد عدد السياح لتركيا عن 7.5 مليون سائح عام 1992.

ويبلغ الدين الخارجي التركي 54 مليار دولار أمريكي ويبلغ العجز في التجارة الخارجية 880 مليون دولار ، ويبلغ معدل البطالة حسب البيانات الرسمية 53% ، و الارتفاع في نسب التضخم هي من أهم المسائل الاقتصادية التي تعاني منها تركيا.

---

(1) U.N : World Population prospects as assessed in 1980. N.Y.1981.Table A2,A3,A4

(2) العسلي، بسام ، العلاقات التركية-العربية وتطورها،مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث، ،بيروت،1992.

4.1.2 العناصر السياسية والعسكرية :

تركيا جمهورية ذات نظام برلماني ، ينتخب رئيس الجمهورية كل سبع سنوات ، أما السلطة التشريعية الممثلة بالمجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) وعدد أعضائه (450) عضوا و تجري الانتخابات كل خمس سنوات ، و تتكون الأحزاب والحركات الرئيسية في البرلمان من [1]:

1. حزب الطريق المستقيم.
2. حزب الوطن الأم .
3. الحزب الشعبي الديمقراطي.
4. حزب الرفاة الإسلام.
5. حزب الشعب الجمهوري.
6. حزب العمل الشعبي الكردي.
7. حزب الحركة القومية.
8. حزب اليسار الديمقراطي.
9. حزب الأمة.
10. مستقلون.

ويتمتع الجيش بتأثير كبير على الاتجاهات الرئيسية في الحياة السياسية ، ويتدخل عند حدوث الأزمات ، أو عند الخروج على الكمالية التي قامت عليها تركيا .

وتتطلع تركيا لأن تكون أكبر قوة عسكرية في الشرق الأوسط حيث تعمل على تقوية أطر التعاون والاستفادة من حلفائها الغربيين على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال ، وقد بلغ تعداد القوات المسلحة التركية حوالي (600) ألف جندي ، وبلغت الميزانية العسكرية لها في عام 1993، 4 مليار دولار .

و تركيا عضو في حلف الناتو ويتواجد على أراضيها قواعد برية وجوية لقوات الحلف من الولايات المتحدة وبريطانيا و فرنسا ، وتلعب تلك المنشآت والقوات المتواجدة فيها دورا في حماية المصالح الأمنية والحيوية الغربية والأمريكية بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط .

---

[1] أمين ،جلال ، العرب وجوارهم إلى أين، بيروت:مركز الدراسات الإستراتيجية،2000،ص214-217.

و يعتبر حزب العمال الكردستاني الحركة المعارضة الرئيسية التي تستخدم القوة والعنف في تنفيذ أهدافها في تركيا ، و تعتبر منطقة جنوب شرق ألأناضول المنطقة الرئيسية لعملياته ضد المؤسسات الحكومية وقوات الأمن والجيش التركي،مع وجود لحركات معارضة أرمنية في تركيا.

وتركيا عضو في حلف الناتو ، كما أنها عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي ، ومنظمة التنمية الإقليمية (مع إيران وباكستان) والمجلس الأوروبي ، وغيرها من الهيئات والمنظمات الدولية[1].

وتحتل تركيا جزء من الأراضي القبرصية ذات الغالبية التركية ، حيث أعلنت جمهورية قبرص التركية التي لم يعترف بها سوى تركيا.

منذ تفكك الإمبراطورية العثمانية ، كانت السلامة الإقليمية لتركيا ، الهم الرئيسي للسياسة الخارجية للجمهورية التركية في بدايتها ، فقد رسمت هذه الجمهورية حدودها الجديدة في خضم المسارات المعقّدة للنزاعات في البلقان ، والقوقاز ، والتركات البريطانية والفرنسية في المشرق العربي .

إن الموقع الجغرافي لتركيا فرض عليها حتمية جيوسياسية ، وقد تمثلت هذه الحتمية السياسية في وجود قوى عظمى متاخمة لها متمثلة بالإتحاد السوفيتي سابقا ، وعلى الرغم من تفكك هذا الإتحاد وانهيار إمبراطوريته ، بقيت هنالك علامات استفهام كبيرة على مستقبل روسيا كقوة عظمى ولم يكن الأمن الإقليمي كافيا لقيام تركيا كدولة قومية ، إذ كانت للعلاقات مع الدول الكبرى في ذلك الوقت تأثيرا عميقا في مدى القبول الذي يمكن أن تحظى به تركيا في البيئة العالمية الجديدة . لقد أقتضى المجال الذي رسم لتركيا في النظام العالمي لما بعد الحرب العالمية الأولى مجموعة متكاملة من الروابط القانونية الجديدة التي أرست الدور الإقليمي والدولي لتركيا، و خلافا لكثير من الدول القومية الناشئة فقد حرصت تركيا على إظهار درجة عالية من احترامها للنظام العالمي ساعية إلى العمل عبر مؤسساته القائمة .

---

[1] رضوان، وليد ، العلاقات العربية التركية، بيروت:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط1 ، 2006، ص94-97.

2.2 الدور الإستراتيجي للمضائق التركية في السياسة العالمية

تعتبر منطقة الدردنيل و البسفور من أكثر الأماكن التي تصارعت عليها القوى الدولية بشكل كبير و مستمر وتتركز المشكلة في تصميم الإتحاد السوفيتي التقليدي على السيطرة على تلك الممرات المائية ، ولما كانت الممرات التركية تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأسود فإنها تعتبر الطريق الرئيسي لتزويد الأسطول الروسي في البحر المتوسط .

وتكمن أهمية الممرات المائية التركية في أنها تصل بين البحرين الأسود والمتوسط فهما وإغلاق هذه الممرات سيؤدي إلى عزل البحر الأسود عزلا تاما وهو أمر سيؤدي إلى التأثير على الدول المحيطة بالبحر الأسود مثل روسيا التي تحتفظ بأسطول كبير فيه كم أن قسما كبيرا من تجارتها تمر عبر هذا البحر ، كما تشكل الممرات جسرا يصل بين قارتي آسيا و أوروبا .

بعد الحرب العالمية الثانية ، ظهر التوسع السوفيتي ليطرح على تركيا مجموعة جديدة من التحديات أسفرت عن تعديل الوجهة التركية العالمية جذريا وظل الأمر كذلك حتى انهيار الإتحاد السوفيتي[1] ، فقد حضيت الممرات المائية التي تشرف عليها تركيا باهتمام الإتحاد السوفيتي الذي على الرغم من مساحته الشاسعة واكتفائه الذاتي كان يتطلع إلى الخروج من القلب القاري إلى البحار وخطوط المياه الدولية و هكذا كانت هذه الممرات مهم وحيوية لقربها من أراضيه وبالتالي سهولة الوصول إلى البحار الدافئة ، وهكذا يشكل دافع السيطرة على الممرات المائية التركية ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أحد أسس سياسة موسكو الخارجية فان من يسيطر على تلك الضائق يسيطر على من يدخل للبحر الأسود.

أن تاريخ العلاقات الروسية العثمانية ، يقدم أدلة كافية على أهمية الدور الروسي في المصالح التركية ، ولقد كان التهديد السوفيتي لتركيا فيما بعد واقعيا ، فقد أتـــاح لتركيا تطوير علاقات أوثق مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية طـــوال العقود الماضية التي تليت الحرب العالمية الثانية،وبعد انهيـــار الاتحـــاد الســـوفيتي وسقوط المنظومة الشيوعية فرض ذلك واقعا جديدا يوحي بظاهرة عدم وجود رغبه

---

[1] نوفل، ميشال ،دور تركيا الإقليمي و تحولات البيئة الجيوسياسية ، ط1، مركز الدراسات الإستراتيجية ، بيروت ،تشرين الثاني/نوفمبر1993،ص ص21-23.

لروسيا للتعرض للسلامة الإقليمية لتركيا، و يوحي أيضا بأن روسيا لـــيس لهـــا مـــا يوجب القلق من حضور غربي قوي في تركيا ، فمن الوجهة الدفاعية يشعر الاتحاد السوفيتي أنه مهددا على ساحل البحر الأسود السوفيتي أكثر من أي ساحل أخـــر ، لذلك عمل على إحاطة نفسه بدول معزولة إلا في منطقة الشرق الأوسط التي تشمل المضائق التركية والتي أعتبرها التحاد السوفيتي بابا مفتوحا يؤدي إلى قلب المنطقة الصناعية التي تقع تحت تهديد القوات البحرية والجوية الغربية المتواجدة في البحر الأبيض المتوسط ، وبسبب الوضع الجغرافي للاتحاد السوفيتي قسمت قواته البحرية إلى أربع شعب ، فأساطيلها في المحيط المتجمد الشمالي والمحيط الهادي تعاق بسب الثلوج ، وتبعد كثيرا عن خطوط التجارة العالمية ، أما بحر البلطيق والبحر الأسود فهي معرضة للاحتواء من قبل دول أجنبية ، لهذا السبب يتحرق الاتحاد الســـوفيتي للسيطرة على الضائق لتدخل قواته البحرية البحر المتوسط والمحيط الهـ ندي ، إلا أن ذلك التوجه قوبل بالرفض من قبل تركيا التي تستخدم هذه الممرات فـــي تجارتهـــا الخارجية والداخلية [1]، كما أن الممرات تربط تركيا الأسيوية بتركيا الأوروبيـــة، و مشاركة أي دولة أجنبية يعتبر تواجدا ضمن سيادتها ، وبسبب الأوضاع الجيوسياسية والإستراتيجية والسياسية والاقتصادية فقد واجه الاتحاد السوفيتي تصميما من الدول الأخرى لمنعه من الوصول إلى أهدافه ، فمنذ أيام نلسون ركزت سياسة بريطانيـــا العسكرية على منع روسيا من السيطرة على تلك لمضائق وهذا يـــؤدي إلـــى منـــع الاتحاد السوفيتي من الالتفاف على أوروبا الغربية بل بالعكس فـــأن وجـــود تركيـــا كعضو في حلف الأطلسي يحيط الاتحاد السوفيتي من الجنوب والغرب ويهدد مناطقه الصناعية من خلال القواعد الأمريكية وقواعد حلف الأطلسي فيها كـــم يهـــدد دول حلف وراسو في شرق أوروبا .

ولتوضيح مسألة الممرات التركية يجب توضيح وجهين لهذه المسالة غايـــة فـــي الأهمية ، الأول هو الوجه الاستراتيجي كونها تربط بين البحر الأسود الذي تقع على حوضه العديد من الدول مع البحر المتوسط ، والوجه الثاني هو الوجه التجاري على اعتبار أن الممرات مفتوحة إمام السفن التجارية في الحرب والسلم.

---

(1) فضة،مشكلات العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره،48-52.

هنالك حقيقة مؤكدة وهي أن لروسيا مصالح في تركيا ، أقله لاعتبارات تتعلق في الأهمية الحيوية للجوار الجيوسياسي ، فتركيا تتمتع بوقع جغرافي حيوي يتمثل في سيطرتها على ممرات البحر الأسود (مضائق البوسفور والدردنيل) ووجودها الكبير في هذا الحوض المائي ، يقيم مصالح مشتركة بين الجانبين .والأهم من ذلك فأن ظهور جمهوريات مستقلة في القوقاز شكلت حاجزا بين روسيا وتركيا ، ولان الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى هي كلها ناطقة بالتركية باستثناء طاجكيستان فــان عامل الدين واللغة قد يدفع هذه الدول إلى التركيز على تركيا حيث ترى هذه الدول في تركيا وسيطا مع الغرب أكثر إغراء من موسكو ، وقد أقامت تركيا علاقات وثيقة مع أذربيجان وجمهوريا أسيا الوسطى وتتارستان في منطقة الفولغا – اورال داخل الإتحاد الروسي ، وقد اعتبرت أنقرة أن المساندة الروسية للأرمن في الحرب مع الأذريين هو محاولة روسيا لوقف الاختراق التركي لتلك الجمهوريات[1].

وقد أحدث ظهور هذه الدول الجديدة تبدلات في الواقع السياسي – الجغرافي في المنطقة وأصبحت منطقة الشرق الأوسط وجنوب روسيا تشكلان حزام الطوق للحدود الجنوبية لروسيا فيما يطلق عليه السياسيون الروس بالفضاء الإسلامي الموحد ، وهذا دفع روسيا للقلق من اندلاع صرا عات إقليمية في المنطقة ومن أن أي نزاع في المنطقة سوف ينعكس على المصالح السياسية والاقتصادية الروسية ، وقد أخذت روسيا ترتاب من دور لتركيا لدعمها الجمهوريات الإسلامية المجاورة لها و في أنها تؤجج تدعم المقاومة الشيشانية[2].

لقد كان ارتباط تركيا بحلف شمال الأطلسي هو الركيزة الأساسية لتركيا في أوروبا خلال العقود الأربعة الماضية . فالحلف الأطلسي لعب دورين بالنسبة لتركيا ، الأولى تأمين ضمانات دفاعية ضد أي توسع سوفياتي محتمل ، والثاني إن التهديد السوفيتي قد أوجد المبرر المنطقي لإدخال تركيا في قلب الهموم الأمنية لغرب

---

(1) توفيق ،علاقات العرب الدولية، مصدر سبق ذكره،ص 90.

(2) فيلونيك ، المصالح الروسية في الشرق الأوسط ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، 26تشرين الثاني،1996 ، ص ص107-108.

أوروبا ، وكان هذا التدخل كافيا إلى تركيا لتأخذ موقعها في النسيج الأوروبي الواسع.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، أخذ هنالك تساؤلات تثار حول مدى اندماج تركيا في الشؤون الأوروبية ، فالتشكيك في انسجام تركيا مع المعايير الاقتصادية لأوروبا الغربية ، هو أحد المشاكل التي تقف حائلا دون استجابة طلب تركيا العضوية في السوق الأوروبية المشتركة . وقد ازدادت هذه المشاكل تعقيدا عقب سقوط جدار برلين وظهور الدول المستقلة الجديدة في شرق أوروبا ، ويبدو أن البت في عضوية تركيا ، لم تعد على جدول الأعمال الأوروبي الذي يولي أهمية أكبر للمشاكل المطروحة في دول شرق أوروبا[1].

إن الالتزامات التركية حيال أوروبا ستظل تحمل بعدا أمنيا ما دامت منظمة حلف شمال الأطلسي موجودة ، إن الاضطرابات التي قد تواجه جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق ، ينطوي على تهديدا فعلي للأمن الأوروبي ، لذلك فأن تركيا بصفتها قطاعا حيويا من بنية حلف شمال الأطلسي ، ستحافظ على موقع مؤثر في شؤون الأمن الإقليمي ، وأن دورا لتركيا سيتكفل بالعودة مجددا إلى الدور الأمني السابق لها من وجه النظر الأوروبية مع فرصة العودة المحتملة لروسيا على المسرح العالمي .

3.2 العامل الجغرافي في العلاقات العربية-التركية

تحتل تركيا موقعا متميزا بين الدول العشرة التي تحيط بالوطن العربي ، و تتميز العلاقات العربية التركية بخصوصية ذات خلفية تاريخية متمثلة بسيطرة تركيا على مقدرات الوطن العربي طوال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، وإذا كانت الرؤية العربية للوجود التركي في المنطقة العربية خلال تلك الفترة استعمارا فأنه بالمقابل من ذلك فقد وقفت تركيا موقفا مدافعا عن الوطن العربي قرونا طويلة ووقفت حائلا دون التوسع الروسي والنمساوي بالمنطقة وهذا أدى بدورة إلى إشاعة الأمن والاستقرار في المنطقة [2] ، وتتطلع

---

[1] نوفل، دور تركيا الإقليمي و تحولات البيئة الجيوسياسية ،مصدر سبق ذكره ،ص32-33.

[2] حمدان، جمال ، الاستعمار والتحرير في العالم العربي ، الاستعمار والتحرير في العالم العربي ، القاهرة : دار الحكمة ، 1964، ص ص12-20.

تركيا جاهدة للاستمرار في لعب دورها الحيوي في منطقة الشرق الأوسط و هذا ما عبر عنه وحيد أوغلوا وزير الخارجية التركي الأسبق بتصريحه أن أهمية تركيا لن تتضاءل بعد انتهاء الحرب الباردة ، لأن تركيا تقع في منطقة جغرافية هامة وخطرة ، فهي تتموضع وسط ثلاث مناطق مضطربة بطريقة أو بأخرى : ففي الشمال الغربي منطقة البلقان ، وفي الشمال الشرقي منطقة القوقاز ،أذربيجان ، وأرمينيا ، وجورجيا، والمنطقة الثالثة تقع جنوب تركيا ، الشرق الأوسط[1].

ومع ظهور المتغيرات الدولية الجديدة دخلت العلاقات العربية-التركية مرحلة جديدة ، أخذت تواجه تحديات ذات طابع جديد نجمت عن الظروف والمتغيرات التي انتابت البيئة الدولية ، وقد كان لها العديد من الانعكاسات الأمنية والسياسية والاقتصادية ، فبالإضافة إلى الحروب التي عاشتها المنطقة وإلى التاريخ الحافل بين الأتراك والعرب والتي شكلت مفصلا مهما في العلاقات العربية التركية ، فقد أصبح للقضايا الحدودية والأمنية والمياه أثارا مهمة على هذه العلاقات .

ومن أجل إلقاء الضوء على طبيعة العامل الجغرافي لتركيا في العلاقات العربية – التركية والتحديات الجديدة التي تواجهها فأنه يجب دراسة المواضيع التالية:

1. النزاع التركي العربي على الأراضي(المشاكل الحدودية).
2. المتغيرات الأمنية الجيوسياسية .

1.3.2 أولا : النزاع على الأراضي (مشاكل الحدود) :

أن هذه القضية تعني بشكل مباشر تركيا ودولتين عربيتين فقط وهما الواقعتين على حدودها سوريا والعراق ، وتتمثل هذه القضية في أن تركيا ترى بالموصل جزء من الأراضي التركية تم ضمها للعراق عام 1925 بسبب الضغوطات البريطانية بوصفها حكومة انتداب في العراق آنذاك ، وبالمقابل فقد تم ضم لواء الأسكندرون إلى تركيا عام 1938 أثر توقيع اتفاقية بين تركيا وفرنسا التي كانت لا تزال تمثل حكومة الانتداب في سوريا .

(1) أوغلو وحيد خلف ،إشكالية المياه في العلاقات العربية التركية، حوار مستقبلي،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 2000. ص211.

والمشاكل الحدود هذه لا تقل أهمية عن المشاكل الأخرى في التـأثير علـى العلاقات العربية- التركية حيث حاولت كل من سوريا والعراق إعطاء هذه القضية بعدا عربيا كليا وتحويلها إلى نزاعات بين تركيا والعالم العربي برمته [1].

ويمكن تحديد أشكال النزاعات على الأراضي بين تركيـا وكـل مـن سـوريا والعراق في المطالبة بإقليم معين أو على عدم احترام تلك الحدود وتتميز العلاقـات العربية - التركية بوجود هذه المشاكل الحدودية و سوف نعرض إلى تلك النزاعات و على النحو التالي :

1. النزاع التركي – السوري على لواء الإسكندرون :

يعتبر لواء الأسكندرون أحد المسائل التي تؤثر على العلاقات بين سوريا وتركيا ، ولقد كان هذا اللواء تابعا إداريا في الماضي إلى ولاية حلب حتى عام 1920.وفي الأول من سبتمبر من ذلك العام ألحق بحكومة حلب مع منحة استقلالا في الشـؤون الإدارية ، وقد كان التوز يع السكاني للواء الأسكندرون في تلك الفترة يعطي العرب نسبة 72.48% مقابل 52.52% للأتراك[2].

وفي عام 1924 أعيد ربط اللواء برئيس الدولة السوري مـع اسـتمرار احتفاظـه بالاستقلال الإداري ، وقد أقرت هذا الوضع اتفاقية أيار 1926بين سوريا وتركيا ، كما أن نظام اللواء الأ ساسي الصادر 1930 يربط اللواء بصورة واضحة بسـوريا ،وعندما قسمت سوريا عام 1936 إلى تسع محافظات كان الأسكندرون إحداها و في تلك الفترة قامت تركيا بالمطالبة بضم اللواء لوجود كتلة كبيرة من الأتراك فيه ، وقد أحيلت المسألة على عصبة الأمم المتحدة عام 1937، حيث قـررت وضـع نظـام خاص للواء وافقت علية تركيا و فرنسا ،ويقتضي ربط اللواء بسوريا في الشـؤون الداخلية ، ودعت عصبة الأمم إلى انتخابات نيابية لأربعين عضوا يؤمن لكل طائفة كحد أدنى ما يلي :

1. (8) نواب للطائفة التركية .
2. (6) نواب للعلويين .

---

(1) بنجيو، أوفر و أوزكان ،جنسر ، التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل ، دراسات عالمية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، العدد51، 2003 ، ص17.

(2) المعلم ،وليد ،سوريا 1916-1946، دمشق:دار طلاس،1998.ص ص3-4.

3. (2) للطائفة العربية .

4. (2) للأرمن .

5. (1) لليونانيين .

وقد أرسلت عصبة الأمم المتحدة لجنة دولية في 9 نيسان 1938 للإشــراف علــى الانتخابات ، ولكن اللجنة غادرت اللواء في 28حزيران غاضبة بعدما رفعت تقريرا اتهمت فيه تركيا وفرنسا بعمليات تزوير وتبع ذلك احتلال الجيش التركي اللواء في 5-6تموز .

وفي ظل هذا التطور وقّعت تركيا وفرنسا اتفاقية في 1939أكسبت مــواطني اللواء الجنسية التركية وضمته نهائيا إلى تركيا التي كانت قــد أصــدرت " نظامــا أساسيا " وأجرت انتخابات نيابية في 1938 ، أسفرت عن فــوز الأتــراك ب 22 مقعدا مقابل 18 مقعدا للعرب والأرمن[1]، وقد أطلق المجلس النيابي على اللواء اسم "جمهورية هاتاي "وأنتخب طيفور سوكن رئيسا واتخذت أنطاكيا عاصمة لها .

لقد كان هذا الموقف الفرنسي المفاجئ المؤيد لتركيا هو نتيجة لرغبة في كسب حلفاء لها في مواجهة ألمانيا ، التي أخذت في البروز في نهاية الثلاثينيــات ، و حاولــت بذلك كسب تركيا لجانبه ا لما لذلك من أهمية كبيرة بحكم موقــع تركيــا الجغرافــي وإشرافها على المضائق [2] المهمة في تلك المنطقة ، وهكذا فأن الاعتبارات الفرنسية هي التي حسمت مصير لواء الإسكندرون لمصلحة تركيا .

ومع أنه تم التنازل عن اللواء لاعتبارات استعمارية ، فأنه قد تركت بذلك بؤرة توتر بين تركيا وسوريا ، فمنذ تلك السنة 1938 ، مازالت مسألة لواء الإسكندرون معلّقة بين تركيا وسوريا ، وهذه ما توضحه الخرائط التي تصدرها سوريا حيث تظهر أن اللواء مازال جزءا من الأراضي السورية وأن الحدود الحالية بين سوريا و اللــواء هي حدود مؤقتة وأن حدود اللواء الـ قديمة مع تركيا هي الحدود الدوليــة ولا تــزال سوريا تعبر عن وجود هذه مشكلة حول ترسيم الحدود بينها وبين تركيا و وقد أشار الرئيس السوري بشار الأسد إلى أن هذه المشكلة هي مشكلة تاريخية بــين ســوريا

---

(1) سعيد، عبد المنعم ، العرب ودول الجوار الجغرافي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1987،ص75-86.

(2) المعلم ، سوريا 1916-1946، مرجع سبق ذكره، ص313.

وتركيا و أنها موجودة منذ ستون سنة وهي مسألة مهمة كالقضايا الأخرى التي تستدعي التباحث مع الجانب التركي كقضية المياه و يرى بأن على الجانبين التركي والسوري عدم إهمال هذه القضية وأنه يجب التحاور من أجل حل هذه القضية بما يخدم مصالح البلدين [1] وهذا يعتبر مؤشرا على حضور قضية الأراضي المتنازع عنها لدى الجانب السوري في أي مشروع للتقارب مع الأتراك مستقبلا .

2.مسألة الموصل :

تعتبر ولاية الموصل المحور الثاني في النزاع بين تركيا والدول العربية ، فبعد حرب الخليج الثانية عام 1990 عادت قضية مدينة الموصل العراقية إلى الظهور مجددا في أروقة الساسة الأتراك ، والذين يعتبرون الموصل ومحيطها منطقة انتزعت من تركيا ، وخاصة بعد تداول الأفكار حول مستقبل العراق والمشاريع الغربية حول تكوين دويلات عدة في العراق .

ومنذ 1990 بدأت الصحافة التركية تنشر مقالات تهدف من خلالها إلى إثبات واقع واحد وهو أن منطقة الموصل تركية الأصل ، فصلت عنوة عن تركيا ، ولابد من استرجاعها إلى الوطن الأم ، ولم تكن الأوساط الرسمية التركية بعيدة عن هذا الاتجاه ، حيث نشرت خريطة في تركيا منسوبة إلى أوزال قام بإعدادها وعرفت ب "خريطة أوزال"[2] وتقضي بتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات : عربية و تركمانية وكردية في إطار إتحاد فدرالي وقد قام الرئيس التركي بجمع وإعداد الوثائق الخاصة بالفترة التاريخية التي شهدت النزاع بين بريطانيا وتركيا حول الموصل .

إن منطقة الموصل كانت موضع مطالبة تركية منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وكانت خاضعة في الاتفاقات السرية للنفوذ الفرنسي ، لكن فرنسا تنازلت عنها نهائيا ورسميا لبريطانيا في مؤتمر سان ريمو عام 1920 ،والمادة الثالثة من معاهدة لوزان 1923 تدعو، في حال عدم اتفاق بريطانيا وتركيا ، إلى إحالة النزاع إلى عصبة الأمم المتحدة التي قررت في 30 أيلول 1924 إيفاد لجنة من عضوية (مجري، وسويدي ، وبلجيكي،وعدد من الخبراء)[3].

---

(1) نور الدين، محمد ، العلاقات التركية-السورية،شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد113، 2004 ،ص213.

(2) تشاندلر ،جنكيز ، هكذا يفكر طورغوت أوزال،صحيفة الحياة العدد12،5692/6/1991.

(3) البزار، عبدالرحمن ، العراق منذ الاحتلال إلى الاستقلال ، مطبعة العاني ،ط3، بغداد ، 1967، ص145.

وقد باشرت اللجنة عملها في الموصل في 26 كانون الأول 1925 وأعدت تقريرا جاء في:

1. أن مسيحيّ المنطقة يميلون إلى الجانب العراقي ، شرط دوام الانتداب البريطاني.
2. أن العرب والأكراد هم أكثرية سكان المنطقة .
3. أن المنطقة كانت تحت السيطرة التركية منذر قرون ، لكنها كانت تحكم منذ أمد بعيد من قبل باشوات بغداد ، ومع الاعتراف بأن مناطق أخرى هي ماردين وجزيرة أبن عمر وديار بكر ، التي هي الآن تحت الحكم التركي ، كانت تحكم من بغداد .
4. إن الاعتبارات الاقتصادية تدعو إلى ضم المنطقة إلى العراق .

و أوصت اللجنة " كنتيجة نهائية " إلى عدم تقسيم المنطقة ، بل ضمها إلى العراق ، على أن، يبقى تحت الانتداب البريطاني 25 سنة ،مع مراعاة مصالح الأكراد الإدارية والثقافية ، وفي حال مخالفة ذلك يتم ضمها إلى تركيا .

إن هذه الوثيقة تشير بوضوح إلى أن الموصل كانت تابعة لولاية بغداد ،وأن الأتراك ليسوهم الغالبية السكانية لهذه المدينة وقد أشار وزير الخارجية البريطاني آنذاك اللورد كيرزون إلى أن التركيبة العرقية لسكانها تشير إلى أن نسبة الأتراك في الموصل لم تكن تتعدى الـ 8% من مجموع السكان[1] . حيث كان السكان في الموصول يتوزعون حسب الأعراق إلى ما يلي [2]:

1. العرب 186 الفا .
2. الأكراد 455 الفا .
3. الأتراك 66 الفا .
4. المسيحيون 62 الفا .
5. اليهود 17 الفا .

إن مصدر القلق التركي القائم من مسألة الموصل يكمن في ارتباط هذه المسألة بأمن القومي التركي ، فقد كانت مناقشات البرلمان التركي 1923 تعكس

---

(1) Akin ,Lihan, Turk Devrimi (Istanbul,1989),P185.

(2) ديميريل، بولنت ، مسألة الموصل ، صحيفة غونيش ،العدد 11456، 1990/11/28.

خشية الأتراك أن يؤدي ضم الموصل إلى ا لعراق تأسيس دولة كردية على الحــدود التركية.

وهذا الهاجس مازال يتحكم بالموقف التركي إزاء العراق بعد احتلاله للكويت في 1990 ، وهو ما عبر عنه السفير الأمريكي في أنقرة ، عندما قال " إن الولايات المتحدة الأمريكية ضد كردستان مستقلة " ، وتبعها تصريحات الرئيس التركي أوزال بــأن " حصول خطر على حدود الأراضي العراقية سوف يسبب لنا قلقا كبيرا جدا "[1].

إن وحدة الأراضي العراقية سيجعل تركيا بعيدة عــن أي دور علــى الســاحة العراقية ، و هذا سينأى بالأكراد على أراضيها عن أي تطورات في الجانب العراقي ، أما إذا حدث العكس وظهر وضع سد ياسي معين لأكراد العراق في الشمال ، فستجد تركيا نفسها معنية بصورة مباشرة بالوضع هناك ، وستحاول ربط العوامل التاريخية مع معطيات الحاضر وستقوم بمحاولة بالمطالبة باستعادة السيطرة علــى الموصــل وذلك لتحقيق أهداف غاية في الأهمية:

1. قطع الطريق أمام تأسيس الأكراد العراقيين لدولة مستقلة .
2. وضع الأكراد تحت مضلة سيطرتها و حمايتها كما هو الحال بينها وبين قبرص.
3. تقوية دورها الإقليمي عن طريق توسيع منطقة نفوذها .
4. الاستفادة من الثروة النفطية للموصل و كركوك ، لذلك يجب منع الأكراد مــن السيطرة على مدينة كركوك ضمن أي مشروع مستقبلي ، و ذلك للثــروة النفطيــة التي تمتلكها تلك المدينة .

إن وجود عراق موحد لا يتيح أي فرصة للتدخل من قبل أي من القــوى الإقليميــة كإيران وتركيا ، ولكن أي خيار أخر يمكن أن يشكل بالنسبة لتركيا والعراق وضعا مشابها للوضع في لواء الأسكندرون في حال سيطرتها علــى أي مــن الأراضــي العراقية .

---

[1] أوغلو ،إشكالية المياه في العلاقات العربية التركية، مرجع سبق ذكره،ص215.

2.3.2 ثانيا:المتغيرات الأمنية الجيوسياسية:

1. البعد الأمنـي :

أن تركيا دولة جوار للوطن العربي بحكم الموقع الجغرافي ، و تحتل تركيا أهمية كبيرة بالنسبة للمصالح الغربية في الوطن العربي، حيث أنها الدولة الوحيدة العضو في حلف شمال الأطلنطي (الناتو) التي لها حدود برية مع الوطن العربي، ومع دولتين من دوله الرئيسية، هما العراق وسوريا و بها قواعد عسكرية لحلف (الناتو) والولايات المتحدة، عدا عن علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل[1].

وبالنظر إلى العلاقات الأمريكية - التركية، التي هي جزء مهم من علاقة تركيا بالغرب، نجد أن الاعتبارات الإستراتيجية قد تحكمت في تشكيل العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة، فدائماً ما كانت تركيا تتفاوض مع واشنطن من منطلق أهميتها الجيوستراتيجية لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة. ففي الماضي لعبت تركيا دورا محوريّا كحليف للولايات المتحدة الأمريكية فبحكم موقعها على حدود دولة عظمى هي الإتحاد السوفيتي السابق ، وأثناء الحرب الباردة اعتبرت تركيا، حاجزاً هاماً، في مواجهة التوسع المحتمل في الخليج، وأثناء وقوع حرب يكون دور القوات المسلحة التركية، هو تعطيل تقدّم "الجيش الأحمر"، تجاه منطقة الشرق الأوسط، وبناء على ذلك فأنه بانضمام تركيا إلى "حلف الناتو"، أُضيف إلى القوة التي تتمتع بها نتيجة مكانتها في "الشرق الأوسط" وموقعها الحيوي عاملا آخر، حيث أنه بانضمامها أصبحت جزءاً من أمن أوروبا الغربية إضافة إلى تلقيها الدعم المالي والعسكري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية حيث تبلغ قيمة المعونات الأمريكية لتركيا (500)مليون دولار سنويا[2] .

بعد قيام الثورة الإيرانية، في عام 1979، كان من أهم نتائجها انتهاء العلاقة الإستراتيجية بين إيران والولايات المتحدة ، و قد ظهرت أهمية تركيا "الشرق أوسطية"، حيث تم إحياء الأهمية الإستراتيجية لتركيا تجاه هذه المنطقة، وتدعيم

---

(1) مسلم ،طلعت ، قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في مطلع القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994ص 242.

(2) توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن العشرين ،مصدر سبق ذكره ، ص 294.

علاقاتها كحليف استراتيجي بديل عن إيران ، وقد برز مدى التعاون الإستراتيجي بين تركيا والولايات المتحدة في عقد الطرفان اتفاقية التعاون الاقتصادي والدفاع(DECA) في1980 وبمقتضى هذه الاتفاقية تلتزم الولايات المتحدة بتحديث ودعم القوات المسلحة التركية، وفي نفس الوقت المساهمة في الحفاظ على نمو واستقرار الاقتصاد التركي، ومن جانبها تعهدت تركيا للولايات المتحدة بالسماح باستغلال مجالها الجوي، واستخدام قواعدها العسكرية وكذلك المساعدة في أنشطة الاتصالات الاستخباراتية. كما أن السياسة الأوروبية الرافضة لدخول تركيا عضواً فيها، جعل تركيا تدعم التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة[1].

وبحكم هذه العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة فقد قامت تركيا بتفعيل هذا التعاون عسكريا من خلال تقديم الدعم للقوات الأمريكية خلال حربها على العراق والسماح باستخدام أراضيها وأجوائها لهذه الغاية، ففي حرب الخليج الثانية على العراق كان دور تركيا فيها مؤثر من الصعب إنكاره على الساحة الإقليمية ، حيث التزمت تركيا بتطبيق الحظر على العراق، منذ فرضه في آب 1990، وسمحت في اليوم التالي لنشوب حرب الخليج الثانية التي شنتها دول التحالف الغربي على العراق، باستخدام قاعدتي "إنجرليك" و"باقهان"، من جانب الطائرات الأمريكية في العمليات العسكرية ضد العراق[2]. لقد كانت تركيا ترى بأن العراق بات يشكل تهديداً كامناً للأمن القومي التركي، من وجهة نظر المؤسسة العسكرية، والقيادة السياسية التركية. ففي 1991/2/16 ذكر الرئيس التركي "أوزال" "أن العراق كان يشكل تهديداً كبيراً لجيرانه، وكان سيضرب سوريا أو تركيا بعد إيران والكويت، وكان تصرفنا تصرفاً حكيماً في مساندة دولة ستقضي على هذا التهديد، ولهذا وافقنا على السماح لقوات الولايات المتحدة باستخدام قاعدة إنجرليك[3].

---

(1) عبد الرحمن، عمرو ، ، العلاقات الأمريكية التركية منذ نهاية الحرب الباردة، قراءات إستراتيجية، القاهرة، السنة السابعة، العدد الرابع، أبريل / نيسان، 2002،ص ص 13-14.

(2) رسلان، أحمد فؤاد ،التقارب التركي - الإسرائيلي من الشرق الأوسط إلى القوقاز، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 13، أكتوبر/ تشرين الأول، 1997، ص 117.

(3) معوض، جلال عبدالله ،عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية-الإسرائيلية في التسعينيات،شؤون عربية، القاهرة العدد82،مارس/أذار1997.ص118-119.

2.التعاون الإستراتيجي التركي – الإسرائيلي :

ترجع العلاقات التركية – الإسرائيلية على عام 1949 حيث اعترفت تركيا بإسرائيل وكانت أول دولة إسلامية تعترف بها ، و لقد أدى ارتباط تركيا بعلاقات متميز بالولايات المتحدة الأمريكية والغرب إلى توثيق علاقتها بإسرائيل حليف الولايات المتحدة الأخر في منطقة الشرق الأوسط ، حيث اتجهت تركيا إلى تطوير علاقاتها في مجالات عدة مع إسرائيل، وتوقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية ، ومن هذه الاتفاقات تلك التي تركز على التعاون الأمني القائم على استخدام الأراضي التركية وفتح مجالها الجوي أمام الطائرات الإسرائيلية حيث تم إجراء اتصالات رفيعة المستوى بين مسئولي البلدين[1] خصوصاً خلال زيارة تشيللر، خلال الفترة 3-5 تشرين الثاني 1994 وزيارة دميريل لإسرائيل في 13/11 آذار 1996، وشكلت الزيارتان تطوراً مهماً في العلاقات بين البلدين، منذ عام 1949، وإن كانت زيارة دميريل أسفرت عن توقيع اتفاق التعاون العسكري بين البلدين، وخلال زيارة تشيللر تم إبرام اتفاقيات مهمة للتعاون الثنائي، ويعتبر اتفاق التعاون العسكري الاستراتيجي التركي الإسرائيلي أهم المتغيرات الأمنية، التي طرأت على المعادلة الأمنية في "الشرق الأوسط" والقوقاز وشرق البحر المتوسط منذ انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء حرب الخليج الثانية.

أهم بنود الاتفاق :

1- السماح بقيام الطائرات الإسرائيلية برحلات تدريبية في الأجزاء التركية ومنحها الحق في استخدام المطارات التركية.
2- القيام بمناورات عسكرية مشتركة.
3- التعاون في مجال التصنيع الحربي.
4- قيام إسرائيل بصيانة وتحديث الطائرات التركية، من طراز (F9)، وقيام تركيا بصيانة، وتحديث الطائرات الإسرائيلية من طراز (F16).

---

[1] معوض ، عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية-الإسرائيلية في التسعينيات،مرجع سبق ذكره،ص ص 122-123.

وبموجب هذا الاتفاق سيسمح للطائرات الإسرائيلية في الوجود في قاعدتين جويتين تركيتين وهما إنجرليك وقونيا ، وهذا يعني أن إسرائيل ستتمكن لأول مرة في تاريخ الصراع العربي من التحكم في مواقع شمالية لسوريا ، والقدرة على التمتع بحرية حركة واسعة من المنطقة ارتكازا على تعدد القواعد داخل أراضيها والأراضي التركية على نحو يجعل منابع النفط وخطوط مواصلات نقله إلى الخارج تحت متناول سلاحها الجوي ، كما أن الاتفاق يشمل التعاون الإستخباراتي وإقامة أجهزة تنصت في تركيا لرصد أي تحركات عسكرية في سوريا أو إيران ، وقد ذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي في 1996/4/10 أن تركيا بموجب اتفاقها العسكري مع إسرائيل قبلت تقديم تسهيلات للأخيرة تستطيع بموجبها نصب أجهزة تنصت لرصد أي تحركات عسكرية في المنطقة خصوصا من جانب سوريا مما سيمكن الاستخبارات الإسرائيلية من القيام بأعمال تجسس وجمع معلومات لاسيما عن طريق التنصت الصوتي من مواقع معينة في الأراضي التركية[1] .

لقد أدى توقيع الاتفاق التركي الإسرائيلي إلى ردود فعل عربية تفاوت بين غاضبة، قلقة، أو مترقبة للنتائج. واعتبرت إيران أن الاتفاق يتعارض مع المصالح الأساسية للعالم الإسلامي[2]. كما رفضت معظم الدول العربية هذا الاتفاق لخطورته. وبهذا الاتفاق أصبح شمال العراق، وسوريا، وإيران تحت المراقبة الإسرائيلية، نتيجة التعاون التركي الإسرائيلي .

3.الأبعاد الأمنية للمسألة الكردية :

تعتبر القضية الكردية وعلاقتها بالوطن العربي من أهم مصـــالح تركيـــا لــــدى الوطن العربي ، وتقتضي هذه المصلحة بألا تقام دولة كردية ، و بألا تسمح أي دولة عربية للحركة الكردية الانفصالية من أن تبني لها قواعد على أراضيها[3].

وقد شهدت القضية التركية بعد إعلان الحظر الجوي على شمال وجنوب العراق عقب حرب الخليج الثانية و بفعل فراغ السلطة في المنطقة الشمالية المحاذية للحدود

(1) معوض ، جلال عبدالله ، ،التعاون العسكري التركي-الإسرائيلي، المستقبل العربي ، بيروت،العدد(237)،1998/11.،ص7-8.

(2) عودة ،جهاد ، التحالف العسكري التركي- الإسرائيلي، السياسة الدولية، القاهرة، السنة التاسعة والثلاثون، العدد 103، يوليو/ تموز، 2003. ص 320.

(3) مسلم ،طلعت ،مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والأتراك منه وموقعهم فيه، حوار مستقبلي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1995،ص399.

التركية تطورات مثيرة حيث تم تشكيل حـ كومة كردية وانتخاب برلمان وتشكيل جيش وصولا إلى إعلان الدولة الكردية الفدرالية في 4 تشرين الأول1992.

وتتناغم سياسة تركيا وإيران وسوريا في رفضها لأي دولة كردية مستقلة علـــى أي جزء من أراضي هذه الدول ، فتركيا كما هي لا ترغب في العراق كقوة إقليمية كما حدث أبان حـ رب الخليج السابقة واعتبرته ذلك تهديدا للمنطقة ، فهـــي أيضـــا لا ترغب في تفككه إلى دويلات أحداها للأكراد على حدودها الجنوبية ، حيـــث ممـــا لاشك فيه سيكون لذالك تأثير في الواقع الكردي داخل تركيا ، لذا اعتبرت تركيا في إعلان الحكومة الكردية تجاوزا للخطوط الحمراء ، فتحـ ركـــت ســـريعا لـــدى دول الجوار الكردي ، ودعت كلا من إيران وسوريا إلى اجتماع تنسيقي في أنقـــرة فـــي تشرين الثاني 1992 وتكرر في شباط 1993 في دمشق ثم في طهران في حزيران 1993[1].

لقد استمرت حكومات تركيا المتعاقبة منذ عام 1991 ، بما فيها حكومة أربكان الائتلافية ، في تبني خيار الحسم الأمني والعسكري للمشكلة الكردية في تركيا ، سواء أخذ ذلك شكل عمليات أمنية داخل أراضيها أو عمليات عسكرية في شمال العراق ، فقد استغلت هذه الحكومات التركية غياب سلطة الدولة العراقية في المنطقة الشمالية من أجل مواصلة عملياتها العسكرية ، فقامت باختراق الأراضي العراقية مرات عديدة بحجة مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني[2].

وعلى الرغم من تأييد تركيا لعودة السلطة المركزية للحكومة العراقية في شمال العراق إلا أنها تحاول إرضاء السياسة الأمريكية ، من خلال التزامها بتطبيق قرارات مجلس الأمن ، وعليه فقد جددت الموافقة للقوات الأمريكية البقاء على أراضيها[3].ويوجد فوق الأراضي التركية قوات أمريكية تستخدم القواعد التركية ، حيث يبلغ عدد هذه القوات 1200 جندي في قاعدة إنجرليك و عدد الطائرات 600 طائرة مقاتلة كانت تستخدم لمراقبة منطقة الحضر الجوي شمال العراق.

---

(1) معوض، جلال عبدالله ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية- التركية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،ط1 ،1998.ص151.

(2) المرجع السابق ، ص157.

(3) المرجع السابق،ص ص 145-146.

وفي تاريخ 1997/10/22 أعلنت تركيا عن إقامة " منطقة أمنية " في شمال العراق من اجل تكريس وجود عسكري تركي فعلي في المنطقة ، و الغاية من إقامة هذه المنطقة هي منع حزب العمال الكردستاني من شن هجمات على تركيا انطلاقا من شمال العراق ، وأن هذه المنطقة العازلة يتراوح عمقها (5-10)كم داخل شمال العراق على امتداد الحدود مع تركيا ، وهذا يعني اقتطاع تركيا جزءا من أراضي العراق وتهديد سيادته ووحدة أراضيه وأن تركيا تتخذ ذلك لدواع احتياطية ومن باب الدفاع عن النفس، ولأجل ذلك قامت بعدة عمليات عسكرية مثلما حدث في 1997.

وقد عارض العراق إقامة هذه المنطقة وقدم عدة مذكرات احتجاج على هذه العمليات إلى المنظمات الدولية (الأمم المتحدة – الجامعة العربية-منظمة المؤتمر الإسلامي) بلغ مجموعها 27 مذكرة في غضون عشرة أيام ، وقد طالب العراق بعقد قمة عربية لبحث العمليات العسكرية التركية في أراضيه والتي أطلق عليها (عملية فولاذ) .وقد وجهت كل من سوريا وليبيا ومصر انتقادات شديدة على العمليات العسكرية التركية في شمال العراق وأكدت هذه الدول حرصها على وحدة وسلامة أراضي العراق .

أما فيما يخص تأثير القضية الكردية على العلاقات التركية بسوريا ، فأن تركيا أثارت مرات عديدة إيواء سوريا لعناصر حزب العمال الكردستاني ومساندتها ودعمها لهذا الحزب ، ففي 15 نيسان 1992 أبدى عصمت سيزكين وزير الداخلية التركي أثناء زيارته لسوريا انزعاجه من النشاطات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني[1].

وفي 18 تشرين الثاني 1993 وقّعت تركيا وسوريا اتفاقا حول مكافحة النشاطات الإرهابية وأعلنت في سوريا بأن حزب العمال الكردستاني هو منظمة إرهابية وتعهدت بتسليم عناصره عند اعتقالهم إلى تركيا .

وفي 19 آذار صّعدت تركيا اتهاماتها لسوريا بإيواء ودعم حزب العمال الكردستاني وألمحت إلى ارتباط مسألة تقاسم مياه الفرات بالوضع الأمني على الحدود . وفي عام 1998 بلغت حالة التوتر أوجها حيث اتهمت تركيا سوريا بإيواء

---

[1] الجهماني ،يوسف إبراهيم و أوسي، سالار ، ، تركيا وسوريا، سلسلة ملفات تركية ، دار حوران للطباعة والنشر ،ط1،دمشق 1999، ص ص55-56.

عبدالله أوجلان زعيم التمرد الكردي وأن سوريا موطئ قدم للإرهاب المتأتي من حزب العمال الكردستاني إلى الأراضي التركية وبأنها تأوي عبدالله أوجلان ومعسكرات تدريبية لحزبه ، وبلغ التصعيد التركي إلى درجة التهديد باجتياح الأراضي السورية ، وألحقت تركيا هذه التهديدات بحشود عسكرية تركية على الحدود مع سوريا والإعلان عن إقامة مناورات عسكرية بحرية وبرية للقوات التركية على الحدود البرية مع سوريا وفي متاخمة مياهها الإقليمية .

الفصل الثالث

المياه

تمهيد

تشكل قضية المياه أحد القضايا الهامة التي تمارس دورها في العلاقات التركية العربية ، وقد أخذت هذه القضية حيزا كبيرا من الدراسات والأبحاث - العربية والدولية-خلال العقد الأخير من القرن العشرين بسبب تعاظم أخطار التصحر في الوط ن العربي ، وبسبب استخدام تركيا لورقة (المياه) من اجل ممارسة ضغوطاً ضد العراق وسوريا .

لقد أبدت الدول العربية العراق وسوريا قلقها المستمر من قضية اقتسام المياه في نهري دجلة والفرات بينها وبين تركيا على الطرف الأخر ، و يمكن الإشارة إلى ما أعلنه وكيل وزارة الـ ري العراقية (عبدالستار سلمان) في أعقاب الاجتماع التنسيقي السوري- العراقي الذي عقد في بغداد يوم 1999/9/29م وجاء فيه " لقد تم توجيه دعوة إلى تركيا من أجل الحوار لحل المشكلات المتعلقة باقتسام المياه حيث يهيمن القلق الشديد من استمرار تركيا في تنفيذ عدد من مشـ اريع السدود عل نهري دجلة والفرات دون التشاور مع الدول المتشاطئة على هذين النهرين ، إذ أن هذه المشاريع التركية تنتهك بصورة خطيرة حقوق البلدين سوريا والعراق، وقد جرى البحث في هذا المؤتمر بشأن إمكانية تطبيق قرارات مجلس جامعة الدول العربية لمقاطعة المؤسسات والـ شركات الدولية التي تساهم بتمويل و إنشاء هذه المشاريع ويذكر أن رئيس الوفد السوري (إبراهيم مخول) قد أكد في بداية اجتماع لجنة التنسيق أن تركيا تدعى بشكل منتظم لحضور هذه الاجتماعات لكنها تقاطعها منذ سنوات "[1].

1.3الأبعاد القانونية لمسألة المياه

[1] العسلي ،العلاقات التركية-العربية وتطورها، مصدر سبق ذكره،ص34.

1.1.3 الأنهار في القانون الدولي: إن تناول قضية الأنهار التي تنطلق من تركيا نحو سوريا والعراق تستوجب البحث في موقف القانون الدولي من الأنهار الدولية على اعتبار أن نهري دجلة والفرات أنهار دولية وتناول لطبيعة الاتفاقات المعقودة بين هذه الدول:

تقسم الأنهار في القانون الدولي إلى ثلاثة أنواع هي [1]:

1. الأنهار الوطنية :

وهي انهار تنبع وتصب في أراضي نفس الدولة دون أن يكون لهـا أي رافـد خارج حدود الدولة ، وهذه الأنهار تتبع بالكامل الدولة التي توجد فيها ، ويحق للدولة التي يوجد بها هذا النوع من الأنهار أن تستغلها بأي شكل تريد ، و من أمثلتها نهـر سيحان و جيحان في تركيا .

2. **الأنهار الحدودية :**

و هي أنهار تفصل بين أراضي دولتين أو أكثـر عـن بعضـها الـبعض ، وملكيتها تتحدد على خط مائي غالبا ما يكون في منتصف النهر ، و الخلافات حولها تتركز على تحديد خط الحدود عبرها ، ومن أمثلتها نهر الأردن .

3. الأنهار الدولية :

وهي أنهار تفصل أو تمر عبر أراضي عدة دول بحيث لا يكـون منبعهـا ومصبها في نفس الدولة ، وهي شبيهة بحالـة الأنهـار الحدوديـة قانونيـا إلا أن الاختلاف في الأنهار الحدودية يكون غالبا على خط الحدود أكثر منه على استغلال المياه ومن أمثلتها نهر النيل ونهر الدانوب.

في السابق كان النهر الدولي يحمل صفة الدولية لأنه نهر صالح للملاحـة ، وهذا أمر ترسخ منذ مؤتمر فينا 1815،حيث نصت الوثيقة النهائية للمـؤتمر علـى تعريف النهر الدولي بأنه " النهر القابل للملاحة الذي يفصل أو يخترق أراضي عدة دول"[2].

---

[1] L, Oppenheim.(International law)Longmans,1978,PP.455-464.

[2] الخيرو، عز الدين ، ، الفرات و القانون الدولي، وزارة الإعلام ، بغداد ،1976.،ص10.

لقد كان التركيز خلال القرن التاسع عشر منصبا على استخدام الأنهار لإغراض الملاحة ، وهو أمر أرتبط بطبيعة النظام المتمركز قي دول أوروبا و كون أن الكثير من الأنهار الدولية أنهار صالحة للملاحة مثل نهر الدانوب [3].وحتى القرن العشرين ، فأن المحكمة الدائمة للعدل الدولي عبرت في حكم صادر عنها في 1929/9/10 عن ربط الملاحة بمفهوم تدويل النهر ، حيث ورد في هذا الحكم يرتبط تدويل النهر بشرطين أثنين :يجب أن يكون مجرى النهر صالحا للملاحة،ويجب أن يستخدم بصورة طبيعية كمنفذ إلى البحر لأكثر من دولة ، وتلك هما السمتان اللتان يتم التمييز بموجبه ما بين الأنهار المسماة دولية والأنهار الوطنية"[1].

و مع مرور الزمن ، بدأ فقهاء القانون الدولي في طرح تعريفات جديدة للنهر الدولي لا تشترط معيار الصلاحية للملاحة لإعطاء صفة الدولية للملاحة ، ومن هذه التعريفات : النهر الدولي هو النهر الذي يقع مجراه أو أي من روافده داخل أراضي أكثر من دولة ، أو على حدود دولتين أو أكثر "[2] وبدأت هذه التعريفات تبحث في مكونات النهر الدولي،حيث أعتبر أحد التعريفات أن النهر الدولي لا يتضمن الأنهار العابرة للحدود فقط ، ولكنه يشمل تلك الأنهار التي تشكل حدودا بين الدول، والبحيرات و أحواض المياه الجوفية التي تقطعها الحدود[3].

وهنا طرح مفهوم شبكة المجرى المائي الدولي " كبديل عن مفهوم النهر الدولي،حيث ظهرت التسمية رسميا في إعلان هلسنكي 1966، فقد جاء في المادة 2 من هذا الإعلان بأن شبكة المجرى المائي الدولي هي مساحة جغرافية تمتد على إقليم دولتين أو أكثر وتمدها روافد مائية تشكل تجمعا للمياه سواء السطحية أو الجوفية ، وتصب في مجرى مشترك [4].وجاءت القواعد التي أقترحها لجنة القانون الدولي عام 1989، لتؤكد هذا المفهوم حيث عرّفت شبكة المجاري المائية الدولية في

---

(3) المرجع السابق ،ص22.

(1) حداد، سليم ، مشكلة المياه الدولية والقانون الدولي،مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق،بيروت،1994،ص207.

(2) الرشيدي، أحمد ، الانهار الدولية في الوطن العربي، أوضاعها الجغرافية وتنظيمها القانوني،شؤون عربية،العدد86،القاهرة،1996،ص24.

(3) ماكفري ،ستيفان ، ترجمة منال رزق الله، تطور قانون الانهار العابرة للحدود،محاور إستراتيجية،العدد6،بيروت،شباط،1992،ص ص12-13.

(4)L, Oppenheim ,Water Issues between Turkey ,Syria and Iraq ,Ankara,1996,P.41.

المادة الأولى من المشروع بأنها :"شبكة عناصر مائية تقع العناصر المكونة لها في دولتين أو أكثر[5].

2.1.3 تطور الفقه الدولي من الاستغلال المشترك للأنهار الدولية :

أحتاج فقهاء القانون الدولي إلى وقت طويل حتى يبلوروا موقفهم من قضية الاستغلال المشترك لمياه الأنهار الدولية ، العديد من النظريات التي تناولت بالبحث الاستغلال المشترك للأنهار الدولية ، ومن أهمها :

أ-نظرية هارمون :

من أولى النظريات وقد صاغها المحامي الأمريكي "هارمون" في 1895/4/12 في رسالة وجهها إلى سكرتير الدولة "أولني" في معرض الخلاف الذي كان قائما بين الولايات المتحدة والمكسيك حول تغيير الولايات المتحدة لمسار نهر "الريوغرانده" والذي لم يحسم إلا في 1906/5/21.وقد نادت النظرية بالسيادة المطلقة و التامة للدولة على الجزء الذي يمر في إقليمها من النهر الدولي ، بحيث يمكنها أن تستغله كما تشاء دون الالتفات إلى مصالح الدول النهرية الأخرى ، وهذا أمر مبني على المفهوم الواسع "للسيادة الإقليمية"[1].

ب-نظرية الملكية المشتركة :

و تعتبر هذه النظرية أن النهر الدولي الذي يجري في أقاليم عدة دول هو ملك مشترك فيما بين هذه الدول،ولا يجوز لدولة من الدول النهرية أن تحرم الدول الأخرى من حقوق الصيد والري و إنتاج الطاقة.

جـ-نظرية المنافع المشتركة:

وقد شرحها الفقيه الأمريكي "كلايد إيغلتون" بمجموعة من الأسس التي سماها بالأسلوب الدولي لإدارة الأنهار الدولية، وهذه الأسس هي[2]:

---

[5] حولية لجنة القانون الدولي1989،مج2،ج2،ص314.

[1] حداد،،مشكلة المياه الدولية والقانون الدولي، مصدر سبقذكره،209.

[2] السباهي، زكريا ،المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية ،دار طلاس ،دمشق،1994،ص ص 94-95.

أن سيادة الدولة ليست مطلقة،بمعنى أن السيادة لكل دولة نهرية محدودة على الأنهار الدولية.إن توزيع المياه يجب أن يكون عادلا و بمعنى أن المناطق الجافة تعطى لها الأفضلية على المناطق التي تتوفر فيها المياه .معالجة الاستغلال المشترك لمياه الأنهار الدولية من قبل عدة دول يجب أن تتناول المنافع التي تجنيها كل دولة مقابل الخسائر التي تلحق بالدول الأخرى.

د -نظرية التكامل الإقليمي المطلق:

وهي نظرية تدعو إلى تغليب مصالح دولة المصب، فتدعو إلى أنه لكل دولة الحق في الاستقبال – ماديا - فوق أرضها نفس الكمية من المياه التي تنزل عند المنابع ،ومن حقها استقبال المياه بنفس الجودة التي توفرها لعا الطبيعة قبل عبث الإنسان و دون أي تغيير في دفق النهر مما يؤدي إلى بطء أو سرعة التيار في مجرى النهر الدولي أو قد يؤدي إلى تعديل مسار النهر ذاته[1].

هـ -نظرية الانتفاع المنصف :

وهي النظرية الأحدث و تركز على أساسين أو مبدأين في معالجة استغلال مياه الأنهار وهما[2]:

1أن لكل د ولة الحق في التقسيم المنصف لمنافع الشبكة النهرية في ضوء حاجاتها و في ضوء الظروف المتعلقة بالشبكة النهرية ، وذلك على أساس حصول كل دولة على نصيب عادل و معقول .

2.أن الدول لا تمنع فقط من وقف أو تحويل تدفق نهر يجري في أراضيها إلى أراضي دولة نهرية أخرى،بل أنها تمنع أيضا من أن تستخدم مياه هذا النهر استخداما يشكل خطرا على الدول النهرية الأخرى ، أو يمنعها من أستخدام دفق مياه النهر من جانبها استخداما غير مناسب (كأن تستخدم مياه النهر بشكل يجعلها ملوثة).

1.3المبادئ القانونية العامة التي تحكم الاستغلال المشترك لمياه الأنهار الدولية

(1) إبراهيم ،علي ، قانون الأنهار والمجاري المائية الدولية،دار النهضة العربية،القاهرة،1995، ص94.

(2) الدوري،محمد،المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي،معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة،1994، ص ص 28-39.

أن المبادئ العامة للقانون الدولي تشكل الأساس في معالجة قضية الاستغلال المشترك للأنهار الدولية ، فالقاعدة الدولية الأساسية في هذا الخصوص تنص على أنه لا يجوز للدولة أن تؤثر على الظروف الطبيعية في أراضيها لإلحاق الضرر بالظروف الطبيعية للدولة المجاورة[3].

أما المبادئ العامة التي تحكم عملية الاستغلال المشترك لمياه الأنهار الدولية فتشمل[1]:

1.حماية الحقوق المكتسبة : أي حماية الحقوق المتواترة لفترة طويلة دون اعتراض باقي دول النظام المائي ، وخصوصا إذا كانت هذه الحقوق نافعة ومفيدة ومعقولة .

2.مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق : وهو أمر يعني أن الدولة لا تستعمل سيادتها المطلقة و تنفذ ما تشاء من المشروعات على النهر ، بشكل يلحق الضرر الملموس بغيرها من دول حوض النهر.

3.مبدأ حسن النية : ويعني أن الدولة النهرية لا تقيم مشروعات على النهر هدفها إلحاق الضرر با لآخرين لا أكثر ولا أقل ، أو أن الفائدة التي تجنيها الدولة من وراء هذه المشروعات قليلة قياسا بما يصيب الآخرين من أضرار.

4. مبدأ حسن الجوارحيث تلتزم الدولة بالتشاور مع الدول المتشاطئة عند البدء في أقامة مشروعات جديدة على النهر.

بدأ الاهتمام بإيجاد قانون لـ للأنهار الدولية منذ عدة قرون ، وقد بحث مؤتمر فيينا عام 1815 تعريف النهر الدولي، ولكن التنظيم القانوني للاستغلال المشترك للأنهار الدولية في الأغراض غير الملاحية لم يبدأ إلا في بدايات القرن العشرين ، حيث يشار هنا إلى أن اجتماع مدريد 1911 لمعهد القانون الدولي قد ناقش قضية الأنهار الدولية وجاء في المادة الثالثة مما عرف "بإعلان مدريد[2] :

1. لا يجوز للدولة النهرية إقامة منشآت لاستغلال مياه النهر دون موافقة الدول الأخرى، وتمنع جميع التعديلات الضارة بالمياه.

2. لا يجوز إنشاء المشاريع التي تستهلك كمية كبيرة من المياه.

---

[3]Oppenheim.op.Cit.p,475

[1] إبراهيم ، قانون الأنهار والمجاري المائية الدولية ، مصدر سبق ذكره،،ص ص464-465.

[2] العبدالله ،حسن ، الأمن المائي العربي، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ،بيروت 1992.ص53.

3. عدم انتهاك حقوق الملاحة في النهر الدولي.

4. لا يجوز إقامة مشاريع في دولة المصب من شأنها إنشاء فيضانات في دولة المنبع.

5. يجب على الدول المعنية تشكيل لجان مشتركة دائمة ، لكي تتولى دراسة المشاريع المقترح إقامتها على النهر.

وقد سعت الدول الأوروبية مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى إلى وضع قواعد قانونية لاستغلال الأنهار الدولية من خلال مؤتمر فرساي عام 1919، واستنادا إلى المادة 338 من معاهدة فرساي دعت عصبة الأمم إلى مؤتمر خاص عقد في برشلونه عام 1921 وضم 42 دولة[1].

وفي دورتها الثامنة والأربعين عام 1958 في نيويورك أكدت جمعية القانون الدولي على أربعة مبادئ وهي [2]:

1. كل نظام للبحيرات و الأنهار ينتمي لحوض صرف واحد يجب معاملته كوحدة متكاملة و ليس كأجزاء منفصلة.

2. فيما عدا الحالات التي تنص عليها الاتفاقات أو أدوات أو عرف ملزم للأطراف المعنية ، فأن كل دولة مطلة على النظام لها الحق في نصيب معقول و متساو في الاستخدامات المفيدة لمياه حوض الصرف.

3. على الدول المشاركة في حوض النهر احترام الحقوق القانونية للدول الأخرى المشاركة فيه.

4. يتضمن التزام الدول المشاركة في الحوض باحترام حقوق شريكاتها بمنع الآخرين ممن تتحمل مسؤوليتهم وفق قواعد القانون الدولي من تجاوز الحقوق القانونية لباقي الدول المشاركة في الحوض.

وتبنت لجنة القانون الدولي عام 1961 في سالزبورغ قرار جاء قي مقدمته أن اللجنة تعتبر المصادر المائية مسألة ذات مصلحة عامة يجب أن يكون استغلالها عن طريق التشاور بين الدول النهرية، كما جاء في المادة الثانية من هذا القرار ضرورة حماية

---

(1) حداد،مشكلة المياه الدولية والقانون الدولي، في،مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره ، ص211.

(2) طوقان ،عز الدين ، حرب المياه في الشرق الأوسط، مركز الفارس،عمان،1990،ص ص 82-84.

حقوق الدولة المشاركة في حوض النهر في الاستفادة من مياه النهر الذي يعبر أراضيها(3).

وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع القرار رقم 35/163 بتاريخ 1980/12/15 الذي يوصي لجنة القانون الدولي بالشروع في إعداد مسودة قانون بنظم أشكال الاستغلال غير الملاحي لموارد مجاري المياه الدولية (1).وقد أعدت اللجنة عام 1989 مشروع قانون خاص بالأنهار الدولية على شكل مسودة عملت في دوراتها اللاحقة أعوام 1991و 1993 على تنقيحها وتطويرها وقد أكد المشروع على المبادئ التالية(2):

1.حق جميع الدو ل في الانتفاع والمشاركة في مياه المجرى المائي الدولي بشكل "عادل و معقول" وهذا المبدأ نصت عليه المادة السادسة من المشروع.

2. عدم جواز إلحاق ضرر بالغير : وهذا المبدأ أشارت إليه المادة الثامنة من المشروع.

3. الالتزام بواجب الأخطار عند رغبة دولة من دول الحوض المائي في بناء مشاريع على المجرى المائي وهو ما أشارت إليه المواد 11 و 16 من المشروع.

4. الالتزام بواجب التفاوض إذا لم تتواصل الدول إلى حل الخلاف بينها و هو ما أشارت إليه المواد 4-5-17من المشروع.

4.1.3 الاتفاقيات المائية بين تركيا والعراق وسوريا

لم تظهر خلافات واضحة حول مياه نهر الفرات قبل السبعينيات، حيث كانت تركيا تستغل فقط 1.5مليار م^3 من مياه النهر سنويا، وتستغل سوريا 3 مليار م^3 سنويا وكان دفق المياه الواصل إلى العراق يقارب 300 م^3 /ثانية (3) ، وكانت أول محاولة تركية لبناء سد على نهر الفرات عام 1948 على يد شركة " الكسندر جيبس" البريطانية في تركيا ، ولكن الشركة انسحبت من تنفيذ العمل بسبب بعض

(3) العبدالله ، الأمن المائي العربي، مصدر سبق ذكره ، ص54.

(1) حداد ، مشكلة المياه الدولية والقانون الدولي، مصدر سبق ذكره،ص 216.

(2) كيوان، مأمون ،الخلاف المائي التركي – السوري العراقي،خلفياته وأبعاده وأحتمالاته المستقبلية،شؤون عربية ، العدد86 ،القاهرة، حزيران ص ص 127-138.

(3) الخيرو ، الفرات و القانون الدولي ،مصدر سبق ذكره، ص ص237-238.

الضغوط[4] ، أما عندما بدأت تركيا في إعداد مخططات بناء سد كيبـــان تحفظـــت سوريا و العراق منذ بداية إعداد مخططات بناء هذا السد ، ففي عام 1957 أرسلت السفارة التركية في بغداد مذكرة إلى الـ حكومة العراقية أشارت فيها إلى اعتزام تركيا بناء سد كيبان [1] والذي يقع في نقطة التقاء نهري "مراد صو" و "فلات صو" وتبلـــغ السعه التخزينية لبحيرة هذا السد 30.5مليار متر مكعب[2].وبعد لقاءات مع السوريين والعراقيين أبدت فيها تركيا وجهة نظرها التي تعتبر سد كيبان بأنه مشـــروع لـــدرء خطر الفيضان[3] ، وتعهدت تركيا بمعدل دفق أدنى يبلغ 300 متر مكعب/ثانية خلال فترة ملء سد كيبان الذي باشرت ببنائه فعليا عام 1964 [4].

وفي عام 1974 بدأت تركيا بملء خزان سد كيبان في فترة شهدت انخفاضا كبيرا في هطول الأمطار ، و كذلك في فترة شهدت قيام سوريا بملء خـــزان ســـد طبقة ، فأنخفض وارد المياه للعراق بشكل كبير مما أدى لحدوث أزمـــة عراقيـــة - سورية عام 1975[5].

وقد شهدت الفترة من عام 1962 و حتى عام 1980 العديد مـــن اللقـــاءات الثلاثية والثنائية بين تركيا وكل من سوريا والعراق بهدف تقسيم المياه ، فيما عقدت مباحثات ثنائية بين تركيا والعراق من جهة وبين تركيا وسوريا من جهة أخرى.

وقد أسفرت هذه المباحثات عن توصل العراق وتركيا عام 1971 في أنقـــرة إلى توقيعبرّوتوكول التعاون الاقتصادي والفني " بينهما [6] والذي تناولـــت المـــادة الثالثة منه المشكلات المتعلقة بالمياه المشتركة ، حيث تم الاتفاق علـــى أن تجـــري السلطات التركية جميع المشاورات اللازمة مع السلطات العراقية أثناء وضع برنامج ملء خزان سد كيبان، وذلك بما يكفل تأمين احتياجات العراق من المياه ، و كـــذلك

---

[4] خليفة، نبيل ، الأبعاد الإستراتيجية و الجيوسياسية لمشكلة المياه في الشرق الأوسط، مشكلة المياه في الشرق الأوسط،تحرير نجيب عيسى،الجزء2،مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت،1994،ص158.

[1] كيوان ، الخلاف المائي التركي – السوري العراقي،خلفيانه وأبعاده وأحتمالاته المستقبلية،مصدر سبق ذكره،ص128.

[2] القسوس، صبا ،تركيا والعرب موارد المياه : خلاف وتعاون،مركز الدراسات العربية والإستراتيجية،عمان،1988،ص3.

[3] صبحي، مجدي ،مسألة المياه في محادثات السلام الجارية،في ،مشكلة المياه في الشرق الأوسط،الجزء2،مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ،بيروت، 1994،ص106.

[4] الناصري، خليل ،التطورات المعاصرة في العلاقات العربية-التركية،دار الراية،بغداد،1990،ص173.

[5] خليل، هاني ،الأمن المائي العربي في ضوء إمكانات التعاون و إحتمالات الصراع،في،مشكلة المياه في الشرق الأوسط،الجزء2،مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق،بيروت،1994،ص325.

[6] الدوري،المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي،مصدر سبق ذكره ،ص35.

أن يشرع كل من العراق وتركيا في أسرع وقت ممكن في إجراء مباحثات لتنظيم الإفادة من الموارد المائية المشتركة وبحضور جميع الأطراف المعنية – إشارة إلى سوريا وعلى أن تعطى الأولويات في ذلك لنهر الفرات [1].وقد دفعت الأضرار التي لحقت بالعراق في الفترة من 1974-1975 خلال ملء خزاني سدي كيبان وطبقة للعمل على توقيع بروتوكول آخر مع تركيا خاص بنهر الفرات ، وهذا ما حصل عام 1980م ، حيث نص برتوكول 1980 على تشكيل لجنة مشتركة لتحديد الكمية المناسبة و المعقولة التي يحتاجها كلا البلدين ، وقد انضمت سوريا إلى هذه اللجنة عام 1983م بعد أن وافقت على البروتوكول[2].

لعل قضية الخلاف السوري العراقي- التركي على مياه نهري الفرات ودجلة من أكثر القضايا مدعاة للإثارة والتوتر بين تركيا وجارتيها العربيتين (سورية والعراق)، خاصة بعد أن أضحت المياه ثروة مطلوبة لا يمكن تجاهل نقصها مع ازدياد الحاجة إليها في المجالات المختلفة، وأساس المشكلة هنا عدم وجود قواعد قانونية واضحة وملزمة يرجع إليها لتسوية النزاع رغم وجود أربع اتفاقيات دولية لاقتسام مياه النهرين.

ورغم اللقاءات الثنائية السورية- التركية والعراقية- التركية. وكذلك 16 اجتماعاً للجنة الثلاثية السورية- العراقية- التركية التي شكلت عام 1982 إلا أنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاقية بشأن الحصة النهائية لكل دولة من مياه النهرين، ولعل الإنجاز الوحيد الذي تحقق في هذا المجال كان البروتوكول السوري- التركي عام 1987 والذي تعهدت تركيا بموجبه بتمرير حد أدنى من مياه نهر الفرات بمقدار 500م^3 في الثانية.

سورية والعراق تعتبران دجلة والفرات نهرين دوليين وتؤكدان أن المشاركة فيهما حق تاريخي من حقوقهما إلى جانب موقفهما في دعم مفهوم شمولية المياه الدولية، حيث ينبغي التوحيد بين المنبع والمجرى والمصب كخط مائي متكامل لا يجوز الفصل بين أجزائه وذلك وفق ما نصت عليه مبادئ هلسنكي عام 1966 بشأن استخدام مياه الأنهار الدولية[3] وتطالب سورية والعراق بالتوصل إلى اتفاقية نهائية بشأن مياه نهر الفرات وتشكيل لجنة دولية للنهر على غرار لجان أنهار الدانوب والكونغو، والكف عن الاستخدام الأحادي للمياه في إقامة المشاريع المائية، في حين

---

(1) الرشيدي،الأنهار الدولية في الوطن العربي:أوضاعها الجغرافية وتنظيمها القانوني،مصدر سبق ذكره،ص ص34-35.

(2) المداح ،محمد ، أزمة مياه نهر الفرات وقضية المياه في الشرق الأوسط،السياسة الدولية،العدد 104،القاهرة1991،ص178.

(3) الرشيدي، أحمد ، تركيا والأمن القومي العربي، المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد169، 1992، ص119.

تعتبر تركيا دجلة والفرات نهرين تركيين عابرين للحدود وتدّعي أن لهما حوضاً واحداً وحق امتلاكها لهما. بالتالي حق استخدام مياه النهرين حتى النقطة التي تعبران فيها حدودها، وحسب وجهة نظرها هذه لا يحق لأحد أن يقرر كيفية استخدام مياه النهرين لأن في ذلك مساً لسيادتها عليهما[1] ، وجاءت الاتفاقية الدولية الجديدة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1997/5/21 برقم A/51/869 بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لمصلحة سورية والعراق إلا أن تركيا رفضت هذه الاتفاقية بهدف الإبقاء على الوضع الحالي للنهرين كي تتمكن دون أي قيود من مواصلة مشروع غاب.

وفي الأعوام الأخيرة اتجهت تركيا إلى ربط المياه بمسألة الأمن وأحياناً بالنفط! وإلى استخدام المياه كسلاح ضد سورية التي تتهمها تركيا بدعم حزب العمال الكردستاني PKK الذي يخوض حرباً مسلحة ضد الدولة التركية منذ عام 1984. وقد ازدادت مشكلة المياه تعقيداً في ضوء توجه تركيا إلى بناء مشاريع مائية ضخمة في وقت تعاني المنطقة من نقص في المياه وتحذر الدراسات الإستراتيجية من حدوث صراعات وحروب مياه محتملة في الشرق الأوسط، وفي ارتباطه بمسألة المياه يحتل مشروع غاب موقعاً مركزياً في رسم علاقات تركية مع كل من سورية والعراق.

هنالك مجموعة من الاتفاقيات التي عقدت بين سوريا وتركيا والعراق وهذه الاتفاقيات تتنوع على شكل اتفاقيات ثنائية أو ثلاثية بين هذه الدول ، ومن أهم هذه الاتفاقيات :

1. المعاهدة الفرنسية – البريطانية في 1920/12/23م حيث وقعت فرنسا الاتفاقية نيابة عن سوريا ووقعت بريطانيا الاتفاقية نيابة عن العراق ، وهدفت الاتفاقية إلى حصول دولة أسفل النهر -العراق-على المياه بمقدار كاف طبقا لحقوق العراق المكتسبة باعتباره دولة مصب [2] ، ونصت هذه المعاهدة على تشكيل لجنة مشتركة مع تركيا وسورية (فرنسا) والعراق (بريطانيا) لمعالجة المشكلات الخاصة بمياه النهرين، وبخاصة في حال بناء منشآت هندسية في أعاليهما.

2. معاهدة لوزان ،وعقدت عام 1923م بين تركيا ودول الحلفاء ، وقد حددت هذه الاتفاقية طريقة المشاركة في استغلال مياه الفرات، حيث نصت المادة 109 منها

---

[1] نور الدين ،محمد ، **عاصفة في مياه الــ غاب GAP**، شؤون تركية، العدد11، 1994،ص44.

[2] المجذوب ،طارق ،العلاقات العربية-التركية،(التعاون العربي – التركي في مشاريع البنى التحتية :المياه والطاقة والكهرباء)،المستقبل العربي، العدد188،بيروت، تشرين الأول 1994ص ص 71-95.

على أنه إذا نتج عن تثبيت الحدود الجديدة نظام هيدروليكي (قنوات، فيضانات، ري أو ما شابه) أو إذا كانت هناك عادة معمول بها في دولة سابقا خاصة بالمياه أو القوة الهيدروليكية التي يقع مصدرها في إقليم الدولة الأخرى، فيعقد اتفاق بين الدول المعنية لحماية المصالح و الحقوق التي اكتسبتها كل منها[1].

3. معاهدة حلب في 1930/5/3 بين تركيا وفرنسا وبريطانيا، ونصت على أن لسورية وتركيا حقوقاً متساوية بالانتفاع من مياه دجلة بوصفه نهراً مشتركاً.
4. اتفاقية الصداقة وحسن الجوار (أنقرة 1926/5/30) بين سورية (أي فرنسا) وتركيا بشأن تأمين المياه التي تُسقى من نهر قُويق الذي ينبع من تركيا ويروي مدينة حلب.
5. اتفاقية الصداقة و حسن الجوار بين تركيا والعراق عام 1946م، و قد ألحق بها بروتوكول نصت المادة منه على أنه :"في فترات ارتفاع المياه،يجري إبلاغ السلطات المختصة – التي يعينها العراق لهذا الغرض – برقيا بهذه المناسيب"[2]،وأشارت المادة الخامسة منها إلى تعهد تركيا بإطلاع العراق على خططها بشأن إقامة و صيانة المنشآت على نهري دجلة والفرات أو روافدهما[3]،و أشارات الاتفاقية كذلك إلى حق العراق في القيام بأية مشروعات على نهري دجلة والفرات تكفل له انسياب المياه بصورة طبيعية أو بهدف التحكم في الفيضانات سواء أكان ذلك داخل الأراضي العراقية أم داخل الأراضي التركية ، و شريطة أن يتحمل العراق تكاليف هذه المشاريع[4].
6. البروتوكول الثلاثي 1980 وقد وقع هذا البروتوكول كل من تركيا والعراق، و انضمت إليه سوريا عام 1983، ونص فيه على ضرورة التوصل إلى كمية المياه العادلة والمعقولة التي يحتاجها كل من البلدان الثلاثة من الأنهار المشتركة،علما بأن هذا البروتوكول يتضمن اعترافا تركيا بالطابع الدولي لنهري دجلة والفرات باعتبارهما النهرين المشتركين بين الدول الثلاث[5].

---

(1) الدباغ، رياض ، مشكلة المياه في العراق، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط، تحرير نجيب عيسى،مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق،بيروت،1994.ص ص229-256.

(2) حولية لجنة القانون الدولي 1989 مج2، ج1،ص274.

(3) الخيرو، الفرات و القانون الدولي، مصدر سبق ذكره،ص65.

(4) الرشيدي ، ،الأنهار الدولية في الوطن العربي:أوضاعها الجغرافية وتنظيمها القانوني ،مصدر سبق ذكره،ص34.

(5) قاسم،عباس ، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبولتيكية ،المستقبل العربي،العدد 174،بيروت ،آب 1993.ص27.

7. البروتوكول السوري- التركي عام 1987 والذي تعهدت تركيا بموجبه بتمرير حد أدنى من مياه نهر الفرات بمقدار 500م^3 في الثانية.

ويلاحظ من خلال هذه الاتفاقيات غياب الاتفاق الشامل بين دول حوض نهر الفرات ، بحيث لا توجد اتفاقية تشمل الدول الثلاث و تحدد بشكل عملي آلية استغلال هذه الدول و حصصها من مياه الفرات مما يفتح المجال للتوتر و الخلاف بين هذه الدول على استغلال مياه نهر الفرات.

فيما يتعلق بالموقف القانوني لقضية المياه بين تركيا وكل من العراق وسوريا وعند مراجعة الموقف التركي من استغلال مياه النهرين فأنها تطرح حجتين قانونيتين لعرض موقفها ،فتفرق تركيا بين مفهوم "مجاري المياه الدولية " و "مجرى المياه العابر للحدود " رغم عدم وجود خلاف بينهما ، بحيث تعتبر تركيا أن نهر الفرات هو نهر "عابر للحدود" لأنه يعبر حدود سياسية مشتركة،فيما تعتبر الأنهار أو مجاري المياه الدولية بأنها الأنهار الحدودية فقط [1].كما تعتبر تركيا كلا من نهري دجلة والفرات حوض صرف واحد ، أي أنهما "مجرى مائي واحد" باعتبارهما يلتقيان في نقطة المصب ، وهذا أمر تستغله تركيا لتطالب العراق بالاكتفاء بالاستفادة من مياه نهر دجلة وبالاستغناء عن نهر الفرات[2].

2.3 العجز المائي في تركيا والعراق وسوريا

تعتبر المياه التي تحصل عليها سوريا من نهر الفرات بغاية الأهمية ، وذلك بسبب شح الموارد المائية بالمقارنة مع الدول الأخرى العراق وتركيا [3] ، حيث تعتمد على 80% من احتياجاتها المائية على مياه نهر الفرات [4] ، و تتوزع استخدامات المياه التي تحصل عليها من نهر الفرات كالتالي : 2.5مليار متر مكعب لري مساحات زراعية تقدر بـ 179.5 ألف هكتار ، و 0.454 مليار متر مكعب للشرب ، و 0.3 مليار متر مكعب للصناعة، وقد قدرت الدراسات أنه في عام 2010 يكون استخدام سوريا لمياه الفرات كالتالي :7.638 مليار متر مكعب لري

---

(1) المجذوب، التعاون العربي – التركي في مشاريع البنى التحتية :المياه والطاقة والكهرباء،مرجع سابق،ص194.

(2) أوتكان، نجاتي ،كلمة الوفد التركي في ندوة مياه الفرات،الباحث العربي،العدد 23،لندن ،نيسان 1990،ص11.

(3) السمان ،نبيل ، حرب المياه من الفرات الى النيل، الباحث العربي،العدد27، لندن،كتنون الثاني 1994، ص54.

(4) الزغول، ساطع ،إشكالية المياه العربية،مطبعة الفجر،عمان ،1993،ص19.

ما يقارب 545605هكتار و 1.28مليار متر مكعب للشرب، و 0.5 مليار متر مكعب للصناعة [1] ووفق الأرقام السابقة يظهر أن التركيز الأكبر في استخدام مياه الفرات في سوريا هو للزراعة . وتظهر دراسات البنك الدولي أن سوريا تستخدم 83% من مجموع مواردها المائية للزراعة و 10% للصناعة و7% للاستخدامات الأخرى[2].و يساهم قطاع الزراعة في 29.8% من الناتج المحلي في سوريا [3] وبلغ عدد العاملين في هذا القطاع 916952 بنسبة 26.3%[4] ومن هنا يتضح الأهمية الكبرى لنهر الفرات في الاقتصاد السوري .

بالنسبة لتركيا تعد مسألة المياه من المسببات الرئيسية للتوترات التي تحصل بينها وبين وسوريا والعراق من جهة أخرى ، وقد ظهرت هذه المشكلة بشكل كبير عندما أوقفت تدفق مياه الفرات إلى سوريا والعراق في 13 كانون الثاني 1990 ولمدة شهر كامل لملء بحيرة سد أتاتورك ، ويعتبر هذا السد (سد اتاتورك) بداية المشكلة المائية في 1983حين وضع الرئيس التركي آنذاك كنعان إيفرين حجر الأساس لهذا السد وذلك في أطار مشروع تنموي ضخم والمعروف باسم مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)، حيث وضعت تركيا خططا لتطوير المناطق التي تعاني من التخلف الاقتصادي والاجتماعي وقد رأت في إنشاء المشاريع الريادية الإنمائية المتكاملة مثل مشروع غاب وسيلة لـ تحقيق مثل هذه الأهداف التنموية للمناطق الريفية الفقيرة ويقوم هذا النهر على استغلال نهر الفرات و تحويل مياهه لمجموعة من السدود المقامة في تركيا لأغراض الري و توليد الطاقة [5]و كانت الأهداف المرجوة من هذا المشروع طموحة جدا لإحداث ثورة اقتصادية واجتماعية وتتلخص أهداف هذا المشروع بما يلي[6]:

1. رفع مستوى الدخل في منطقة المشروع بصورة تزيل الفوارق بينهما وبين مستوى غرب تركيا.
2. رفع مستوى العمالة والكفاءة في منطقة الأرياف.
3. تثبيت الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي في المنطقة.

---

(1) عبد الحق، علي غالب ،المشاريع الحالية والمستقبلية في دول أعالي النهر وتأثيرها على الوارد المائي للعراق،الباحث العربي،العدد24،لندن،1990، ص17.

(2) تقرير البنك الدولي1995،من الشحة إلى الأمن ، ص7.

(3)The Europe yearbook 1994,Vol.2,P 2842

(4)The Europe yearbook 1994,Vol.2,p2843

(5) المجذوب، ،التعاون العربي – التركي في مشاريع البنى التحتية :المياه والطاقة والكهرباء،مرجع سابق،ص ص71-72.

(6) نور الدين ،محمد ،مشروع جنوب شرق الأناضول:أهداف محلية وأبعاد إقليمية،شؤون الأوسط،العدد15،كانون الثاني/يناير،1993ص64.

الحد من الهجرة إلى الكبرى و مناطق الغرب التركي و العمل على توجيه اليد العاملة إلى منطقة المشروع.

إن تنفيذ مشروع (غاب) يتطلب التحكم في حجم كمية المياه التي كانت تتدفق إلى كل من سوريا والعراق ، أن البدء بتنفيذ مشروع من طرف واحد دون الاتفاق المسبق على مبادئ تحكم سبل استغلال المياه في نهري دجلة والفرات سيؤدي إلى بروز التوترات في علاقات هذه الدول بعضها ببعض، و مضي تركيا قدما في تنفيذ مشروعها يشير إلى رغبتها في تأدية دور أبعد من حدودها المحلية ليشمل منطقة الشرق الأوسط ، ولم يخف المسؤولون الاتراك هذه الرغبة حيث أعلن الرئيس التركي تورغوت أوزال في احتفال بدء التخزين بسد تاتورك 1990 عندما صرح بأن " هذه الخطوة مهمة جدا على طريق تركيا القوية و القادرة على أحتلال مكانتها بين مصاف الدول العشر المتقدمة في العالم ، أن هذه المشروع لن يغطي حاجات تركيا فقط بل سيسد أيضا جميع حاجات منطقة الشرق الأوسط من المواد الغذائية والمنتجات الصناعية[1].

تعتبر الأنهار التتي تنبع من تركيا ذات أهمية كبيرة لكل من العراق وسوريا حيث يعتبر النهران المورد الرئيسي للمياه في هذه الدول حيث تشكل 80% من مصادر المياه لها [2] ،بسبب تدني كمية المياه المتاحة للاستثمار من مياه الأمطار في كلا الدولتين التي لا تتجاوز 9% من الجريان السطحي نظرا للتبخر الشديد الذي تتعرض مياه الأمطار،وكذلك بسبب اختلاف معدّل الهطول وتوزيعه الجغرافي،لذلك أصبحت الأنهار ذات أهمية خاصة لهذه الدول.

تعتبر تركيا دولة المنبع بالنسبة للأنهار السورية التالية :دجلة، الساجور،الفرات جغجغ، قويق ،عفرين، في حين أن لواء الأسكندرون الذي تسيطر عليه تركيا منذ عام 1939م يصب فيه نهر العاصي الذي ينبع من لبنان [3] ، ويعتبر نهر جغجغ أحد روافد نهر الخابور وقد أنخفض تصريفه السنوي إلى 1.5 م^3/الثانية بسبب المشاريع التركية المقامة عليه [4] كما إنخفض تدفق نهر عفرين من 9.7م^3/الثانية عام 1980م إلى 3م^3/الثانية عام 1988م، وكذلك نهر قويق الذي يجتاز مدينة حلب إذ أنخفض تدفقه من 3.1م^3/الثانية عام 1975م إلى أقل من 0.3م^3/الثانية عام 1988مبسبب المشاريع المائية التركية عليه[5].

(1) صحيفة أضواء الأنباء،العدد 14818 ،18كانون الثاني/يناير1990،ص2.

(2) رضوان، وليد ، مشكلة المياه بين سوريا وتركيا،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،بيروت،2005،ط1،ص15.

(3) المرجع السابق،ص 16.

(4) بكور، يحي ، تخطيط وإدارة الموارد المائية في الجمهورية العربية السورية،المنظمة العربية للتنمية الزراعية (جامعة الدول العربية)،الخرطوم،المكتب لإقليمي،دمشق،أيار1991،ص ص27-29.

(5) المرجع السابق،ص 29.

أما نهر الخابور والذي يعتبر أهم روافد نهـ ر الفرات ، فقد انخفـض تدفقـه عـام 1997م إلى أقل من 15م^3/الثانية و جفّ تماما في شهري تموز وآب من العام نفسه بسبب حفر تركيا للآبار الارتوازية قرب الحدود السورية من الجهة التركية، وكذلك بسبب الحفر العشوائي في منطقة رأس العين التي هي أهم منابع الخـابور داخـل سوريا[1].يعتبر نهرا دجلة والفرات نهرين دوليا عابرا للحدود بالنسـبة لسـوريا ، حيث أن الاستفادة من نهر دجلة ضئيلة بالنسبة لسوريا فأنه في نفس الوقـت يمثّـل نهر الفرات حوالي 83% من المصادر المائية النهرية السورية حسـب المصـادر الرسمية.[2] و تشير الدراسات العربية والتركية إلى أن ميـاه نهـر الفـرات ذات المصدر التركي حوالي 88% من مياه النهر،في حين أن 12% المتبقية تأتي مـن روافد سوريا الخابور،البليخ ، ولكنها فعليا لا تجاوز 10% نظرا لكون الأحـواض الجوفية شمالي الحدود السورية، تقع عند الحدود التركية، وبالتالي فـأن أي ضـخ للمياه الجوفية شمالي الحدود السورية سيؤدي إلى انخفاض منسوب المياه بـل قـد يؤدي إلى اختفاء الينابيع السورية الرافدة لنهر الفرات وخصوصا نهر الخـابور .[3]

لقد بلغت الاحتياجات السورية للمياه عام 2000م من نهر الفرات حوالي 11 مليار م^3 /سنويا، في حين يطالب العراق بما يصل إلى 13 مليار م^3/سـنويا لـري أراضي تبلغ مساحتها 1.952 مليون هكتار، أما تركيا فإن احتياجاتها من المياه تبلغ 15.7مليار م^3/سنويا وبهذا يكون مجموع الاحتياجات المائية للدول الثلاث في حدها الأدنى 39.7مليار م^3/سنويا، في حين أن متوسط الإيراد السنوي لنهر الفـرات 27 مليار م^3/سنوياً فان ذلك يعني أن هناك عجزا مائيا يبلغ أكثر من عشـرة مليـارات م^3/سنويا[4].

إن الاتفاق المائي بين تركيا وسوريا عام 1987م والذي أقر من خلاله كمية التدفق المائي عبر الحدود السورية -التركية والذي يبلـغ 500م^3/الثانيـة، وكـذلك الاتفاق السوري العراقي المبرم عام 1990م ، والذي يقضي بتقسيم مياه نهر الفرات عند الحدود السورية بنسبة 42% لسوريا و58% للعراق[5] ، ووفـق الاتفاقـات السابقة فأن حصة سوريا السنوية من نهر الفرات تبلغ 6.627 مليـارم^3/سـنويا لا تكفي لري 308 الاف هكتار من أصل 640 الف ترغب سوريا في ريّها سنويا.

---

(1) صحيفة تشرين،العدد 22587، دمشق،1997/7/30،ص4.

(2) آغا، واثق رسول ،الموارد المائية المتاحة و المسألة المائية في الوطن العربي:بحث قدم إلى الندوة البرلمانية العربية الخامسة حول موضوع:المياه ودورها الإستراتيجي في الوطن العربي،دمشق17-1997/2/18،ص ص8-9.

(3) صحيفة تشرين، العدد 22566،دمشق،1997/7/9م،ص9.

(4) أحمد ،محمد سمير ،معارك المياه المقبلة،دار المستقبل العربي،1991،القاهرة،ص30.

(5) السمان ، حرب المياه من الفرات الى النيل، مرجع سبق ذكره، ص49.

يعتبر الوضع المائي في العراق أفضل من الوضع المائي في سوريا ، حيث يمتلك العراق مصدر مياه رئيسي متمثلا بنهر دجلة والذي يبلغ معدل وراده السنوي 50مليار متر مكعب [1] ، عدا أن نهر الفرات يوفر للعراق مالا يقل عن 10 مليارات متر مكعب سنويا، لذا فأن نصيب الفرد من المياه في العراق سنويا أعلى منه في سوريا وتركيا و يبلغ في الحد الأقصى 5192 متر مكعب سنويا للفرد، ويصل معدل نصيب الفرد في الحد الأدنى 2110متر مكعب سنويا[2].

تؤمن السدود المقامة في العراق على نهري دجلة والفرات القدرة على تخزين 100 مليار متر مكعب من المياه ، وقد كان بعض هذه السدود هدفا للقصف أثناء حرب الخليج 1990-1991 مما أسفر إلى تدمير العديد من السدود [3] ،و يستخدم معظم المخزون المائي في عمليات الري حيث سعى العراق إلى الاهتمام في الزراعة لغايات الخطط التنموية الحكومية في العراق، ويساهم قطاع الزراعة في الناتج المحلي GNP في العراق بنسبة كبيرة إذا أنها شكلت عام 1965بنسبة 18% وأصبحت عام 1990حوالي 16%رغم ارتفاع إنتاج النفط في العراق [4] ، وقد كان العراق يستورد 80% من حاجاته الغذائية فأصبح يستورد 26% فقط من حاجاته الغذائية فقط عام 1987، وقد أستقطب قطاع الزراعة ما يقارب 19%من القوى العاملة عام1992.

3.3 دور المياه في العلاقات التركية العربية

إذا كانت حقبة الحرب الباردة شهدت قطيعة شبة تامة بين تركيا و كل من سوريا والعراق و اللتين يصنفان في خانة الدول الموالية للاتحاد السوفيتي ، فأن التحولات العالمية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات ، والتي تمخضت عن انتهاء الحرب الباردة وتفكك الكتلة الشيوعية،و الاتحاد السوفيتي ، فأن ذلك دفع تركيا إلى الرغبة في لعب دور إقليمي أكبر .

بعد انتهاء الحرب العراقية -الإيرانية والتي أنهكت الطرفين ومن ثم تدمير القوة العسكرية العراقية أثر حرب الخليج الثانية ،و نتيجة فقدان سوريا الدعم

---

(1) الدباغ، مشكلة المياه في العراق، مرجع سابق،ص238

(2) Water issue between Turkey ,Syria and Iraq, Op.Cit,P.23

(3) Kliot , Nurit ,Water and Instability in the Meddle East ,International Institute for Strategic Studies ,London, 1992,,P.122

(4) The Europe yearbook 1994, Vol.1,p1507

السوفياتي و شروعها في مفاوضات ثنائية مباشرة مع أسرائيل فأن ضعف المحيط المحاذي لتركيا سهل عليها المضي في إنجاز مشروع "غاب" الذي يضاعف بدوره حجم التأثير التركي في محيطه، وقد أشار تورغوت أوزال إلى هذه الظروف الإقليمية التي وقفت لجانب تركيا في المشروع عندما قال "لولا الحرب العراقية - الايرانية لما كان لمشروع "غاب" وخصوصا سد أتاتورك أن يبصر النور،كذلك كان ضرب العراق بعد احتلاله الكويت،"بمثابة عناية إلهية ساعدتنا"[(1)].

لقد أبدى الجانب التركي قلقا من القوة العسكرية العراقية التي نمت بصورة كبيرة ثناء حرب الخليج الأولى، وعليه فأن وسيلة الضغط الأساسية التي كان يمكن لأنقرة استخدامها لمواجهة النفوذ العراقي الجديد كانت ورقة المياه ، لذا رأت أن قطع المياه لمدة شهر في 13 كانون الثاني 1990 بمثابة رسالة إلى العراق و عدم القبول من قبل تركيا بممارسة العراق لدور إقليمي أكبر من للعراق .وقد كانت أزمة الكويت فرصة ذهبية لتركيا للتخلص من نفوذ بغداد ، فشاركت في الحرب ضد العراق بوسائل مختلفة وأن لم تكن بشكل مباشر،وفي هذا الإطار أشار أحد المسؤولين العراقيين إلى أن تركيا تخطط لإقامة 12 سدا على نهر دجلة بهدف حجز 50% من مياه النهر عن العراق[(2)].

وعند الإشارة لمسألة المياه فأنه يجب الإشارة إلى مشروع أنابيب السلام ، فقد بدأت فكرة هذا المشروع بالظهور مع بداية تشيد سد أتاتورك وتقوم على مبدأ استغلال المياه كسلعة تجارية مثل باقي المواد التي يتم تصديرها ، النفط والحديد والذهب،وهكذا تبلورت فكرة قيام تركيا ببيع المياه الفائضة عن حاجتها إلى الدول التي تعاني من شح في المياه الصالحة للشرب و للخدمة ولا سيما السعودية و دول الخليج،وتشمل الخطة التركية المقترحة بمد خطين من الأنابيب إلى دول المنطقة التي ستستفيد من هذا المشروع وقد قدرت تكاليف هذا المشروع ب 21 مليار دولار ، و تعود فكرة هذا المشروع إلى الرئيس تورغوت أوزال من خلال رؤيته بان"المساهمة في تحقيق السلام في المنطقة"[(3)].لقد ظهرت فكرة المشروع التركي في مرحلة لم يكن يبدو أي أفق للسلام بين العرب وإسرائيل ، لذا واجه المشروع شكوكا عربية حول أهدافه الحقيقية و خصوصا أنه يتزامن مع بدء العمل بسد أتاتورك و قطع المياه العابرة إلى سوريا والعراق،وعل الطرف الأخر لم تهتم دول الخليج بهذا المشروع معتبرة بأنه غير مجد من الناحية الاقتصادية و كلفته باهظة جدا بالمقارنة مع كلفة محطات تحليه مياه البحر.

---

(1) معوض، جلال ، تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات، المستقبل العربي، بيروت،أيار1992،ص65.

(2)صحيفة السفير،العدد 98336، بيروت ،1992/4/1.

(3) صحيفة أضواء الأنباء،سبق ذكره،ص2.

ويرى بعض العرب بأن السبب الرئيس في رفض هذا المشروع ليس في كلفته بل في طبيعة العلاقات المستقبلية بين العرب والاتراك ، فهذه المنطقة تختزن بؤرا للتوتر وقابلية للتصادم بين معظم العناصر التي تتكون منها ، و مازالت الحساسية التاريخية بين شعوبها والاختلافات المذهبية والنزاعات العرقية والدودية مثار صراعات لا تنتهي،أن قيام مثل هذا المشروع يجب أن تتوفر فيه أساسا ثابتة للسلام والتعاون و إرادة سياسية بين دول المنطقة [1].

إن أشراف تركيا على منابع النهرين الأهمين في المنطقة (دجلة والفرات) وقيامها بالإشراف على مشروع السلام في حال تنفيذ "أنابيب السلام" سيحول الدول المستفيدة من النهرين العراق وسوريا والدول المستفيدة من مشروع الأنابيب خاصة الدول الخليجية إلى رهينة بيد أنقرة وهو خطر واضح على الأمن القومي العربي، ويعزز من هذه المخاوف العربية إمكانية استفادة إسرائيل من مشروع السلام ، بل أن البعض يذهب إلى القول أن المعنى الأساسي من المشروع هو إسرائيل، وقد زاد من هذا الاحتمال،إعلان تركيا نيتها تنظيم مؤتمر دولي لبحث مسألة المياه في الشرق الأوسط، ولكن رفض سوريا حضور إسرائيل هذا المؤتمر أدى إلى إلغائه بعدما كان مقررا عقده في تشرين الأول1991 في اسطنبول تحت أسم "قمة مياه الشرق الأوسط".[2] إن خروج العراق من حربه مع إيران قوة إقليمية كبرى ، ثم احتلاله الكويت في 2 آب 1990 منحه موقفا تفاوضيا قويا تجاه تركيا فيما يتعلق بمياه نهر الفرات و دجلة ، وعرفت الفترة الفاصلة بين انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وضرب العراق بعد احتلاله الكويت،بعض الشكوك في إمكانية استكمال تركيا تنفيذ مشروع "غاب"كما أدت الحرب العراقية -الإيرانية دورا مهما في بدء تنفيذ المشروع "غاب"بسدوده، محطاته الكهرومائية ، ووفّرت هزيمة العراق أمام التحالف الأطلسي فرصة ذهبية أخرى لتركيا لمواصلة العمل في "الغاب" ولاسيما سد أتاتورك، من هنا كانت مصلحة تركيا في المشاركة في العقوبات على العراق و تسهيل تحرك القوات الأطلسية على أراضيها لضرب القوات والمنشات العراقية ، وتبدو تركيا في سباق مع الوقت لإقامة عشرات السدود على نهري دجلة والفرات وفرض الأمر الواقع الجديد بغياب أي قدرة عراقية للاعتراض .

و على الطرف الآخر ترى تركيا أن استمرار النزاع بين السوري الإسرائيلي يجعل من المواجهة السورية للمشاريع المائية التركية أقل مناعة، وذلك أن أي اتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل سيخفف الضغوط على سوريا ويجعل مهمة تركيا أصعب ، لذا تنشط أنقرة لاستكمال مشاريعها المائية قبل التوصل إلى حل

---

[1] معوض ، تركيا والأمن القومي العربي،مرجع سبق ذكره،ص67.

[2] المجذوب، ،التعاون العربي – التركي في مشاريع البنى التحتية :المياه والطاقة والكهرباء،مرجع سابق،ص74.

الصراع العربي-الإسرائيلي.إن الحاجة إلى المياه في الشرق الأوسط ستزداد خلال الأعوام المقبلة مع التضخم السكاني و تطور المشاريع الزراعية في الدول ، والمشكلة الأساسية هي في توزيع مصادر المياه في الشرق الأوسط بين كياناته السياسية بصورة غير متوازنة الأمر الذي يفتح الباب أمام نزاعات محتملة. [1]

وتظهر مسألة المياه على مستويين:

1.العلاقة بين دول المنبع و دول المصب.

2.الصراع العربي الإسرائيلي.

وإذا كان المستوى الأول يمكن تحديده وفق القوانين الدولية للمياه العابرة الحدود،فأن التطورات خلالا الأعوام السابقة تظهر أن المشكلة في جوهرها سياسية ، وحلها لا يكون إلا سياسيا بين تركيا والعراق وسوريا رغم صعوبة هذه الخطوة وانعدام الثقة بين هذه الأطراف وتشعب المشكلات الثنائية وتداخل عوامل التاريخ والجغرافيا .

ورغم الحاجة السورية الماسة للمياه إلا أنه فعليا يمكن اعتبار أثر عامل المياه في العلاقات السورية -التركية مرتبطا بالعوامل الأخرى التي تشمل قضية الأكراد والتبادل التجاري وقضية التوازنات الإقليمية ، و يعتبر عامل المياه من ضمن العوامل التابعة الأخرى التي تتأثر فيها و المتمثلة بالنزاع على لواء الأسكندرون الذي يضم مدينتي الاسكندرونة و أنطاكية اللتين تعتبران غنيتين بالمياه والأراضي الزراعية و المتميزتين بموقعهما الإستراتيجي على المدخل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط[2] وحتى الوقت الحاضر لا تزال سورية متمسكة بلواء الإسكندرون و تضعه جزءا من الأراضي السورية كما يتضح ذلك في الخرائط التي تصدرها[3] ، وترتبط أزمة نهر العاصي بين تركيا و سوريا بالنزاع القائم على ملكية لواء الإسكندرون فنهر العاصي يصب في البحر المتوسط في منطقة الإسكندرون ، لذا فأن تركيا تطالب بإدخال حالة مياه نهر العاصي عند حدوث اجتماعات خاصة بتقاسم المياه مع سوريا ، فيما ترفض سوريا ذلك معتبرة أن مناقشة تقاسم مياه نهر العاصي تعني اعترافا ضمنيا من جانبها بملكية تركيا للواء

---

(1). معوض، جلال ،تركيا والأمن القومي العربي،مرجع سبق ذكره،ص69.

(2) مرداد ،جميل،مشروع السلام :العلاقات الخليجية-التركية في ظل الإعتماد الدولي المتبادل ،دراسات سعودية،العدد 6،الرياض،كانون الأول ،1992ص19.

(3) القسوس ،تركيا والعرب موارد المياه : خلاف وتعاون،مرجع سبق ذكره، ص ص6-8.

الأسكندرون، ونهر العاصي هو نهر ينبع من الأراضي اللبنانية ويمر بسوريا ويصب في تركيا ، أما نهر قويق فهو نهر ينبع من تركيا ويمر في مدينة حلب السورية وقد قامت تركيا بتحويل مجرى هذا النهر بشكل كلي[1].

إن الجانب الأمني كان حاضراً بشكل مستمر في محادثات المياه بين تركيا وسوريا، حيث تلجأ تركيا عند كل أزمة مع حزب العمال الكردستاني PKK والذي تأسس في 1978إلى تجديد اتهاماتها لسوريا بدعم هذا الحزب، ففي عام 1985 صعدت تركيا حديثها عن دعم سوريا لحزب العمال الكردستاني بعد اعتراف مجموعة من المقاتلين الأكراد بأنهم تلقوا دعما من سوريا [2] ،وفي عام 1986 توترت العلاقات التركية -السورية بشكل كبير حيث أعلنت تركيا عن اكتشافها مخطط لتدمير موقع بناء سد أتاتورك على يد مجموعة من 12 عنصر من حزب العمال الكردستاني، وبدعم سوري حسب المصادر التركية [3] ، و لم تخف حدة التوتر بين البلدين إلا في عام 1987 حيث أبرمت سوريا وتركيا بروتوكولا لتقاسم مياه نهر الفرات وقد ألحق به بروتوكولا آخر أمني يقضي بأن تفرض سوريا قيود صارمة على أنشطة حزب العمال الكردستاني لمنع عناصره من عبور الحدود السورية -التركية لشن عملياته على أهداف تركية [4] ،فالأكراد من القضايا المهمة التي تؤثر في السياسة الداخلية والخارجية التركية ، حيث يشكل الأكراد في تركيا نحو 50% من مجموع الأكراد الموجودين في المنطقة ، ويتوزع معظمهم على مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة في جنوب شرق تركيا لذا فقد أكد رئيس الوزراء التركي تورغوت أوزال أكثر من مره على أن تركيا إذا احتاجت " فسوف تقوم بضرب قواعد الأكراد في البقاع [5]، وأنذر أوزال كذلك كلا من سوريا والعراق بقطع المياه عنهما إذا لم يتخذا إجراءات قمعية ضد الأكراد الذين ينطلقون من أراضيهما حيث قال أوزال :"أن إمدادات المياه مستمرة ما دامت توجد مياه كافيه

---

(1) مرداد ،مشروع السلام:العلاقات الخليجية-التركية في ظل الإعتماد الدولي المتبادل، مرجع سبق ذكره،ص20.

(2)Gunter ,Michael (The Kurdish Problem in Turkey)Middle East Journal, vol401,No.3,

(3) معوض،جلال ، السياسة التركية والوطن العربي في الثمانيات، شؤون عربية ،العدد82،تونس،حزيران1992، ص126

(4) المرجع السابق ، ص127.

(5)Beschorner ,Natasha, op .Cit,P37

، ومادامت سورية ملتزمة شروطا معينة ضد الأكـــراد [6] "و أوضـــح أن قضـــية الأكراد قد استمرت تؤثرفي العلاقات السورية -التركية سلبا وإيجابا طوال الفتـــرة السابقة. وقد مرت العلاقات العربية -التركية بأزمة حقيقية عام 1990 عندما أقدمت تركيا خلال الفترة من 13كانون الثاني وحتى 13 شباط بقطع مياه نهر الفرات بهدف ملئ خزان أتاتورك [1] مما أسفر عن توقف عمل 7 توربينات لتوليد الكهرباء علـــى سد طبقة، وقد احتجت سوريا على هذا الأمر بشدة وطالبت بعقد اجتمـــاع طـــارئ لجامعة الدول العربية ، وقد تمت الاستجابة للطلب وصـــدر بيـــان رســـمي فـــي 1990/1/14أدان إقدام السلطات التركية على قطع المياه وأعتبر ذلك سابقة خطيرة في إطار العلاقات العربية التركية[2].

و تتأثر قضية المياه بين العراق وتركيا بالعوامل الأخرى التي ترسم العلاقات العراقية – التركية والتي يشكل بعضها مصالح تؤثر على العلاقات بين البلدين بشكل كبير و من هذه العوامل:

1. وجود أقلية تركمانية بحجم كبير في منطقة الموصل ، حيث يقـــدر الجانـــب التركي حجم هذه الأقلية من 2-2.5مليون نسمة، و رغم أن هذه الأرقام مبالغ فيهـــا وفقا للجانب العراقي إلا أن تركيا تبدي اهتماما بإبراز وضع هذه الأقلية ، و تتحدث المصادر التركية عن وجود نوع من الاضطهاد تجاه هذه الأقلية [3] ، وكونها تبـــدي تخوفا كبيرا من قيام دولة كردية في شمال العـــراق قـــد تســـتوعب هـــذه الأقليـــة التركمانية[4].
2. ثراء منطقة شمال العراق متمثلة بالموصل بالنفط ، و يعتقد الأتراك أن مدينة الموصل أراض تركية تم ضمها للعراق[5].
3. الأكراد، حيث يشكلون 19%من سكان تركيا ويتمركزن في جنـــوب شـــرق تركيا ، بينما أكراد العراق يشكلون 23% من السكان ويتمركزون شـــمال العـــراق

---

[6] بكر ،حسن ،المنظور المائي للصراع العربي-الإسرائيلي،السياسة الدولية ،العدد104،القاهرة،1991،ص198.

[1] أوتكان ،كلمة الوفد التركي في ندوة مياه الفرات ،مرجع سابق،ص12.
[2] ياسين ،التقرير الإستراتيجي العربي1990،مرجع سابق،ص150.
[3] معوض، جلال ، تركيا والأمن القومي العربي ،السياسة المائية والأقليات ، المستقبل العربي،ابيروت،1992،ص101.
[4] معوض، جلال ، دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج : الجوانب السياسية والاقتصادية،شؤون عربية،،العدد 69،القاهرة،ص ص233-248.
[5] رزق ،يونان لبيب ،العلاقات العربية التركية فيما بين الحربين العالميتين،معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة،1991، ص233.

الغني بالنفط[6]، ويتعاون أكراد العراق وتركيا في تقديم العون والملجــ أ لبعضـــهما البعض في العمل على إيجاد كيان أو دولة كردية ، وهو ما دفـــع تركيـــا لملاحقـــة المتمردين الأكراد في شمال العراق .

4. حرب الخليج الثانية: حيث أنه في أعقاب حرب الخليج الثانية ، ومع تغيّر طبيعـــة العلاقات العراقية التركية ، حيث أخذت تركيا موقفا معاديا للعراق خـــلال الحـــرب باعتبارها قد سمحت للقوات الأمريكية باستخدام أراضيها لضرب أهـــدافها داخـــل الأراضي العراقية، وقد أشارت بعض التقارير العربية أن تركيا قامت بخفض تدفق مياه الفرات إلى سوريا في الفترة من 28كانون الثاني ولغاية 3 شباط 1991 بحوالي 170متر مكعب/ثانية تنفيذا لسياسة العقاب ضد العـــراق خـــلال حـــرب الخلـــيج الثانية[1].

4.3 المشاريع المائية التركية

1.4.3 مشروع غاب (GAP):

يتألف مشرع الـــ غاب من 22 سداً و 19 محطة للطاقة الكهربائية ومشروعات أخرى متنوعة في قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والري والاتصالات، والغاب من حيث المساحة هو أضخم مشروع في العالم ويشمل ثماني محافظات وعند إتمامه تقارب مساحة الزراعة المروية من خلاله نحو 19 بالمئة من مساحة الأراضي المروية في تركيا. وتوفير 106 مليون فرصة عمل[2] جديدة في هذه المناطق ذات الأكثرية الكردية[3] ،ومن أهم سدود مشروع الغاب، سد أتاتورك: وقد دشن هذا السد في تموز 1992 بحضور رؤساء وممثلي 29 دولة إضافة إلى نحو مئة دبلوماسي، يقع السد على نهر الفرات على بعد 24 كلم من مدينة بوزوفا، وهو يعد الثالث في العالم من حيث حجم قاعدته 84.5 مليون م2، والثامن من حيث الارتفاع 190م والخامس عشر من حيث حجم المياه في بحيرة السد، والثامن عشر من حيث حجم إنتاج الطاقة الكهربائية، وفي حال امتلاء السد ستبلغ كمية المياه المخزنة 48.7 مليون م^3 والارتفاع الأقصى لمنسوب المياه 162م بعرض 15 متراً

---

[6]Beschorner , Natasha ,OP.Cit,P.27

[1] ياسين، السيد ،التقرير الاستراتيجي العربي،1991،ص 15.

[2] نور الدين ، عاصفة في مياه الـــ غاب GAP، ،مصدر سبق ذكره، ص45.

[3] السبعاوي، عوني عبد الرحمن،إسرائيل ومشاريع المياه التركية، مستقبل الجوار المـــائي العـــربي ، مركـــز الإمـــارات للدراســـات والبحـــوث الإســـلامية الإستراتيجية1998، ،العدد 10 ص16.

أي ما مجموعه 882 ألف هكتار[4].

وإلى جانب سد أتاتورك هناك سدود أخرى عديدة تنفذها تركيا اعتماداً على مياه نهري دجلة والفرات منها: بريجيك، قره قايا، قرقميش، غازي عينتاب، كيبان، ودجلة الخ.

تعتقد تركيا أنها بتنفيذها لمشروع الغاب فإنها ستصبح دولة متحكمة بالأمن المائي والغذائي لدول المنطقة، فضلاً عن استخدام المياه كثروة وطنية يمكن مبادلتها بالنفط أو كسلاح لتحقيق مطالب أمنية، ففي حفل تدشين سد أتاتورك هدد الرئيس التركي سليمان ديميريل الذي كان آنذاك رئيساً للوزراء قائلاً: "إن مياه الفرات ودجلة تركية ومصادر هذه المياه هي موارد تركية كما أن آبار النفط تعود ملكيتها إلى العراق وسورية، نحن لا نقول لسورية والعراق إننا نشاركهما مواردهما النفطية ولا يحق لهما القول إنهما تشاركاننا مواردنا المائية، إنها مسألة سيادة. إن هذه أرضنا ولنا الحق في أن نفعل ما نريد"[1] وقد كرر ديميريل أقواله هذه مع افتتاح كل مشروع مائي جديد، ومشروع غاب الذي يهدف في الأساس إلى تحقيق التنمية في جنوبي شرقي تركيا فضلاً عن البعد الكردي فيه (تعتقد بعض الأوساط التركية أن مسألة العنف في جنوبي شرقي تركيا سببه التخلف وغياب التنمية) فإن هذا المشروع سيلحق أضراراً بالغة بالزراعة والصناعة والكهرباء والأراضي في سورية والعراق، وتقدر المصادر السورية أن كمية المياه التي ستتدفق إلى سورية بعد استكمال الغاب ستنخفض بمقدار 40 %. وإلى العراق بنسبة 80 %[2].

ويتسبب هذا النقص بأضرار بالغة في مجالات الكهرباء والصناعة والاستخدام البشري وكذلك بأضرار مضاعفة بالأراضي الزراعية كتزايد نسبة الملوحة والتصحر والتلوث خاصة في ضوء التأكيدات السورية على أن جزء من هذه المياه ملوثة. وقد اعترف مسئول في شركة شل النفطية فرع تركيا بقيام الشركة بضخ نحو نصف مليون برميل من المياه الإنتاجية الملوثة بالنفط والمذيبات وغيرها من المواد الكيميائية وطرحها في حوض المياه الجوفية في ميديات بجنوب شرق تركيا على محاذاة الحدود السورية- العراقية مما أصاب احتياطات مياه الشرب بالتلوث[3].

أهداف المشروع :

1. سيروي المشروع ما يقارب 1.633مليون هكتار من الأراضي الزراعية في

---

[4] نور الدين، مشروع "غاب" الأبعاد المحلية والإقليمية،مرجع سبق ذكره،ص67.

[1] السمان، نبيل ،المياه وسلام الشرق الأوسط:صراع أم تعاون،مركز دراسات الإستراتيجية والتوثيق،بيروت 1994،ص74.

[2] سري الدين ،عايدة العلي ، ، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل ، بيروت،دار الافاق الجديدة،1997،،ص99.

[3] السبعاوي ، إسرائيل ومشاريع المياه التركية، مستقبل الجوار المائي العربي ،مرجع سبق ذكره،ص139.

تركيا وهي تشكل 19% من مجموع حجم الأراضي القابلة للري في تركيا والبالغة 8.5مليون هكتار لتصبح حجم الأراضي المزروعة 3.2مليون هكتار[4].

2. سيوفر المشروع الكثير من الإيرادات لتركيا فيما يتعلق باستيراد النفط ، من خلال توفير المشروع 27 مليار كيلو واط/ساعة من الكهرباء، حيث أن تركيا تستورد 50% من احتياجاتها للطاقة ، وتستخدم 25% من وارداتها النفطية في إنتاج الكهرباء[1].

3. يهدف المشروع إلى إقامة بنية اقتصادية قوية تدعم وجود تركيا الإقليمي وتزيد من قوة دورها في هذا المجال ، وخصوصا عبر تحويل أقاليمها الجنوبية الشرقية إلى مصدر غذاء لمنطقة الشرق الأوسط[2].

4. إحكام سيطرة تركيا على الأكراد الأتراك، ويعتبر هذا الهدف من الأهداف الرئيسية و المهمة لمشروع الغاب ، حيث تعتبر تركيا أن هذا المشروع يعتبر الحل الاقتصادي للمطالب الكردية الاستقلالية ، عبر توفير فرص العمل لهم وتنمية المناطق الجنوبية الشرقية[3].

أما أهم العقبات التي تواجه هذا المشروع فتتمثل بما يلي:

1. الكلفة المادية الكبيرة، حيث قدرت تكلفة المشروع 34 مليار دولار[4].
2. رفض دولتي الجوار – سوريا والعراق – للمشروع و اعتبارهما أن المشروع يهدف إلى حجب تركيا للمياه عنهما ، و بالتالي توتر العلاقات بين تركيا و كل منهما[5].

2.4.3 مشروع مياه أنابيب السلام

أعلنت تركيا عن هذا المشروع في حزيران عام 1987، ويهدف المشروع إلى تزويد دول الشرق الأوسط من فائض مياه نهري (سيحان وجيحان) التركيين. في البداية طرحت تركيا تصوراً أولياً للمشروع يقوم على إيصال المياه إلى سورية والأردن وإسرائيل وبعض دول الخليج إلا أن الرفض العربي وخاصة السوري لإيصال المياه إلى إسرائيل من خلال أنبوب عبر أراضيها دفع بتركيا إلى مراجعة هذا التصور واستبداله بمشروع أوسع. ويتألف المشروع من خطين، الأول: تركيا-

---

[4] السمان ، مشكلة المياه في الشرق الأوسط:صراع أم تعاون، مرجع سبق ذكره، ص204.

[1]Beschorner , Natasha ,op.Cit.P30

[2] ياسين، السيد ،التقرير الاستراتيجي العربي1990،ص150.

[3] المجذوب ،التعاون العربي – التركي في مشاريع البنى التحتية :المياه والطاقة والكهرباء،مرجع سابق،ص ص52-53.

[4] كيوان، ،الخلاف المائي التركي – السوري العراقي،خلفيانه وأبعاده وأحتمالاته المستقبلية، ،مرجع سابق،ص129.

[5] طونش ،حاقان ، ،مشكلة المياه في المنطقة:وجهة نظر تركية،مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت 1994،ص265.

حلب- حماه- حمص- دمشق- عمان- المدينة المنورة- ينبع- مكة- جدة- ويبلغ إجمالي طول الخط نحو 2650 كيلو متر.

أما الخط الثاني فيتألف من: تركيا- الكويت- الجبيل- المنامة- الدوحة- أبو ظبي- دبي- عجمان- رأس الخيمة- مسقط ويبلغ طول الخط الإجمالي نحو 2900 كيلو متر. وأما كلفة المشروع الإجمالي فتبلغ نحو 21 مليار دولار، وبطاقة 6 مليون متر مكعب يومياً. (الخط الأول 3.5 مليون م^3 والخط الثاني 2.5 مليون م^3 من المياه).وتكلفة الحصول على المتر المكعب من المياه يتراوح بين (0.84 إلى 1.07 دولار) وتهدف تركيا من وراء المشروع إلى تحقيق الميزات التالية:

1. جني عائدات مالية تقدر بنحو ملياري دولار سنوياً[1].
2. تدعيم مكانة تركيا الإقليمية ، وذلك عبر بلورة دورها كمصدر لمياه الشرب لثمان دول عربية.
3. السعي لتحقيق مكاسب اقتصادية متمثلة بمقايضة الماء بالنفط والغاز الطبيعي[2].

وقد رفضت الدول العربية مشروع مياه أنابيب السلام التركي لأسباب عدة أهمها:

1- الخوف من أن يصبح أمنهم المائي بيد تركيا ولا تستبعد الدول العربية أن تلجأ تركيا إلى قطع هذه المياه في الظرف الأمني أو استخدامه كسلاح لبلوغ الدور الإقليمي الذي تنشده.

2- التكاليف الباهظة للمشروع والسعر المرتفع للمياه، حيث قدرت التكلفة لهذا المشروع بعشرين مليار دولار[3].

3- الرفض العربي لدخول إسرائيل ضمن المشروع مع وجود حاجة ماسة للماء في إسرائيل ، مما يعني أن إسرائيل قد تهدد بضرب المشروع إذا لم تستفد منه[4].

4-رفض سوريا لأي مشروع مائي تركي جديد قبل تسوية أزمة الفرات ،فيما تعتبر موافقة سوريا على المشروع رئيسية لان أراضيها تشكل جزءا رئيسيا

---

(1) الكيلاني ،هيثم ، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية- سلسلة الدراسات الإستراتيجية، العدد6،ص7.

(2) عبد الرحمن ، حمدي ،إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي،مركز البحوث والدراسات السياسية،القاهرة،ص526.

(3) ناجي ،سعد ، و منعم حسني ،الأمن التركي بين مهمتين، السياسة الدولية،العدد116،القاهرة1994،ص57.

(4) السمان ، مشكلة المياه في الشرق الأوسط:صراع أم تعاون ،مرجع سابق، ص214

ومهما لتنفيذ المشروع[5].

وفي الواقع لا تقتصر أبعاد المشاريع المائية التركية هذه على الجوانب الاقتصادية والتنموية، إنما لها أبعاد أخرى أمنية فهي إذ تستخدم سلاح المياه، تهدد الأمن القومي العربي من خلال ضربها قوام الخطط التنموية في كل من سورية والعراق. وكذلك تأثير العلاقة الإسرائيلية- التركية في المسلك التركي حيال أزمة الفرات واستخدام تلك العلاقة والأزمة للضغط على سورية في المرحلة الراهنة من المفاوضات الخاصة بالمسار السوري- الإسرائيلي ومن بين الأدلة على ذلك التأثير تصريح السفير الإسرائيلي في واشنطن 1996/1/19 بأن هناك بعداً تركياً للسلام مع سورية وأن تركيا ذات أهمية بالنسبة إلى موارد المياه في المنطقة[1] ، كما تسعى تركيا في إطار لجنة المياه ضمن المفاوضات متعددة الأطراف وكذلك في إطار المؤتمرات الاقتصادية الإقليمية- الشرق أوسطية إلى إشراك إسرائيل والولايات المتحدة في المبادرات التي تطلقها بخصوص المشروعات المائية، وقد برز هذا الاتجاه بشكل واضح في مؤتمر "مياه العالم: تمويل مشروعات المستقبل" الذي انعقد في استانبول في 29- 30 أيلول عام 1997 وتهدف تركيا من وراء ذلك إلى جذب استثمارات أجنبية لتمويل مشروع (غاب) والاستفادة من الخبرات الإسرائيلية والأمريكية المتطورة في مجالات الزراعة والري والهندسة الوراثية.

وفي ظل السلبية التي تظلّل العلاقات التركية- السورية العراقية فإن ملف المياه سيظل مفتوحاً ومرشحاً للمزيد من التفاقم في ظل السياسة المائية التركية التي تتجاهل الحقوق السورية والعراقية في مياه نهري دجلة والفرات وتتهرب من التوقيع على اتفاق بشأن الحصة النهائية لكل طرف من المياه وتعمل على تنفيذ مشاريعها المائية الضخمة غير آبهة بالاعتراضات العربية في سبيل أن تتحكم بالأمن المائي وربما الغذائي لجيرانها العرب في القرن المقبل.

---

[5] مظلو م ، جمال ، المياه والصراع في الشرق الأوسط،الباحث العربي،لالعدد22،لندن،كانون الثاني،1990،ص24.

[1] زرقة، محمد علي ، قضية لواء الاسكندرونة (وثائق وشروح)،الجزء الأول،بيروت،دار العروبة،1993، ص471.

الفصل الرابع

العلاقات الاقتصادية بين تركيا و الدول العربية

تمهيد:

إن موقع تركيا الجغرافي والوفرة النسبية في مواردها البشرية والطبيعية قد مكنها منذ أمد بعيد من إقامة علاقات اقتصادية ثابتة مع بلدان مختلفة من العالم ، وكجزء أساسي من إستراتيجيتها في التنمية أتبعت تركيا سياسة اقتصادية داخلية لحماية صناعاتها الوليدة حتى مطلع الثمانينات ، ودخلت تركيا عهد النمو الاقتصادي الذي يقوم على التصدير ، و يأتي ذلك في سياق تحول الاقتصاد التركي إلى اقتصاد صناعي ، حيث أنه خلال الفترة من 1980-1988 ازدادت صادرات تركيا 250% من حيث الحجم وانخفضت بالمقابل حصة تركيا من المنتجات الزراعية بالنسبة للمجموع الكلي للصادرات من 57.7% في عام 1980 إلى 18.3% في عام 1989 ، في حين ارتفعت حصة السلع الصناعية من 36% إلى 78.1% في الفترة ذاتها ومن هنا فأن تركيا تنظر إلى توفير مقومات إنتاج وتسويق هذه السلع من خلال اعتمادها على الطاقة اللازمة للصناعة و البحث عن سوق لمنتجاتها الصناعية والزراعية(1)،وعليه فقد تحول الاقتصاد التركي إلى تجارة السلع الصناعية في خلال فترة تقل عن عشرين عاما منذ مطلع الثمانينات ، ومن ناحية أخرى فأن تركيا لازالت تستورد المواد الخام بنسبة 61% من مجمل وارداتها في عام 1995.

و منذ مطلع عام 1999 بدأت تركيا تحسّن علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية في مختلف المجالات وخاصة الاقتصادية ، و يلعب العامل الاقتصادي دورا رئيسيا في التوجه التركي ، وضمن هذا التوجه الجديد في السياسة التركية الخارجية والذي يعكس الدور الاقتصادي الذي تتطلع له تركيا أكد أحد المسؤولين الأتراك بمناسبة افتتاح معرض للمنتجات التركية في سوريا "أنه لو تم فتح الحدود للتجارة مع

---

(1)Abbidin ,adel Rehman Zeniel :The Present and Future Perspective of Arab-Turkish Economic Relations, Studies on Arab-Turkish Relation annual,2,Istanbul,1990.P45.

الأقطار العربية ، فأن صادراتنا إلى هذه البلدا ن الشقيقة ستزيد عن عشرة مليـــارات دولار ، كما يمكننا استيراد أكثر من ستة مليارات دولار من البترول وزيت الغـــاز والغاز الطبيعي منها[1].

وعندما زار الرئيس التركي سليمان ديمريل الجزائر عـــام 1999 فـــي أول زيارة لرئيس تركي للجزائر منذ استقلالها ، أشاد بالعلاقات التاري خية بين الأتـــراك والعرب قائلا"لقد وصل الأتراك إلى هذه المناطق لحمايتها من ظلم الأسبان ، الـــذين شنوا حربا شعواء ضد المسلمين في هذه المناطق ، وإذا كانت علاقات العثمـــانيين بالعرب في شمال أفريقيا تتسم بالأخوة والتضامن في تلـــك الفتـــرة فـــأن مصـــالح المسلمين تقتضي تقوية علاقاتهم بشكل أفضل عن طريق التبادل التجاري وإنشـــاء المشاريع الاقتصادية المشتركة ، ويمكننا القول اليوم ، إن مقدار التبادل التجاري بين العرب والأتراك قد يبلغ خمسة مليارات دولار"[2].

يبلغ عدد سكان تركيا حالياً نحو 70 مليون نسمة ويتوقع أن يبلغ عام 2020 مئة مليون، ومثل هذا العدد الضخم من السكان يثير قلق أوروبا وخوفها، مما يعرقل سعي تركيا الحثيث للانضمام للإتحاد الأوروبي ، بالإضافة للوضع الاقتصادي التركي حيث بلغ العجز المالي 400% في الربع الأول من عام 1998.والمديونية العالية (80 مليار دولار عام 1997) وتزايد البطالة وأوضاع الريف ومعدلات التزايد السكاني مقارنة مع الدول الأوروبية، كل ذلك يثير قلق أوروبا وخوفها من انسحاب هذه المشاكل وتبعاتها على الوضع السكاني والاقتصادي لأوروبا والإخلال بالبنية السكانية والاقتصادية لدولها في وقت تتصاعد فيه موجات اليمين المتطرف في معظم دول أوروبا مطالبة بوضع حد لهجرة الأجانب وترحيلهم من أوروبا، حيث يعيش نحو مليوني تركي في ألمانيا وحدها. وفي الواقع رغم هذه الأسباب القوية لرفض عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي فإن النخبة السياسية التركية تعتقد أنه لا بديل عن خيار تركيا الأوروبي فهي ترى أن مجالات الجذب لتركيا خارج الاتحاد الأوروبي ضعيفة وتؤكد أن العدول عن هذا الخيار يعني إسقاط 200 سنة من تاريخ تركيا الحديث.

وتحاول تركيا دوما أن تكون لها علاقات اقتصادية متوازنة وتقدمية مـــع بقيـــة العالم ، وهنالك عدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تحدد التكوين الجغرافي لتجارة

---

(1) صحيفة تركيا،العدد 45887، أنقرة،1999/7/12.

(2) تركمان، أيلتير، ، تركيا والشرق الأوسط الجديد ،صحيفة حريات ،العدد25033، أنقرة ، 30أيلول،1999.

تركيا و للعلاقات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجيـــة التركيـــة ، وأهـــم هـــذه العوامل:

1. التجاور الجغرافي الذي يلعب دورا مهما في علاقـــات تركيـــا الاقتصـــادية الخارجية ، خاصة الدول المجاورة مما يساعد في تقليل تكلفة هـــذه التبـــادل التجاري.
2. الروابط التاريخية والسياسية مع جيرانها من الشركاء التجاريين مما قد يوفر ظروفا مناسبة لإقامة أفاقا للتعاون الاقتصادي.
3. إقامة الاتفاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا وشركائها التجاريين ، ممـــا يشكل أرضية قوية للعلاقات الاقتصادية .

وترسم هذه العوامل أهم ملامح التكوين الجغرافي لعـ لاقات تركيا الاقتصادية الخارجية من حيث أنها تعتبر حلقة الوصل بين الدول الشرق أوسطية والغنيـــة بالنفط والغاز و التي ترتبط معا بعلاقات تاريخية ودينية ،و دول أسيا الوســـطى وبين أوروبا التي تنظر إلى تأمين مصادر الطاقة التي تنقل لها عبر تركيا والتي ترتبط معها بالإ تفاقيات الإقتصادية في محاولة تركيا للإنضمام لاتحادهـــا نهايـــة المطاف.

وعليه فأن علاقات تركيا الاقتصادية تشمل مدى واسعا من البلـــدان فهنـــاك بلدان منطقة التجارة الحرة في أوروبا ، والبلدان الإسلامية في الشرق الأوســـط وبلدان منطقة البحر الأسود، ويعـــد الاتحـــاد الأوروبـــي European Union الشريك التجاري الرئيسي لتركيا من حيث الواردات والصادرات ، وهذه الحقيقة هي أحد الأسباب الرئيسية التي تكمن وراء الإصرار التركي علـــى الإنضـــمام للأتحاد الأوروبي[1] .

1.4 العلاقات الاقتصادية التركية

1.1.4 تركيا والاتحاد الأوروبي:

بدأت العلاقة بين تركيا ودول الإتحاد الأوروبي عام 1959 بعـــد أن قـــدمت تركيا طلبا للانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة التـــي أقيمـــت عـــام 1957

[1] Statistical Year book of Turkey ,Ankara 1991,1993,1999.

بموجب معاهدة روما، وفي 12 أيلول عام 1963 حصلت تركيا على صفة العضوية المشاركة بموجب اتفاقية أنقرة و لغرض تهيئة تركيا لنيل العضوية الكاملة ، فقد تضمنت اتفاقية أنقرة مراحل ثلاث، تحضيرية وانتقالية ، ونهائية، تبدأ عام 1973 و تنتهي عام 1995 وفي 6 آذار 1995 أبرم أتفاق بين تركيا والاتحاد الأوربي لإقامة إتحاد جمركي بينهما ونص الاتفاق على إلغاء الحواجز الجمركية وفتح حوار سياسي وتقديم قروض ومساعدات مالية لتركيا لتنفيذ المشاريع التنموية ، شرط قيام تركيا بمزيد من الإصلاحات الدستورية وخصوصا في مجالي حقوق الإنسان وحماية الأقليات[1].

وقد أبدت تركيا اهتماما كبيرا بالانضمام للسوق الأوروبية في نفس الوقت الذي أيدت فيه الدول الأعضاء في هذه السوق رغبتها في ضم تركيا إلى السوق منذ عام 1957 ، وقد أدى ذلك لتوقيع اتفاقية أنقرة عام 1963 والتي وضعت قيد التنفيذ عام 1964 ورغم أن هذه الاتفاقية قد أكدت على الجوانب السياسية في انتساب تركيا إلا أنها أخذت في الحسبان مستوى التنمية الاقتصادية فيها ، أو بمعنى أخر إيجاد نمط من تقارب الاقتصاد التركي مع اقتصاديات المجموعة الأوروبية ما يؤدي في النهاية إلى الاتحاد الجمركي والاندماج الكامل.

إلا أن سعي تركيا للانضمام للإتحاد الأوروبي واجه العديد من العراقيل التي أدت إلى تأخره وقد أشار الرئيس التركي الأسبق أوزال مع بداية التسعينيات إلى القدرات الصناعية التركية الصناعية التي تؤهلها لهذا العضوية الكاملة [2] ، ولكن تبقى الإشكاليات المتعلقة بالعمالة التركية ورخص المنتجات التركية اللذين يهددان الإنتاج الأوروبي ، وقد عانت تركيا كثيرا من جراء علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، وأهم سلبيات الوحدة الـ جمركية هي أنها ليست ممثلة بالاتحاد الأوروبي وبعيدة عن مركز اتخاذ القرار ، وقد أفقد قرار تركيا إلغاء الرسوم الجمركية مع دول الاتحاد الأوروبي دخلا سنويا يتألف من بضعة مليارات من الدولارات فضلا عن أن الميزان التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي يميل لصالح الأخير ، فقد تزايد حجم التبادل التجاري بين تركيا و الاتحاد الأوروبي بشكل مطرد مع تزايد العجز في الميزان التجاري لصالح الاتحاد الأوروبي، ففي عام 1989 بلغ حجم التبادل التجاري بينهما 11463 مليون دولار وبلغ العجز التجاري لذلك العام 647مليون دولار و 37118 مليون دولار عام 1997 وبلغ العجز 12622 ،و 27573 مليون دولار عام 1998 فيما بلغ العجز 10577 وهذا مؤشر على حجم التبادل التجاري

(1) أحمد، إبراهيم خليل ، تركيا و الاتحاد الأوروبي،مركز الدراسات التركية،جامعة الموصل، ص10.

(2) النعيمي، عبدالجبار عبدالمعطي ،مرتكزات السياسة الخارجية التركية ازاء الغرب،أوراق تركية معاصرة،ص ص14-16.

الضخم بين تركيا والاتحاد الأوروبي[1].

تحاول تركيا أن تحشر نفسها ضمن البلدان المتقدمة الأوروبية و ما يميز هذا التوجه هو التناقض والازدواجية هما السمتان الفارقتان للوضع التركي بكل نواحيه سواء التاريخية أو الجغرافية أو اللغوية أو الإثني مما يجعل أوروبا تقف طويلا أمام مسألة انضمام تركيا.

2.1.4 انعكاسات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي:

إن لتركيا أهمية كبيرموقعا وموقفا وتاريخا سابقا وحاليا، إذ تعتبر جسرا إستراتيجيا هاما بين أوروبا والشرق الأوسط، وذلك بالمعنى الجغرافي والثقافي ،ومن المؤكد أن تكون تركيا -بهذه الخصائص- وفي حالة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي نافعة جدا له، وهو كحلف إستراتيجي ينبغي أن ينظر إلى ما وراء حدوده الحالية وكيف يمكن أن يجعل من تركيا صاحبة الدور الكبير في جعل مصالحه بعيدة عن أي تهديد محتمل في منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر إحدى مناطقه الثلاث الإستراتيجية والحيوية إلى جانب كل من منطقة المحيط الهندي والخليج العربي وفي حالة انضمامها ستكون أيضا نافعة جدا لدول الشرق الأوسط العربية استنادا إلى الروابط الثقافية القديمة بينها وبين دول المنطقة واستنادا إلى حجم المبادلات التجارية التي ارتفعت بشكل كبير مع هذه الدول في السنوات الأخيرة[2].

إن اهتمام الاتحاد الأوروبي بتركيا يتجاوز النظر إليها كسوق استهلاكي مهم لبضائعه، ويمتد إلى الإفادة من موقعها الإستراتيجي بين قارتي أوروبا وآسيا، لأن تركيا بفضل هذا الموقع يمكن أن تعمل وسيطا لنقل البضائع المهمة لأوروبا بدءا من نفط آسيا الوسطى وغازها الطبيعي، كما يمكن أن تمارس نفوذا سياسيا نيابة عن الاتحاد في منطقة الشرق الأوسط، وهو الدور الذي تعول عليه دول المنطقة لتحقيق قدر من التوازن مع القوى الأخرى ،ويستدعي وجود هذه الأبعاد وهذه الخصائص التي تميز تركيا أن يكون لأعضاء الاتحاد اهتمام خاص بدورها الإستراتيجي، لكن الخطوة الأخيرة التي اتخذتها المفوضية الأوروبية التي أصدرت توصية دعت من خلالها الاتحاد الأوروبي إلى تجميد المفاوضات المتعلقة بعضوية تركيا حتى تفتح موانئها في وجه السفن القادمة من الجزء اليوناني من قبرص، من شأنها أن تخطو بالعلاقات المتوترة بين تركيا وأوروبا خطوات كثيرة إلى الخلف، وهو أمر ليس في صالح الطرفين من وجهة النظر التركية.

تؤكيا قوة اقتصادية واعدة حيث أصبحت تركيا بموقعها الإستراتيجي الذي

---

(1) Statistical Year book of Turkey ,Ankara 1991,1993,1999.

(2) العلوي ،محمد جمال الدين ، أنتساب تركيا إلى السوق الأوروبية المشتركة، مركز الدراسات التركية،1989جامعة الموصل،،ص11.

سبق وصفه وبسبب تحسن مستواها الاقتصادي تشعر بأهميتها الإستراتيجية، ويعلق كمال كيريسجي مدير معهد الدراسات الأوروبية في جامعة بوغازيجي التي تقع في المنطقة الأوروبية من إسطنبول على ذلك بقوله لأول مرة في حياتي المهنيـــة أرى تركيا وهي تتصرف بهدوء كامل وبثقة في النفس .. هناك عنصر ثقة بدأ ينتشر في كل جوانب الاقتصاد التركي وجزء من سياستها الخارجية، وهو شيء صحي سواء لتركيا أو للاتحاد الأوروبي"[1].

يمكن القول إن تركيا لم تكن في أي وقت من الأوقـــات أقـــرب للاقتصـــاد الأوروبي مما هي عليه الآن، وكدليل على ذلك يكفي أن نعرف أن بعـــض أكثـــر ماركات السيارات الأوروبية شهرة مثل "بوش" و"فيات" ورينو" يتم تصـــنيعها الآن في تركيا، علاوة على أنها أصبحت أكبر مصدر لأجهزة التلفزيون لأوروبـــا فـــي الوقت الراهن وتشير الإحصائيات إلى أن الاقتصاد التركي الذي كان يعاني مـــن أزمة منذ سنوات قليلة قد نما بنسبة 7% سنويا خلال السنوات الـــثلاث الماضـــية، علاوة على أن نسبة التضخم التي كانت قد تعدت ثلاثة أرقام تم تقليصها إلى نســـبة تمكن إدارتها في 10% سنويا.وهذه المؤشرات وغيرها تشير إلـــى أن تركيـــا لـــو انضمت للاتحاد الأوروبي في الوقت الراهن فإن اقتصادها سيحتل المرتبة السادسة بين اقتصاديات دول الاتحاد، وسيجعل هذا الأخير أكثر صـــمودا أمـــام التحـــديات الاقتصادية الكبرى خاصة القادمة من آسيا [2].إن مجموع هذه المعطيات كان ســـبباً في جذب أعداد كبيرة من المستثمرين الأوروبيين إلى تركيا رغم التوتر الحالي في العلاقة بينها وبين الاتحاد .ويعلق فيليكس هوالد مدير الدائرة الأوروبية في المنتـــدى الاقتصادي العالمي التي تتخذ من جنيف مقرا لها على ذلك بقوله "إن قادة الأعمـــال في أوروبا ينظرون إلى السوق التركي على أنه سوق نام وواعد ويحتـــوي علـــى العديد من الفرص".

وقد أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي في الآونة الأخيرة تقريرا رأى فيه أن تركيا، رغم أن الكثيرين ينظرون إليها على أنها تمثل مصدرا للخطر على أوروبا، قد تلعب دورا مهما كمصدر رئيس من مصادر تخفيـــف الأخطـــار التـــي تهـــدد القارة انطلاقا من هذه الإمكانيات الضخمة التي توفرت لتركيـــا وانطلاقـــا مـــن موقعها الإستراتيجي يبقى السؤال مطروحا عن المبررات التي تقـــف عثـــرة أمـــام مسيرة مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي[3].

أن تركيا تشكل بسبب موقعها الإستراتيجي وإمكاناتها البشرية والاقتصـــادية

---

(1) ابراهيم خليل أحمد، ، تركيا و الأتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكرة،ص72.

(2) محمدجمال الدين العلوي، تركيا والسوق الأوروبية المشتركة ،بغداد،1998،ص201.

(3)The Europe yearbook 1993,Vol,1,London,1993.pp5-9.

أهمية خاصة للاتحاد الأوروبي، بل ويتعاظم دورها ويزداد ليصبح مركزيا في التخطيط الإستراتيجي الأوروبي للمنطقة ، من هنا يبرر البعض الاهتمام من طرف أوروبا بتركيا، و لكن على أرض الواقع هنالك التعثر الحاصل في مفاوضات انضمامها للاتحاد ، فهناك العديد من الأسباب التي يعلل بها بعض قادة الاتحاد موقفهم غير الإيجابي من مسالة انضمام تركيا للاتحاد، ومن تلك الأسباب ما هو مرتبط بالخلفية التاريخية لتركيا، وبهويتها الإسلامية وبثقل إرثها العثماني، ومنها ما هو مرتبط بوضعية حقوق الإنسان وبهامش الحريات العامة داخلها، ومنها ما هو مرتبط بالمسألة القبرصية.

2.4 العلاقات الاقتصادية التركية - العربية

منذ السبعينيات أدركت تركيا الأهمية الاقتصادية والتجارية في علاقاتها مع الدول العربية المجاورة ، حيث تشكل الدول العربية المورّد النفطي الأساسي لتركيا ، مقابل كون هذه الدول سوقا ضخما للصناعات و السلع التركية، إن الارتفاع الحاد في أسعار النفط دفع تركيا إلى تحسين علاقاتها بالدول العربية ، وقد ترافق التضخم في الثروات العربية نتيجة ارتفاع أسعار النفط مع تراجع حاد في الوضع الاقتصادي التركي الأمر الذي دفع تركيا إلى محاولة تطبيع العلاقات مع الدول العربية وقد ساعد على هذا التوجه عاملان هما تراجع حدة التوتر الدولي والحرب الباردة و بالتالي تراجع الدور التركي كعضو في حلف الأطلسي، والثاني هو بروز التيار القطري العربي في مقابل التيار الوحدوي مما شجع تركيا على إقامة علاقات تعاون ثنائية مع كل دولة عربية على حده، وهكذا وجدت تركيا نفسها مدفوعة إلى التعاون مع البلدان العربية المشرقية والخليجية و قد كان وراء ذلك عوامل سياسية واقتصادية وأمنية وإستراتيجية ، فقد ترافق الاتفاقات الأمنية بين تركيا والعراق مع الاتفاق على توسيع أنبوب النفط العراقي التركي ليكون بطاقة 1.5 مليون برميل سنويا ، وصار العراق منذ منتصف الثمانينات الدولة الثانية في قائمة الدول المستوردة من تركيا ، بينما يؤلف الدولة الثالثة في قائمة الدول المصدرة إليها[(1)].

وقد تطورت التجارة التركية مع الدول العربية في الفترة ما بين 1960-1980 بشكل كبير ، حيث كانت تشكل 9% من واردات تركيا و 7% من صادراتها عام1966[(2)].ثم في عام 1977 بلغت التجارة التركية مع الدول العربية 18% من إجمالي واردات تركيا - بسبب ارتفاع أسعار النفط – بحيث بلغت 1.1 مليار دولار وشكلت التجارة التركية مع العرب في العام نفسه 10% من صادرات تركيا بقيمة 184 مليون دولار، وفي عام 1980 بلغت الصادرات التركية إلى الدول العربية

(1) التقرير الاستراتيجي،القاهرة:مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بالاهرام،1989،ص155.

(2) هيل، وليام ،العوامل الاقتصادية في العلاقات العربية-التركية،المستقبل العربي،العدد45،بيروت،تشرين الثاني 1982،ص ص77.

515 مليون دولار أي بنسبة 18% من إجمالي الصادرات التركية ، مقابل مليـــاري دولار إجمالي الواردات التركية من الدول العربية[1].

وقد أزداد عدد الدول التي تتعامل تجـ اريا مع تركيا من ثماني دول عربية فقط عام 1973 إلى 14 دولة ،وعلى صعيد أخر فقد بلغت القوى العاملة التركيـــة فـــي الوطن العربي 135 ألف عامل منهم 15 ألف عامل في العراق ، و تعتبـــر هـــذه النسبة قليلة مقارنة مع إجمالي الأتراك العاملين في الخارج والبـــالغ عـــددهم 1.1 مليون عامل، و لكن تحويلات الأتراك العاملين في الدول العربية بلغـــت معـــدل 6 آلاف دولار سنويا للفرد الواحد مقابل 1.8 ألف دولار ســـنويا يحولهـــا الأتـــراك العاملون خارج الدول العربية، وقد بلغت إجمالي التحويلات للأتراك العامليـ ن فـــي الدول العربية عام 1980 إلى تركيا 800مليون دو لار من أصل 2.5 مليار دولار حوّلها العمال الأتراك العاملون خارج تركيا .وعلى صعيد الســـياحة ، بلـــغ معـــدّل السياح العرب الذين زاروا تركيا في الفترة 1980-1990 بلغ حوالي نصف مليون سائح [2].

لقد أخذ حجم التبادل التجاري بين تركيا والوطن العربي بالتزايد حتى وصل عام 198 إلى 3515 مليون دولار و أستمر هذا التبادل في الارتفاع ليصـــل إلـــى 3651 مليون عام 1989 ن وأنخفض بعد ذلك إلى 3462 مليون دولار عام 1991 ثم عاد وأرتفع بعد ذلك إلى 4068.8مليون دولار عام 1993 و 4913 مليون عام 1995 و 6228 مليون دولار عام 1997 و 5629 مليون دولار عام 1998[3] .

صحيح أن العرب كانت بينهم وبين تركيا إبان المرحلـــة العثمانيـــة وبعيـــد تأسيس الدولة التركية الحديثة مناوشات أدت إلى توترات في هذه المنطقة أو تلـــك، وكانت ثمة أسباب دافعة لحصول ذلـــك مـــن الطـــرف العربـــي ومـــن الطـــرف التركي انطلاقا من هذا طغت على مناقشات العرب و الأتـــراك فيمـــا بعـــد تلـــك المراحل علاقات الماضي، فلم يكن بوسع مقاربات كلا الطرفين أن تجـــد أرضـــية مشتركة، بحيث كان من الصعب التوصل إلـــى تفـــاهم مشـــترك ومتبـــادل بـــين الطرفين.وعلى أهمية عدم إهمال الخلفية التاريخية لمشاكل الماضي بين الطـــرفين فإن معطيات الواقع الحالي والممكنـ ات التي توفرت للطرفين أصبحت تـــدفع نحـــو البحث بشكل حثيث عن قاعدة متينة لفتح الطريق أمام تعاون أشمل بين يخدم ويحقق مكاسب الجميع،ولعلنا لمسنا بشكل أو بآخر مؤشرات على ذلك، من بينهـــا ارتفـــاع حجم المبادلات التجارية والاستثمارية بين الجانبين وكثافة الزيارات الرسمية بينهما.

---

[1] هيل ،العوامل الاقتصادية في العلاقات العربية-التركية،مرجع سبق ذكره،ص78.

[2] المرجع السابق،ص 92.

[3] الطويل ، ، تجارة تركيا بين أوروبا و الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص151.

كل هذه المعطيات تدفع دول العالم العربي عموما ودول الشرق الأوسط والخليج نحو التفكير بإيجابية أكبر في توظيف علاقاتها الاقتصادية والسياسية في دعم مسيرة المفاوضات بين تركيا وأوروبا بما يؤدي إلى انضمام تركيا إلى النادي الأوروبي.تركيا اليوم على منعطف هام جدا سيزيد من رفعها إلى المكانة الإستراتيجية، ونظن أن الإقلاع الاقتصادي الواعد الذي حققته في السنوات الثلاث الأخيرة مؤشر معتبر في هذا المنعطف، كما أن فاتورة تطبيع العلاقات معها تبقى تكلفتها أقل كثيرا من تطبيع العلاقات مع أي كيان غريب ثقافيا وسياسيا على المنطقة.

1.2.4 أثر العامل الاقتصادي على العلاقات العربية التركية

إن العلاقات الاقتصادية والمالية بين تركيا والعالم العربي قد أخذت تتطور في وقت قريب نسبيا ، وقد بدأت هذه العلاقات تتخذ شكلا ملحوظا بالذات بعد أزمة أسعار النفط في السبعينيات، وهذه الزيادة المفاجئة في أسعار النفط الذي تستورده تركيا من البلدان العربية المنتجة للنفط قد ألحقت ضررا بميزان المدفوعات مع الدول العربية،وقبل ارتفاع أسعار النفط كانت روابط تركيا الاقتصادية بالعالم العربي ضعيفة ولا تكاد تذكر، وحتى أوائل السبعينيات كانت حصة الدول العربية من الصادرات التركية يقل عن 2% من حجم الصادرات، في حين بلغت حصة تركيا من الصادرات العربية 3%[1].

إن ذلك النمط من الروابط الاقتصادية المحدود بين تركيا والعرب كان نتيجة التطلع التركي إلى أوروبا والغرب عموما، لا إلى الجنوب كشريك لتركيا،وقد تعززت هذه النزعة بدخول ترك يا في عضوية حلف شمال الأطلسي و منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولازال اعتماد تركيا الكبير على العالم المتقدم يعد المظهر الأبرز لاقتصادها، ففي عام 1993 كان حوالي 80% من واردات تركيا من البلدان الصناعية بما فيها أوروبا الشرقية.

إن الخلل في ميزان المدفوعا ت التركي الناتج عن ارتفاع أسعار النفط دفعها إلى البحث عن بعض البلدان العربية المنتجة للنفط كسوق محتمل لمنتجاتها، ففي عام 199 بلغت قائمة مشتريات النفط التركية 2.7 مليار دولار، أي ما يعادل 10% من قيمة وارداتها، وقد تركزت صادرات تركيا الرئيسية للبلدان العربية على المواد الغذائية والمنتجات الصناعية وبعض المواد الكيماوية والآلات، ولكن هذه الصادرات لم تكف لتسديد كلفة النفط المستورد .

وعلى الرغم من التطور الملحوظ في العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعالم العربي

---

[1] لبكي، بطرس ، العلاقات الإقتصادية التركية-العربية حاليا،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت 1995، ص125.

إلا أنها اقتصرت على العلاقات التجاريـــة الثنائيـــة بالـــدول النفطيـــة ، حيـــث أن إحصائيات صندوق النقد الدولي تشير إلى تدهورا في أهمية التجارة بين الطـــرفين، ففي عام 1993 تدنت حصة الشرق الأوسط من مجمل صادرات تركيا بشكل حـــاد عن المستوى الذي كانت عليه في عام 1987 فقد انخفضت الحصة من 27% فـــي عام 1987 إلى 14% عام1993 [1].

و قد انخفضت بالمقابل حصة الدول العربية من الإستيرادات التركية حيـــث انخفضت النسبة من 19% إلى 11% ، وظلت جارة تركيا محصورة بـــين عـــدد محدود من الدول العربية هي السعودية و ليبيا و العراق وهذه الحقيقة تدلّ على أن النفط فقط كان السبب وراء تلك المبادلات الثنائية، إن توجه تركيـــا إلـــى توســـيع صادراتها للدول العربية يواجه تحديات عديدة فقد أوجدت حرب الخليج نمطا جديدا للروابط الاقتصادية الخليجية مع الغرب خصوصا أن الولايات المتحـــدة أصـــبحت تلعب دورا رئيسيا لضمان أمن المنطقة التي تحوي أكبر الاحتياطيات النفطية والغاز في العالم، وهذا من شأنه أن جعل لصادرات الولايات المتحدة خصوصية تنافســـية على بقية المصدرين لأسواق الخليج ، و هذا يقلل من حجـــم الفـــرص للمجهـــزين الآخرين لهذه السوق وهذا سيدفع بجهود تركيا لتوسيع مدى صادراتها مـــن الســـلع والخدمات ستنحسر بمرور الوقت [2]وعلى الطرف الأخر فأن توجه تركيا للاندماج في الإتحاد الأوروبي لا يتوافق مع واقع حـــال اقتصـــادها ، فقـــرار المجموعـــة الاقتصادية الأوروبية (EEC)عام 1989 بتأجيل البت في مسألة عضوية تركيا حتى إشعار أخر، وهذا يشير إلى أن تركيا لازالت بعيدة عن استيفاء الشروط الصـــارمة للانضمام إلى ذلك النادي الذي يشـــتمل علـــى نخبـــة مـــن الـــدول الديمقراطيـــة المزدهرة.إن أداء تركيا الاقتصادي خلال الفترة 1990-1994 كان ضـــعيفا فقـــد أخفض الناتج المحلي إلى 2.1% في حين كان 5% في الفترة بين 1970-1980 ، وقد أزداد العجز التجاري مع الدول الصناعية بشكل كبيـــر وتشـــير الإحصـــائيات التجاري لصندوق النقد الدولي أن ذلك العجز بلغ 17 مليار دولار عام 1993وهـــو يشكل أربعة أضعاف مستواه عام 1987، وقد عانت الليرة التركية مـــن التـــدهور المستمر في قيمتها ففي الفترة من 1990-1994 كان المعدّل الســـنوي لتخفـــيض الليرة التركية يزيد عن 60%[3] .

وقد أدى إخفاق الحكومة التركية في السيطرة على الإنفاق إلى أزياد الديون العامـــة إلى مستويات لا يستطيع الاقتصاد التركي أن يستوعبها بسهولة ، ففي عـــام 1994

---

(1) لبكي ،العلاقات الإقتصادية التركية-العربية حاليا،مرجع سبق ذكره ، ص141.

(2) Rouleau, Eric "The challenge to Turkey "Foreign Affairs, Nov.Dec.1993.Quoted by M.Abul Fadhee .Proceedings of Beirut seminar on Turkish –Arab Relations,P.379. .

(3) المرجع السابق،ص171.

بلغ حجم الديون الحكومية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي 43% منها 33% عبارة عن ديون خارجية ، وهذا يعادل ضعف نسبة دين تركيا إلى الناتج المحلي لعام 1980(22% و 8%) على التوالي،و بنظرة إلى الناتج المحلي فأنه قليل جدا مقارنة بالدول الأقل تقدما في المجموعة الاقتصادية الأوروبية كاليونان على سبيل المثال ، حيث بلغ نصيب الفرد التركي من الناتج المحلي الإجمالي 2670 دولارا وهو ما يمثل ثلث ما للفرد في اليونان في عام 1990[1].

وتحت هذه الظروف ، فأن الطريق أمام تركيا للوصول إلى الاتحاد الاقتصادي الأوروبي طويل جدا ، و البعض يرى أن هذا الاندماج غير ممكن على الإطلاق لذا فأن هناك آفاق للتعاون المستقبلية بين تركيا والعرب ، فاهم ما يميز الاقتصاد العالمي اليوم هو قيام ا لتجمعات الاقتصادية الإقليمية والتي يمكن أن تعتبر أفضل خيار اقتصادي إمام تركيا، و مع ازدياد التنافس في الأسواق العالمية فأن مفاهيم القومية الاقتصادية أخذت تستبدل بمفاهيم جديدة تتعلق بالدخول في شراكات اقتصادية على المستوى الإقليمي باعتبارها الوسيلة لوحيدة لت حسين الإنتاجية وفرص العمل في المجموعة ذات الشراكة الاقتصادية الإقليمية .،ومن هذا المنطلق يمكن لتركيا أن ترى في التعاون الاقتصادي مع جيرانها في الجنوب خيارا إستراتيجيا لها على الأمد البعيد من الانتظار على أبوب الاتحاد الأوروبي.

فأي تجمع اقتصادي يضم تركيا و كل من العراق و سوريا ولبنان والأردن وإسرائيل وفلسطين وربما إيران ، يقدم بديلا اقتصاديا مناسبا بالنسبة لكل من تركيا و هذه الدول ، حيث ستقوم هذه الشراكة استغلال الموارد الطبيعية الهائلة في المنطقة -المياه والنفط والمواد الخام والتكنولوجيا واليد العاملة ، ويمكن خلق مناخا اقتصاديا جديد في المنطقة ، ويواجه طرح مثل هذه الشراكة الاقتصادية بعض المخاوف خاصة من الجانب العربي الذي يرى أن مثل هذه الشراكة ستؤدي إلى نمو اقتصادي غير متوازن لصالح إسرائيل وتركيا ، وذلك بسبب تفوق المستوى الاقتصادي ولتكنولوجي في كل منهما على بقية الدول في المنطقة ، حيث أن مشروعا طموحا مثل هذا يتطلب تفكيرا سياسيا جديدا يقوم على تعظيم المنافع الاقتصادية للجميع والمشاركة في النمو بشكل متكافئ و عادل وخال من أي طموح في الزعامة الاقتصادية وبعيد عن كل أشكال التحيز الديني و الايدولوجي والسياسي.

أن نظرة تركيا لإقامة مثل هذا التعاون الاقتصادي مع الدول العربية ليست متفقة تماما مع مفهوم السوق المشتركة التي يتم فيها الاستفادة من المنافع الاقتصادية

---

[1] Abbidin ,adel Rehman Zeniel :The Present and Future Perspective of Arab-Turkish Economic Relations, Studies on Arab-Turkish Relation annual,2,Istanbul,1990.P78.

بطريقة متكافئة و منصفة، ويعبّر الاقتصاديين السياسيين عن مخاوفهم من أراء تركيا المنحازة فيما يخص علاقاتها بالعالم العربي و يستشهدون بذلك مبادرة تركيا فيما يسمى "خط أنابيب السلام " حيث تنوي تركيا عن طريق هذا المشروع مياه الشرب للبلدان العربية المنتجة للنفط بواسطة أنابيب ضخمة تموّله هذه الدول ذاتها ، و في مقابل هذه المياه المباعة يجب أن تحصل تركيا على منافع كبيرة من هذه البلدان على هيئة[1]:

1. حصولها على النفط والغاز الطبيعي بأسعار تفضيلية.
2. قروض عربية ميسرة.
3. استثمارات عربية في خطط التنمية التركية.
4. حصول المتعهدين الأتراك على نصيب أكبر في المشاريع العربية.
5. الحصول على حصة أكبر للصادرات التركية من سلع وخدمات في الأسواق العربية.

و هذا التطلع التركي لمفهوم التعاون يقترن مع سياساتها مع جيرانها العرب والخاصة بقضية المياه والتي تقف عقبة أمام أي تعاون محتمل ، و الطريقة التي تتحكم فيها بمجرى نهري دجلة والفرات دون مراعاة مصالح العراق وسوريا ، ويعتبر حل هذه القضية أمرا ضروريا لأي شكل من أشكال التعاون الاقتصادي الإقليمي.

فمن وجهة النظر التركية يعتبر هذين النهرين جزءا من ثروتها الوطنية ، ولتركيا السيادة التامة عليهما ، وبناء على ذلك تعتقد تركيا أنها تمتلك حرية التصرف بالمصادر المائية هذه كما تشاء، وأنها ليست ملزمة بمشاركة هذه المياه مع أي دولة أخرى ، لذا شرعت تركيا بإقامة العديد من المشاريع المائية لاستغلال مياه هذين النهرين ، وقد أثارت سياسة تركيا المتعلقة بالمياه مخاوف كل من سوريا والعراق ، حيث سيؤدي قلة المياه المتدفقة لهما من هذين النهرين ستضطر كلا البلدين إلى القيام باستثمارات كبيرة من أجل الاستفادة المثلى من موارد المياه الشحيحة،كما يخشى كل من العراق و سوريا من أن سيطرة تركيا على مجرى النهرين قد تستخدم كوسيلة للضغوط السياسية لغرض الحصول تنازلات في القضايا السياسية العالقة بينها و بين تركيا، ورغم إنكار أنقرة لمثل هذه الطروحات إلا أن مجال النزاع في هذا الأمر من الممكن أن يعيق بشكل جدي العلاقات الاقتصادية المستقبلية بين اللاعبين الرئيسيين في أي تجمع اقتصادي في الشرق الأوسط .

[1]Najeeb Essa, Proceeding of the Centre for Arab Unity studies .on Turkish-Arabic Relations,Beiru1998t,P.385.

و تلعب النزاعات السياسية في المنطقة دورا رئيسيا في عرقلة التعاون الاقتصادي في المنطقة ، فالمسألة العراقي ة هي أمرا حيويا بالنسبة لتركيا خصوصا و أن ما يحدث في شمال العراق يمكن إن يكون له تأثير كبير على تطور المشكلة الكردية في تركيا ، حيث أن المجموعة الكردية في تركيا أكبر منها في العراق، كما أن وجود حكومة مركزية قوية في بغداد لها سيطرة تامة على المنطقة الكردية أمر مهم للغاية في نظر تركيا لاحتواء الحركات الكردية التركية.

2.2.4 العلاقات الاقتصادية بين تر كيا ودول الخليج:

تبدو تركيا الدولة الوحيدة التي لم يظهر فيها النفط حتى الآن بكميات كبيرة تسد حاجاتها وسط محيط غني بهذه الثروة (إيران والعراق وروسيا ورومانيا سوريا إلى حد ما) إضافة على دول أبعد مثل السعودية والخليج العربي، لذا تعتمد تركيا على الاستيراد لتأمين حاجاتها من النفط ، مما يعني تأثرها بالتبدلات التي تطرأ على أسعاره ، وبالتالي على اقتصادها، و قد أظهرت تركيا نزعة للسيطرة على منطقة كركوك والموصل التي ظلت تركية حتى عام 1925 تطالب السيادة عليها،وهذا ما جعل تركيا في أعقاب حرب الخليج الثانية أن أي تقسيم للعراق قد يضع هذه الثروة النفطية في منطقته الشمالية بعيدا عن سيطرتها المباشرة قد يهدد أمنها حيث سيشجع الأكراد على الاستمرار في تطلعاتهم الاستقلالية إن رغبة ترك يا في توفير موارد رخيصة الثمن للطاقة يمكن أن تتحقق من خلال تصورات الجانب التركي سيتحقق إذا أتبعت نهج المساواة و المقايضة بين مادتين أساسيتين في حياه الشعوب اليوم وهما المياه والنفط ، أي أن النفط مقابل المياه ووجود مصادر مياه سوريا والعراق في الأراضي التركية وفر لتركيا ورقة ضغط قوية تحاول استخدامها ضد هذين البلدين مقابل الحصول على مكاسب نفطية، وقد ألمح المسؤولين الأتراك أكثر من مرة إلى مبادلة التركية بالنفط العربي، وهو ما ذكره رئيس الحكومة التركية سليمان ديميريل في 24 تموز 1992أن المياه التي تنبع من تركيا ه ي ملك لتركيا ، والنفط هو ملك البلدان التي ينبع فيها، ونحن لا نقول لهم أننا لا نريد مشاركتهم نفطهم كما أننا لا نريد مشاركتهم مياهنا.

لا يمكن لأي علاقات اقتصادية بين دولتين أن تنمو وتزدهر دونما وجود من قاعدة الاحتياج المتبادل وامتلاك كل منهما ميزة نسبية في م واجهة الآخر.. تلك المقولة يمكن إطلاقها بكثير من الثقة عند النظر للعلاقات الاقتصادية التركية الخليجية التي تمتلك فرصا واعدة في المستقبل، في ظل دافعية سياسية وأمنية من

الجانبين تفرضها ضرورات التغير في موازين القوى في منطقة الخليج لصالح إيران بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

فتركيا تمتلك اقتصادا متنوعا له إمكانيات صناعية وزراعية وتجارية ومائية، غير أن أزمتها الأساسية تظل هي الطاقة؛ حيث تستورد 90% من احتياجاتها النفطية، فضلا عن نقص رؤوس الأموال والاستثمارات اللازمة لنمو الاقتصاد الذي عانى من أزمات مالية طاحنة (تضخم وتراكم مديونية داخلية وخارجية) قبل 3 سنوات؛ وهو ما جعل أنقرة ترى في الخليج أحد المداخل لحل أزماتها.

أما دول مجلس التعاون الخليجي بإمكانياتها النفطية الهائلة، فترى تركيا ليست فقط من منظور أنها مصدر محتمل للمياه، إنما يتجاوز ذلك للبحث عن فرص استثمار الأموال الخليجية، فضلا عن أن تركيا تمثل سوقا كبيرة بسكانها السبعين مليون تقريبا. وكذلك فموقعها الجغرافي يمثل منفذا للخليج على أوربا وآسيا الوسطى، فهو نقطة وسط بين المناطق المنتجة والمستهلكة للنفط، وتتقاطع عندها أيضا حضارات الشرق والغرب[1].

ورغم أرضية المصالح المشتركة فإن التوجه التركي نحو الغرب (ثقافيا وسياسيا واقتصاديا) اقتضى الابتعاد عن المنطقة العربية، غير أن مجموعة من العوامل بدأت تظهر في السبعينيات وأدت إلى تغير نظرة أنقرة إلى المنطقة العربية وخاصة الخليج لعل أبرزها : أزمة النفط في عام 1973 والتي بدت فيها دول الخليج كلاعب إقليمي مؤثر على السياسات الدولية.

كما رفضت السوق الأوربية المشتركة في السبعينيات المطالب التركية لدعم برنامج في التنمية والإصلاح الاقتصادي وتوسيع امتيازاتها تجاه السوق؛ وهو ما دفع أنقرة للعودة للمنطقة للبحث عن تمويل واستثمارات للنهوض بواقعها الاقتصادي المتردي آنذاك.

---

[1] السبعاوي ،عوني عبد الرحمن ، العلاقات الخليجية التركية: معطيات الواقع وآفاق المستقبل، ، الناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2000،ص 221.

وجاءت الأزمة القبرصية الثانية في عام 1974 نتيجة الغزو التركي لجزيرة قبرص، وما تبعه من إجراءات أمريكية تمثلت بفرض حظر التسلح على تركيا لتدفع بالقادة الأتراك إلى إعادة النظر في التوجه التركي المقصور على الغرب فقط. وكانت أولى الخطوات استضافة تركيا لمنظمة المؤتمر الإسلامي في عام 1976 لتطوير علاقتها بالدول الإسلامية ومنها المنطقة الخليجية.

هذا التوجه الجديد أثمر زيارات مكثفة في الثمانينيات أدت لتطوير العلاقات الاقتصادية، ولعل مؤشرات التجارة في هذا الوقت تشير إلى نمو التجارة بين الجانبين الخليجي والتركي؛ إذ بلغ إجمالي الصادرات التركية إلى دول الخليج نحو 4.5 مليارات دولار عام 1981 مقابل 2.9 مليار دولار عام 1980، في حين بلغ إجمالي الصادرات الخليجية إلى تركيا نحو ملياري دولار عام 1981، ولكن تقلص هذا النمو في العلاقات الاقتصادية بسبب انخفاض أسعار النفط في الثمانينيات، وانعكاساته على الاقتصاد الخليجي[1].

ويلاحظ أن الصيغة الاقتصادية كانت هي المبرر التركي للانفتاح على الخليج، لا سيما أن القيود التي تفرضها العلمنة في تركيا تصعب من ارتياد مجالات أخرى، وفي هذا السياق قال الرئيس السابق تورغوت أوزال: "انفتاح تركيا على الدول الخليجية في هذا الوقت جاء لدوافع اقتصادية باعتبار تلك الدول سوقا استهلاكية من الدرجة الأولى، فضلا عن اعتبارات أخرى". وأضافت الحرب العراقية الإيرانية (1980- 1988) عاملا جديدا أسهم بشكل فاعل في تطوير الاقتصاد التركي، بسبب استفادة تركيا من العلاقات الاقتصادية والتجارية من طرفي الصراع.

ولئن كانت تركيا قد قصرت دورها في المنطقة العربية والخليج على الشق الاقتصادي خلال الثمانينيات، فإن حرب الخليج الثانية 1991 جعلت السياسة التركية معنية بالتطورات الإقليمية أكثر من الدولية، وذلك لثلاثة أسباب: أولها الدعوات الكردية لعمل دولة مستقلة، وهو ما يشكل خطا أحمر في السياسة

[1] السبعاوي، العلاقات الخليجية التركية: معطيات الواقع وآفاق المستقبل، ، مرجع سبق ذكره ، ص 228.

التركية. وثانيها هو تفكك الاتحاد السوفيتي حيث كانت تركيا بمثابة أحد حوائط الصد الغربي ضد المعسكر الشرقي . أما السبب الثالث فهو احتياج تركيا لرؤوس الأموال العربية خاصة من الخليج وتسويق نفسها كدولة تبيع السلاح[1].

ومن هنا بدأت تنتهج تركيا سياسة الحل الوسط داخل منطقة الشرق الأوسط؛ حيث وطدت علاقتها بإسرائيل في منتصف التسعينيات، والسعي نحو دخول الاتحاد الأوربي، علاوة على أنها حليف قوي للولايات المتحدة بسبب الارتباطات العسكرية، وفي الوقت نفسه أ صبح لها علاقات بالدول العربية وخاصة الخليجية، واستطاعت السياسة الخارجية التركية أن تفصل بين المسارات تلك، حتى لا يؤثر أحدها على الآخر،وساهمت عوامل أخرى في دفع تركيا لتطوير أدوات تشابكها مع المنطقة وخاصة الأداة الاقتصادية، لعل أبرزها أزمة نقص المياه التي بدأت نبرتها تعلو في الخليج والمنطقة بشكل عام، ومرور تركيا بأزمة اقتصادية عنيفة خاصة بعد سنتين من زلزال 1990، وصعود حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية لسدة الحكم في تركيا (2002)، والاحتلال الأمريكي للعراق (2003).

كما ازداد الطلب التركي على النفط والغاز لدفع النمو الاقتصادي المتعثر في البلاد آنذاك، خاصة في ظل تراجع التوقعات من نفط بحر قزوين وازدياد أهمية منطقة الشرق الأوسط والخليج بخاصة.

وعلى الجانب الخليجي، فثمة عوامل يختلط أيضا فيها الاقتصاد بالسياسة دفعت دول مجلس التعاون الخليجي نحو تركيا، لعل من أبرزها عودة بعض رؤوس الأموال الخليجية إلى المنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فضلا عن أن الفوائض النفطية التي جنتها دول الخليج من ارتفاع النفط خلال السنوات الثلاث الماضية فرضت البحث عن فرص استثمارية في المنطقة، وخاصة تركيا التي تكتسب أهمية بسبب إمكانياتها الاقتصادية.

---

[1] بامير ،أحمد نجدت ، أمن الطاقة التركي: دور الخليج العربي وحوضي قزوين والبحر الأسود، الإمارات،الناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2000،ص 256.

من جهة أخرى، فقد ينظر لتوطيد الخليجيين علاقتهم الاقتصادية مع تركيا أنه قد يساهم في خلق توازن مع الجار الإيراني ذي الطموح النـــووي والاقتصـــادي، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق الذي كان يمثل سابقا بقدراتـــه العســـكرية والاقتصادية أحد عناصر التوازن مع طموحات طهران بالمنطقة.

إذن فثمة ظروف وتغيرات في المنطقة تدفع العلاقات بين البلدين إلى النمـــو، غير أن ذلك لم يكتب له التفعيل على الصعيد الاقتصادي، فثمة ضعف ملحوظ في التبادل التجاري بين الجانبين.

فوفقا لمؤشرات عام 2004، تحوز دول مجلس التعاون الخليجي علـــى نســـبة تصل إلى 2.5% من إجمالي التجارة الخارجية لتركيا البالغ 160.6مليار دولار . كما تصل نسبة دول الخليج إلى 2.7% من إجمالي الصادرات التركية البالغ 63.1 مليار دولار، وتحوز كذلك على 2.3 من إجمالي الواردات التركية البـــالغ 97.5 مليار دولار[1].

وفي مقابل ذلك، فإن الاتحاد ا لأوربي يحوز على 50% من إجمـــالي التبـــادل التجاري لتركيا. ولا توجد بيانات دقيقة حول الاستثمارات التركية في دول مجلس التعاون.

وبشكل عام، فمرد الضعف في العلاقات التجارية الخليجية التركية هو أسباب متشابكة يختلط فيها ما هو اقتصادي بالسياسي، لعل أبرزها ما يلي:

أولا: غياب الآليات اللازمة لتطوير العلاقات الاقتصادية (اتفاق تجارة حـــرة، اتفاقات ضريبية...) بسبب اتباع تركيا لفترة طويلة مبدأ عدم المشاركة في المنطقة العربية، انطلاقا من محاولة تماهيها الكامل مع أوربا سياسيا واقتصاديا.

ثانيًا: ارتياب خليجي من العلاقات التركيـ ـة الإسرائيلية التـــي بـــدأت فـــي منتصف التسعينيات؛ حيث يخشى البعض أن تكون أنقرة هي المعبر الذي تمر منه إسرائيل اقتصاديا وسياسيا إلى منطقة الخليج.

---

[1] السبعاوي، العلاقات الخليجية التركية: معطيات الواقع وآفاق المستقبل، ، مرجع سبق ذكره ، ص 235.

ثالثا: خشية دول الخليج من حدوث استقطاب اقتصادي داخل المنطقة، خاصة أن تنمية علاقات تركيا والخليج اقتصاديا يراها البعض خصما من الدور الإيراني في المنطقة.

رابعا: ثمة تيارات داخل تركيا تعارض الاستثمارات الخليجية، على اعتبار أنه توجه نحو المنطقة العربية قد يؤثر على المحاولة التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

خامسا: هناك مخاوف خليجية من قضية أن تطرح تركيا نفسها كدولة مائية في مواجهة الدولة النفطية الخليجية، ولعل ذلك بدا في مشروع أنابيب السلام الذي طرح تزويد دول الخليج بمياه تركية بواسطة أنابيب تمر عبر مجموعة من الأراضي من بينها إسرائيل.

ورغم العوامل السابقة فيمكن القول إن الفترة الحالية تشهد رغبة من قبل الطرفين لتعزيز العلا قات الاقتصادية، ورفعها لمستوى المصالح الأمنية والسياسية بينها، وفي هذا السياق من المهم الإشارة إلى التوجه الإماراتي إلى السوق التركية؛ حيث تنوي شركة دبي القابضة استثمار 5 مليارات دولار أمريكي في مشروعات في تركيا خلال السنوات القادمة.

ومن هذه المشروعات ما أ علن عنه في شهر أكتوبر الماضي عن إقامة مشروع دبي تاور في إستانبول بكلفة 500 مليون دولار، كما سيتم الإعلان عن مشروعات أخرى في الفترة القادمة . وتعتبر الإمارات بهذه الاستثمارات في المرتبة الثالثة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا بعد الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة.

وفي سياق تعميق الروابط الاقتصادية بين تركيا والخليج وتجاوز معادلة النفط مقابل الماء، شهد العام الحالي (2005) تحركا مكثفا من حكومة أنقرة، فقد زار رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي منطقة الخليج، حيث عقد اتفاقيات ثنائية مع البحرين، منها اتف اقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل ورأس المال لتوفير البيئة الاقتصادية

الملائمة لاستقطاب وتدفق رؤوس الأموال فيما بينهما ،كما وقعت دول مجلس التعاون وتركيا في مايو 2005 في العاصمة البحرينية المنامة، اتفاقية إطارية لإقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين، والتي تهدف إلى تطوير العلاقات بين الجانبين ويتوقع أن يشهد العام القادم مفاوضات للإسراع في إقرار الاتفاقية . ويرى خبراء اقتصاديون خليجيون أن هذه التحركات تكتسب أهمية كبيرة، خاصة أنها تأتي في وقت تعافى الاقتصاد التركي من بعض الأزمات المالية على يد حكومة حزب العدالة والتنمية ذات التوجهات الإسلامية[1].

ورغم الظروف المواتية لتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين وسعي الطرفين لذلك، يظل أن هناك معوقات أساسية، منها أن بعض التيارات داخل تركيا ترفض دخول المال الخليجي، ولعل مشروع دبي تاور في إستانبول تعرض لهجوم إعلامي في بعض الصحف التركية، خاصة أن التراكم العلماني الطويل والتوجه نحو أوربا خلق جفوة نفسية لدى بعض الأتراك تجاه العرب واستثماراتهم.

ولكن يظل أن نمو العلاقات الاقتصادية التركية –الخليجية يحتاج إلى مستلزمات أساسية لا بد من وجودها حتى تنمو العلاقات، كما يلي[2]:

- الاحتياج لبنية أساسية متطورة للتبادل التجاري وخصوصا تطوير وسائل النقل التي تعد باهظة في الوقت الحاضر؛ إذ يمكن النظر في إقامة خطوط سكك حديدية تمتد من دول مجلس التعاون إلى تركيا.

- إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الطرفين، ويمكن توسيع اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوربي المزمع توقعيها لتشمل تركيا، لا سيما أن الأخيرة سوف تنضم إلى الاتحاد الأوربي في المستقبل، كما أن أسواقها مفتوحة مع دول الاتحاد ضمن اتفاقيات الشراكة.

---

(1) بامير، المنسق العام لمركز الدراسات الإستراتيجية والأوروآسية في أنقرة، أمن الطاقة التركي: مرجع سبق ذكره،ص 285.

(2) المرجع السابق ، ص291.

- توقيع اتفاقيات منع الازدواج الضريبي وتشجيع إقامة مشروعات مشـــتركة وخصوصا في القطاع الخاص في كل من المجموعة الخليجية وتركيا، وهذا يعني الاستفادة من وضع تركيا في الاتحاد الأوربي لتسويق هذه المنتجات.

تشكيل مجلس للتعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون وتـ   ركيا يسهم فيه القطاع الخاص ويجتمع بشكل سنوي للبحث في أوجه العلاقة ومواجهة المشكلات.

ويتبقى أن الصيغة الاقتصادية والتجارية هي الأداة الرئيسية التي تعود بتركيـــا للمنطقة بعدما ابتعدت عنها؛ فالأتراك يدركون أن إمكانيـــاتهم الاقتصـــادية تلائـــم المنطقة أكثر من غيرها، فـ ي المقابل فإمكانيات تركيا الاقتصادية قد تكـــون منفـــذا للفوائض المالية الخليجية التي تبحث عن فرص استثمار آمنة.

الفصل الخامس

أهمية تركيا السياسية

1.5 العلاقات السياسية بين تركيا والعرب

رغم أن الأتراك والعرب عاشوا معاً مدة تزيد عن أربعة قرو ن في ظل دولة واحدة هي الدولة العثمانية، ورغم المصالح المشتركة التي تـربطهم فـي العصـر الحديث بحكم الجوار الجغرافي وعوامل الثقافة والدين والتاريخ، إلا أن العلاقـات التركية- العربية ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى كانت تشوبها القلـق والسـلبية والشك، وكانت الرؤية المتبادلة بين الأتراك والعرب في مقدمة العوامل التـي أدت إلى انغلاق كل طرف عن الآخر، إلى حد جهل كل طرف بالآخر[1].

فالعرب تآمروا في الحرب العالمية الأولى مع القوى الاسـتعمارية لتفكيـك الإمبراطورية العثمانية وأدى ذلك في النهاية إلى وقوع العرب أنفسهم تحت الهيمنة الغربية، في المقابل يـ رى العرب ولا سيما في المشرق العربي أن الوجود العثمـاني (التركي) في الوطن العربي كان استعماراً تحت شعار الدين الأمـر الـذي مهـد الطريق حضارياً وتقنياً للاستعمار الأوروبي . أي أن الخبرة التاريخية للعلاقات بين الجانبين مغلفة بالمرارة كما أنها وقعت فريسة تفسيرات تاريخية متناقضة [2] وحسب الجنرال التركي المتقاعد شادي إرغوفنتش فإن البلاد العربية مازالت بعيـدة عـن تركيا. وتركيا مازالت غير مهتمة بالبلاد العربية[3].

في البعد السياسي التاريخي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى انطلقـت النخب التركية الحا كمة في سياساتها تجاه الدول العربية من أنها تقدم نموذجاً سياسياً طورته خصيصاً ليناسب التطور السياسي والعقائدي والاقتصـادي فـي المنطقـة العربية، وقد تحكم بالنظرة التركية تجاه الدول العربية خيار تركيـا الاسـتراتيجي المرتبط بالغرب، فقد كانت تركيا أول دولة إسلامية تـ عترف بإسرائيل فـي 28 آذار عام 1949 وأقامت علاقات دبلوماسية معها عام 1950، وفي إطار دورهـا فـي الأحلاف العسكرية (الأطلسي 1952- بغداد 1955- السـنتو 1959) كثيـراً مـا مارست تركيا سياسة تجاه الدول العربية قوامها التوتر والضغط، كما حـدث عـام 1957عندما حشدت قواتها العسـ كرية على الحدود السورية الشمالية فـي أعقـاب المطالبة الواسعة في سورية بالوحدة مع مصر، وتكررت هذه المواقف فـي أثنـاء إنزال القوات الأمريكية في لبنان بنقل هذه القوات من قاعـدة إنجرليـك التركيـة

---

(1) الكيلاني ، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية، مرجع سابق،ص ص68-69.

(2) هيل ،العوامل الاقتصادية في العلاقات العربية-التركية،مرجع سبق ذكره،ص ص70-84.

(3) أرغوفنتش، شادي ، الأمن التركي والشرق الأوسط، الدراسات الفلسطينية،العدد26، 1996،ص ص 97- 105.

مباشرة وكذلك وقفت إلى جانب فرنسا ضد الجزائر في الأمم المتحدة عام 1958[1] في حين لم تنظر تركيا إلى مسألة إقامة علاقات إيجابية مع الدول العربية سواء في إطار المصالح الإقليمية أو الانتماء الحضاري إلا مع بروز عاملين:

1-الأزمة القبرصية بعد عام 1974 حيث وجدت تركيا نفسها في عزلة دولية في صراعها مع اليونان في الجزيرة بعدما وقفت معظم الدول الغربية إلى جانب اليونان.

2-بروز دور النفط في السبعينات وتأثيره على السياسة الدولية وقد تزامن ذلك مع أزمة اقتصادية كانت تركيا تشهدها.

في نهاية الستينات تميزت السياسة التركية تجاه الدائرة العربية والإسلامية بعدة سمات أهمها:

1- عدم التدخل في النزاعات العربية، وكذلك في الصراعات الإقليمية كالحرب العراقية الإيرانية.

2- التوجه نحو إقامة علاقات إقليمية متوازية مع الدول العربية على غرار علاقاتها مع إسرائيل وإيران.

وكانت سورية الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة إذ أنها لا تعترف بالسيادة التركية على لواء اسكندرون (هتاي) الذي سلبته تركيا بالاتفاق مع فرنسا عام 1939 [2].

3- تأييد المواقف الفلسطينية خاصة بعد حرب 1967 في قضية الصراع مع إسرائيل من خلال التأكيد على ضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية وبخاصة القرار 242، اتباع سياسة إيجابية في هذا السياق بعد انضمامها لعضوية منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1976.

ورغم هذا التطور في السياسة التركية تجاه العالم العربي إلا أن العلاقات التركية- العربية بشكل عام ظلت في دائرة الشك والسلبية ويعود الأمر بالدرجة الأولى إلى أن البعد الغربي ظل حاضراً بقوة في سياسات تركيا الأمنية العسكرية والاقتصادية الأمر الذي جعل الطرف العربي ينظر إلى هذه السياسة بعين الشك والحذر والقلق.

إلا أن هذه المعادلة تعرضت للاهتزاز مع اهتزاز موقع تركيا في الإستراتيجية الغربية، أثر انهيار الاتحاد السوفيتي. وحرب الخليج الحدث الأساس

(1) السماك ،محمد ، العرب والأتراك في عالم متغير، بيروت مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1993 ص81.

(2) سياري ،صبري ، تركيا والشرق الأوسط في التسعينات، الدراسات الفلسطينية- العدد 31 صيف 1997 تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية- بيروت. ص29.

الذي مهد الطريق لسياسة تركية أكثر فعالية في العالم العربي، حيث تخلت تركيا عن سياستها الانكفائية والحذرة في الشرق الأوسط لصالح القيام بدور إقليمي أكثر فعالية.

وقد عبر الرئيس أوزال عن التوجه المستقبلي لبلاده أثناء حرب الخليج بالقول: "بعد انتهاء هذه الحرب لن يعود الشرق الأوسط إلى ما كان عليه إذا ما أخذنا في الاعتبار كل الحقائق التاريخية في المنطقة، فقد يكون بإمكاننا جلب السلام إلى المنطقة وأرى أن على القوة الأخرى من خارج المنطقة أن تسهل لنا هذه المهمة... نحن مستعدون لتنفيذ كل المشاريع التي تعيد بناء المنطقة اقتصادياً مثل مشاريع تنمية الموارد المائية بما فيها طريق إيصال مياه الأنهار التركية إلى شبه الجزيرة العربية في خطوط أنابيب تسير جنباً إلى جنب مع أنابيب النفط والغاز سيعتمد هذا التعاون الاقتصادي على إنشاء صندوق نقد من شأنه تسهيل عملية التنمية الاقتصادية، ويمكن إنشاء هذا الصندوق بالاعتماد على نسبة مئوية معينة من الفوائد النفطية إلى جانب مساهمات من الدول العربية الغنية"[1].

ويمكن القول إن السياسة التركية في التسعينات تجاه العالم العربي والإسلامي انطلقت من قضايا ومسائل محددة أهمها:

1- إن انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي حوّل دور تركيا كرأس حربة أطلسية في مواجهة الاتحاد السوفياتي السابق إلى دور أكثر أهمية وشمولية وتعقيداً في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط نحو التطلع إلى دور دولة إقليمية محورية تتوسط هذه الأقاليم الجغرافية المهمة.

2- إن حرب الخليج الثانية بظروفها والنتائج التي أفرزتها جعلت تركيا عنصراً أساسياً وجزءاً لا يتجزأ من لعبة الأمم في الشرق الأوسط وذلك من خلال عوامل المياه والنفط والأمن والأقليات القومية، خاصة الأقلية الكردية منها في شمال العراق ونشوء نواة كيان كردي فيه يمس مباشرة الوضع الجيوأمني لتركيا.

3- إن بدء مفاوضات التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل واعتراف معظم الدول العربية بدولة إسرائيل واحتمالات التوصل إلى اتفاق سلام بين سورية ولبنان من جهة وإسرائيل من جهة ثانية يتيح لتركيا تجاوز الكثير من الحذر والحساسيات في علاقاتها الشرق أوسطية وبخاصة العربية منها التي تعتقد أن تركيا متحيزة لإسرائيل.

4- إن النظام الشرق أوسطي الجديد المحتمل، هو نظام محكوم بالغلبة الإسرائيلية

(1) ثابت، مصطفى بن عبد الحميد ، العلاقات العربية- التركية بعد حرب الخليج: الطموحات الإقليمية والخيار الاستراتيجي الأطلسي، الفكر الاستراتيجي العربي العدد 41 تموز 1992 ص107- 121.

وبكونه امتداداً للنظام العالمي الجديد المحكوم بالسيطرة الأميركية، وبالتالي فإن حجم الدور التركي في النظام الشرق الأوسطي الجديد محكوم إلى حد بعيد بالإستراتيجية الأميركية- الإسرائيلية[1] ، ومحكوم أيضاً بمدى تدعيم تركيا علاقاتها مع إسرائيل وأمريكا خصوصاً على الأصعدة الأمنية والعسكرية والاستراتيجية.

5-تركيا بدورها شهدت تغييرات متسارعة في الداخل أهمها صعود التيار الإسلامي إلى الواجهة السياسية التركية، ويحظى بتأييد جماهيري كبير ويحتل المرتبة الأولى في الانتخابات البلدية والنيابية التي جرت في أعوام 1995- 1996، وهذا العامل المستجد في الداخل التركي لابد أن يكون له اعتبار ووزن في السياسة الخارجية التركية حيث يعمل التيار الإسلامي جاهداً للارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية.

وتمثل التسعينات عهد تحول في علاقات تركيا بالشرق الأوسط والغرب، في إدراك تركيا أنها تبتعد أكثر فأكثر عن أوروبا سياسياً مقابل الإحساس بإعادة اكتشاف ذاتها ضمن دائرة تشمل البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى وإيران والعالم العربي وباتت فئات واسعة من النخبة الفكرية والسياسية والعسكرية في المجتمع التركي ترى أن الاتجاه نحو المنطقة العربية لا يجب أن يقتصر على ما تحدده الاستراتيجية الغربية لأن ذلك يضعف الدور التركي ولا يقويه ويجعله دوراً تابعاً وعميلاً[2]. انطلاقاً من مسائل الأمن اتجهت تركيا بعد حرب الخليج إلى القيام بدور مؤثر في رسم تفاعلات المنطقة في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، وقد شهدت العلاقات التركية مع عدد من الدول العربية الخليجية والمغاربية ومصر والأردن تطورات إيجابية في مجالات التجارة والنقل والرساميل والصناعات والمشاريع الاقتصادية. شهدت العلاقات التركية- العربية توترا متزايداً بسبب مشاكل قديمة متجددة فرضها الثابت الجغرافي والحدود المشتركة والاتفاقات الدولية التي رسمت الحدود بين هذه الدول بعد الحرب العالمية الأولى وتتمثل أهم القضايا الإقليمية التي تتناول العلاقات تركيا بالدول العربية:

1.1.5 قضيتا لواء الاسكندرونة والموصل

لا تزال مشكلة لواء الاسكندرونة إحدى المشاكل القائمة بين سورية وتركيا والتي تطفو إلى السطح من وقت إلى آخر، وتلقي بظلالها على العلاقات بين البلدين، وترجع مشكلة لواء الاسكندرونة إلى 1921/10/20 عندما أقرت فرنسا وتركيا في اتفاقية أنقرة لتخطيط الحدود بين سورية وتركيا بإقامة نظام إداري خاص لمنطقة اللواء علماً أن فرنسا كانت أقرت في وثيقة رسمية عام 1920 بتبعية اللواء

(1) نور الدين محمد ، ، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات، لندن،1997،ص ص233- 244.

(2) خليفة،محمد ، تركيا وأزمة الخليج، مستقبل العالم الإسلامي،العدد2،ربيع 1991،ص ص131- 140.

لسورية. وشكلت اتفاقية أنقرة مدخلاً لقيام تركيا بتوسيع حدود النظام الإداري الخاص، وتقديم التسهيلات للأتراك منها جعل اللغة التركية لغة رسمية في اللواء وتضخيم الوجود السكاني التركي فيه، وفي إطار خطة لفصل اللواء عن سورية وضمه إلى تركيا عقدت الأخيرة سلسلة من الاتفاقيات مع فرنسا منها اتفاقية أنقرة للصداقة وحسن الجوار في 1926/5/30، واتفاقية أخرى للغرض نفسه في 1926/6/22، وفي عام 1938 أجرت تركيا بالتنسيق مع فرنسا انتخابات في اللواء زورت نتائجها وبموجبها حققت الأقلية التركية أغلبية في المجلس الأعلى لإدارة اللواء، وقد فاز الأتراك بـ 22 مقعداً والعرب السوريون بـ 18 مقعداً، وفي العام نفسه اجتاحت القوات التركية اللواء دون أن تتحرك فرنسا (الدولة المنتدبة على سورية)ضد الاجتياح التركي . وهكذا تآمرت فرنسا وتركيا على سلخ اللواء عن سورية فقد وقع البلدان في 1939/6/23 اتفاق الضم الذي أدخل اللواء بموجبه في السيادة التركية وأصبح يعرف باسم "هاتاي"[1].

سورية لم تقبل بضم اللواء إلى تركيا ولا تعتبر قضية اللواء انتهت، فحتى الآن لا يزال موقع اسكندرون يظهر على الطوابع والخرائط السورية . إلا أن ظروف الصراع مع إسرائيل وعدم رغبة سورية في تشتيت جهودها وتوسيع جبهات المعركة جعلها تؤجل هذا الملف . وإذا ما توصلت سورية إلى اتفاق سلام مع إسرائيل فإنه يتوقع أن تبدأ سورية بفتح ملف اللواء مع تركيا[2].

وفي مؤتمر نظمه معهد السلام الأمريكي في واشنطن عام 1994 وشارك فيه خبراء من سورية وتركيا والولايات المتحدة أعلن السوريون المشاركون في المؤتمر عن رغبتهم في تجديد المطالبة بلواء اسكندرونة عن طريق الأمم المتحدة وقد أبدت تركيا ردوداً غاضبة تجاه الإعلان السوري هذا ، بل أعلنت تركيا أن سورية تحتل مناطق حدودية تقدر بنحو خمسين كيلو متراً على طول الحدود بين البلدين[3] وخلال الأزمة السورية التركية الأخيرة عادت قضية لواء اسكندرونة لتطرح نفسها كقضية خلافية بين البلدين وقد طلبت تركيا من سورية التوقف عن المطالبة بحقوقها في اللواء . وفي 1998/10/19 وجه الرئيس التركي سليمان ديمريل خطاباً من لواء اسكندرونة حذر فيه سورية من أي مطالبة باللواء، وذكرت مصادر تركية آنذاك أن تركيا تسعى إلى الحصول على تعهد سوري باعتراف بالسيادة التركية على لواء اسكندرونة[1].

---

[1] زرقة ، قضية لواء الأسكندرونة ،مرجع سبق ذكره،ص 475.

[2] المدني، سليمان ، تركيا اليهودية،دمشق،دار الأنوار،1998، ، ص220.

[3] المرجع السابق ، ص224.

[1] الحياة اللندنية العدد 12889، 18حزيران 1998.

أما بالنسبة لمشكلة الموصل فعلى الرغم من مرور 70 سنة على توقيع تركيا اتفاقية بشأن تبعية الموصل للسيادة العراقية إلا أنها مازالت موضع جذب لأنقرة في اتجاه اعتبارها منطقة انتزعت منها . فمع انهيار العراق إثر حرب الخليج الثانية بدأت بعض الأوساط التركية تتحدث عن مصالح حيوية لتركيا في شمال العراق . ورغم نفي أنقرة الرسمي وجود أطماع تركية في هذه المنطقة إلا أن جملة سلوكيات أنقرة والتصريحات الغامضة للمسؤولين الأتراك بشأنها تؤكد غير ذلك، ففي 6 تموز 1994 كشفت صحيفة (حريت) التركية عن خطة كان أعدها الرئيس التركي الراحل أوزال لتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات : عربية وكردية وتركمانية، وحسب هذه الخطة يمكن تأسيس فيدرالية تركية مع الدويلة الكردية والتركمانية أي ضم منطقة الموصل وكركوك الغنية بالنفط، كما أن الحزب القومي التركي المتطرف يتمحور أحد مطالبه حول ضم شمال العراق إلى تركيا باعتباره جزءاً من تركيا اقتطع منها تحت الضغط البريطاني لذا يؤكد ضرورة استعادته.

وقد طالب الرئيس التركي سليمان ديميريل صراحة في 1995/5/3 بإعادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق، و (استرداد) إقليم الموصل[2] ، ولوحظ بعد حرب الخليج الثانية اتساع حدة نطاق العمليات العسكرية التركية في شمال العراق . ومنها عملية فولاذ 1997 في الفترة من 1997/5/14 إلى 1997/6/21 حيث وصلت القوات التركية في يومها العاشر إلى مشارف الموصل، فضلاً عن أن هذه العمليات وما تبعها من عمليات كعملية "فجر" في أيلول عام 1997 كانت مقدمة لإعلان المنطقة الأمنية التركية في شمال العراق في 1997/10/22 على امتداد الحدود العراقية التركية ولعل هذا السلوك دفع بالكثيرين إلى التساؤل هل رماد حرب الخليج الثانية وانهيار العراق أنضجا المطالبة التركية بشمال العراق، تلك المطالبة التي لم تتوقف منذ مؤتمر فرساي عام 1919.

2.1.5 المشكلة الكردية

تعد المشكلة الكردية واحدة من تلك المشكلات المتشعبة والمعقدة في الشرق الأوسط، لأسباب جغرافية تتعلق بتوزع الأكراد بين ثلاث دول كبيرة في المنطقة في العراق وإيران وتركيا . مع وجود أعداد منهم في سورية ولبنان وأرمينيا وأذربيجان. وكذلك لأسباب أمنية، فالمشكلة الكردية لا تخص الأكراد وحدهم بل تخص الدول والشعوب التي يعيش الأكراد بينهم تاريخياً، وقد تحولت المشكلة الكردية من مشكلة محلية إلى مشكلة إقليمية تهم العراق وسورية، وإيران وتركيا،

---

[2] معوض ،جلال ، عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية، المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،العدد227، 1998، ص40 .

كما أضحت لها أبعاد غربية، كأولوية أمنية غربية (أمريكية) في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد رعاية واشنطن لاتفاق المصالحة الأخير بين مسعود البارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني وجلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، وقد تحفظت أنقرة تجاه الاتفاق المذكور ورأت فيه نواة لقيام دولة كردية في كردستان العراق ورغم أنه لا توجد إحصائيات دقيقة حول عدد السكان الأكراد، إلا أن الإحصائيات على تباينها تشير إلى أن عددهم يبلغ نحو 20 إلى 30 مليون نسمة وبذلك يشكلون أكبر أقلية قومية محرومة من كيان خاص بهم . وأكبر نسبة للأكراد هي في تركيا، وتشير المصادر الكردية إلى أن عددهم في تركيا يتراوح بين 16 و 18 مليون نسمة في حين تشير المصادر المحايدة إلى أن عددهم يتراوح بين 10 و 12 مليوناً فيما تقول المصادر التركية الرسمية أن عددهم لا يتجاوز ستة ملايين [1] ، وتبلغ نسبة مساحة كردستان تركيا نحو ربع المساحة الإجمالية لتركيا ومعظم الأكراد في تركيا يسكنون ثلاثة عشرة ولاية في جنوب شرق الأناضول ويعيش نحو مليون كردي في غرب الأناضول إما هجروا قسراً أو هاجروا طلباً للعمل والرزق[2].

ورغم أن مشكلة تقرير مصير الشعب الكردي في تركيا أثيرت في اتفاقية سيفر 1920 بين تركيا والحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، حيث نصت البنود 62 و 63 و 64 من الاتفاقية المذكورة على إقامة كيان قومي كردي في جنوب شرق تركيا، يحصل الشعب الكردي -حسب الاتفاقية- بعد خمس سنوات من قيام هذا الكيان على استقلاله، بموجب استفتاء تشرف عليه عصبة الأمم، إلا أن الزعيم التركي أتاتورك نجح في إبدال بنود اتفاقية سيفر المذكورة بمعاهدة لوزان عام 1923 التي تجاهلت الحقوق القومية الكردية المنصوصة في اتفاقية سيفر[3].

ومنذ ذلك الوقت حاولت تركيا وما زالت إنكار الهوية القومية للشعب الكردي في تركيا بشتى الوسائل السياسية والقانونية والأمنية وقد سمتهم بـ "أتراك الجبال" إلا أنه وعقب حرب الخليج وانحسار السلطة المركزية العراقية عن شمال العراق وجدت تركيا نفسها متورطة في المسألة الكردية بعد أن قفزت هذه المسألة إلى واجهة الأحداث التركية في الداخل والخارج وأضحت مدرجة في جدول أعمال السياسة الداخلية والخارجية التركية . ففي الداخل تصاعدت حدة عمليات حزب العمال الكردستاني PKK الذي يخوض حرباً دموية ضد الدولة التركية منذ آب عام 1984، وقد وصلت ضحايا هذه الحرب من الجانبين إلى نحو ثلاثين ألف قتيل وفي

---

(1) الموصلي، منذر ، عرب وأكراد، رؤية عربية للقضية الكردية، ،دمشق،دار العلم،الطبعة الثانية،1991،ص ص67- 81.

(2) عيسى ،حامد محمود ،المشكلة الكردية في الشرق الأوسط،مكتبة مدبولي، القاهرة،1992، ص372- 373.

(3) دلي، خورشيد ، القضية الكردية، مجلة العلوم الاجتماعية مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت،المجلد22، 1994،ص ص202- 210.

الخارج أسفرت التطورات اللاحقة لحرب الخليج عن ظهور نواة دويلة كردية في شمال العراق حيث تخشى تركيا من انسحاب آثار هذه الدويلة مستقبلاً على أكراد تركيا.

ورغم أن تركيا شاركت في قوات الحماية الدولية " التي تركزت في قاعدة انجرليك التركية في عام 1991 بهدف حماية أكراد العراق من هجمات محتملة ضدهم من قبل نظام صدام حسين، وحرصت تركيا على تبني سياسة أكثر مرونة وانفتاحاً من قبل إزاء الأكراد في مناطقها الجنوبية - الشرقية، فقد أقر البرلمان التركي 1991 مشروع قانون "مكافحة الإرهاب" الذي نص على إلغاء القانون رقم 2932 الصادر عام 1982 بشأن حظر الحديث باللغة الكردية، وإلغاء المواد 141-142- 163من القانون الجنائي المتعلق بالجرائم الأيديولوجية، والمقصود بذلك إنشاء أو الانتماء إلى عضوية أحزاب دينية أو يسارية[1] .

إلا أن هذه السياسة لم تؤد إلى نتائج مرضية فقد تفاقمت المشكلة الكردية في الداخل التركي أكثر فأكثر ووسعت المشكلة دائرة الانقسام بين الأحزاب التركية والجيش، وأرخت بظلالها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وباتت الحرب ضد حزب العمال الكردستاني تكلف الخزينة التركية سنوياً نحو 10 مليارات دولار[2].

خارجياً أدت هذه المشكلة إلى مزيد من التوتر في العلاقات مع سوريا وإيران حيث تتهم تركيا هاتين الدولتين بدعم حزب العمال الكردستاني في حربه ضد الدولة التركية، كما أن الاجتياحات العسكرية التركية المتكررة لشمال العراق بهدف ضرب مواقع الحزب المذكور وتوجه أنقرة إلى إقامة منطقة أمنية في شمال العراق على امتداد الحدود العراقية - التركية أدى إلى التوتر في العلاقات التركية مع سورية بالدرجة الأولى والعراق وإيران بالدرجة الثانية خاصة بعد أن ربطت أنقرة بين مشكلة الأمن "الإرهاب" والتوصل إلى اتفاقية مع سورية والعراق بشأن مياه نهري دجلة والفرات وكذلك توطيد علاقاتها العسكرية مع إسرائيل من خلال عقد سلسلة اتفاقيات عسكرية معها، وجاءت الأزمة التركية السورية الأخيرة في تشرين الأول عام 1998 والتي انتهت بتوقيع اتفاقية أضنة بين البلدين في التاسع والعشرين من الشهر نفسه ومن ثم اختطاف تركيا لزعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان في منتصف شباط 1999 من العاصمة الكينية نيروبي وما تبع ذلك من ردات فعل كردية غاضبة داخل تركيا وكذلك في العواصم الأوروبية والآسيوية ضد المصالح التركية إضافة إلى مطالبة دولية واسعة بإيجاد حل سلمي للمشكلة الكردية في تركيا، هذه الأمور وغيرها أظهرت عمق المشكلة الكردية في تركيا

[1] معوض ،جلال عبد الله ، تركيا والأمن القومي العربي، السياسة المائية والأقليات، مرجع سبق ذكره، ص92- 124.

[2] عوني، درية ، عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية- التركية، المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد117، 1998 ص41.

وارتباطها بالسياسة الخارجية لتركيا وعلاقاتها الإقليمية والدولية.

وفي الواقع أضحت هذه المشكلة ملفاً دائم التوتر في العلاقات التركية الخارجية ليس مع سورية والعراق وإيران فحسب بل مع أرمينيا وروسيا واليونان وقبرص وألمانيا وهولندا إضافة إلى عدد من الدول الأوروبية الأخرى . حيث تصر أنقرة على القول إن المشكلة هي من صنع الخارج وإنها مشكلة "إرهاب" في حين أنها في جوهرها مشكلة تركية داخلية مزمنة يعود تاريخها لأكثر من ثلاثة قرون عندما كانت ولايات كردستان داخل الدولة العثمانية تتمتع بأشكال من الحكم المحلي والذاتي فيما تنكر الحكومات التركية المتتالية منذ 1923 وحتى الآن هذه المشكلة[1].والسياسة التركية تجاه المشكلة الكردية تبدو متناقضة، ففي الوقت الذي لا تعترف فيه تركيا بوجود مشكلة كردية في تركيا وتتبع ضدهم أشد الأساليب العسكرية في الداخل، تقوم بدور الحماية لأكراد العراق وتقيم مع الفصائل الكردية في شمال العراق أشكالاً من التعاون الأمني والسياسي، وترعى جهود الوساطة السلمية بين الفصيلين الكرديين المتحاربين الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني.تهدف تركيا من وراء هذه السياسة أولاً إلى تحييد أكراد العراق إزاء المشكلة الكردية في تركيا، بل وتجيير هؤلاء ضد حزب العمال الكردستاني خاصة في ضوء الخلافات العميقة بين هذا الحزب والحزب الديمقراطي الكردستاني، وثانياً: استخدام الورقة الكردية كعامل ضغط ضد جيرانها الجنوبيين للقيام بدور إقليمي.لكن الثابت في السياسة الخارجية التركية أن أنقرة ترفض قيام دولة كردية مستقلة في العراق وتلتقي توجهاتها هذه مع توجهات إيران والعراق وسورية في رفض قيام دولة مستقلة للأكراد، ومن هنا تكرر تركيا مبادئ سياستها تجاه العراق القائمة على تمسك تركيا بوحدة أراضي العراق وسيادته . ومعارضتها أية محاولة لإقامة دولة كردية في شمال العراق[2].

الأبعاد الكردية في السياسة التركية تجاه سورية والعراق أضحت قوية، وبسببها تتعرض العلاقات التركية السورية إلى توتر مستمر، فتركيا تتهم سورية بدعم حزب العمال الكردستاني ويطلق مسؤولوها في العديد من المناسبات التهديدات ضد سورية في حين تنفي سورية الاتهامات التركية وتبدي المرونة والهدوء تجاه التهديدات والتصريحات الاستفزازية للعديد من المسؤولين الأتراك.

ورغم المحاولات المتبادلة من الجانبين لتسوية الخلافات وتصحيح الأجواء وبدء

(1) زكي ،محمد أمين ، تاريخ الدول والإمارات الكردية في العهد الإسلامي،دار الحكمة،القاهرة،1988، ص ص276- 436.

(2) الكيلاني، تركيا والعرب ،مرجع سبق ذكره،ص ص60- 61.

مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين، وكان آخرها زيارة معاون وزير الخارجية السوري عدنان عمران إلى أنقرة في تموز 1998 إلا أن هذه المحاولة وغيرها من المحاولات السابقة لم تنجح في تصحيح الأجواء السلبية بين البلدين . خاصة في ظل إصرار تركيا على ربط موضوع المياه بمشكلة "الإرهاب" وتوطيد تحالفها العسكري مع إسرائيل، وكانت سورية وتـ ركيا وقعتا اتفاقات في عامي 1992- 1993 بشأن أمن الحدود بين البلدين [1] وفي الواقع ستظل المشكلة الكردية حاضرة في السياسة التركية تجاه دول الجوار العربي (سورية والعراق) ما بقيت هذه المشكلة دون حل، وبتقديري مهما ذهبت تركيا في إنكار هذه المشكلة الداخلية فإن ذلك لن يكون حلاً لها على المدى المنظور، وما لم تتجه تركيا إلى التعاطي الإيجابي مع مشكلتها الكردية، والاستمرار في محاولة تصديرها إلى الخارج فإن هذه المشكلة سوف تسبب المزيد من التدهور في علاقات تركيا مع دول الجوار الجغرافي فضلاً عن أنها ستظل عقبة كبيرة تمنعها من القيام بدور إقليمي سواء تجاه الشرق الأوسط أو آسيا الوسطى وحتى أوروبا.

2.5 علاقات تركيا الدولية وتأثيرها على العلاقات العربية

1.2.5 العلاقات التركية الأوروبية:

لقد كان الارتباط بحلف شمال الأطلسي الركيزة الأساسية لتركيا في أوروبا خلال العقود الماضية ، وقد أضطلع الحلف بوظيفتين بالنسبة إلى تركيا،

الأولى : تأمين ضمانات الدفاع الحيوية في مواجهة توسع سوفيتي محتمل، ولم يكن من الصعب التكهن بخطورة التوسع السوفيتي بأنه يمثل خطرا واقعيا بعد غزو الاتحاد السوفيتي لأذربيجان الإيرانية في الأربعينيات ، ومن ثم غزو أفغانستان.

الثانية: هي أن التهديد السوفيتي المزعوم أوجد المبرر المنطقي لإدخال تركيا في قلب الهموم الأمنية لغرب أوروبا ، وكان هذا التدخل كافيا بالنسبة لتركيا للتموضع في النسيج الأوروبي الواسع تحت نظر أمريكا وأوروبا ، لذلك فأن انهيار المحرك الأيديولوجيللمشروع السو فيتي أثار الأسئلة عن مدى انخراط تركيا في الشؤون الأوروبية.

إن التشكيك في انسجام الاقتصاد التركي مع المعايير الاقتصادية لأوروبا الغربية هو أحد المشاكل التي تقف حائلا دون الأستجابه لطلب تركيا العضوية في

---

[1] نور الدين ، العلاقات التركية-السورية، مرجع سبق ذكره ،ص ص30- 32.

السوق الأوروبية المشتركة ، وقد ازدادت هذه المشاكل تعقيد عقب سقوط جدار برلين و ظهور الدول المستقلة الجديدة في أوروبا الشرقية، ويبدو أ، مسألة البت في عضوية تركيا لم تعد على جدول الأعمال الأوروبي الذي يولي أهمية أكبر للمشاكل المطروحة في شرق أوروبا[1].

و هنالك من يرى بأن تركيا ستفشل في الحصول على مرتبة العضوية في الجماعة الأوروبية و إذا صحت هذه الرؤية فأن أحد العوامل الحاسمة في النمو الاقتصادي التركي سيتأثر تأثراً شديداً وقد يتعرض للتراجع، وهذا ما يطرح سؤالاً مهما ، ما هي العوامل الاقتصادية في المصلحة القومية التركية، هل هي العلاقات التجارية المباشرة مع الولايات الـ متحدة الأمريكية ، أم مع أوروبا الغربية أم مع دول حوض البحر الأسود مع الدول المستقلة التي قامت مكان الاتحاد السوفيتي،أو مع الشرق الأوسط .

إن الالتزامات التركية حيال أوروبا ستظل تحمل بعدا أمنيا ما دامت منظمة حلف شمال الأطلسي موجودة ، وحتى في حال ضمور حلف شمال الأطلسي فأن العلاقات الأمنية التي تترتب على مؤتمر الأمن و التعاون في أوروبا ستطلب تعاونا تركيا رئيسيا، فأن الاضطرابات الملازمة لجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق يقد ينطوي على تهديد فعلي للأمن في أوروبا ، وتركيا كونها قطاعا حيويا من بنية حلف شمال الأطلسي، ستحافظ على موقع مؤثر في شؤون الأمن الإقليمي،أن أوروبا الغربية تبحث إلى أي مدى يجب أن يذهب الاهتمام بمستقبل تركيا ، وما هي الأخطار المحتملة على تركيا ، وما هي المصالح الأمنية الأوروبية في علاقاتها مع تركيا بعد زوال الاتحاد السوفيتي[2].

لقد أعادت حرب الخليج طرح هذه القضايا ، فالحيوية السياسية لتركيا و التزامها بقضية الولايات المتحدة و حلف الأطلسي ز التحالف الدولي ، أثار التقدير وأعطيا وزنا لطلب تركيا ربط مصالحها بالمصالح الغربية، إلا أن نشاط تركيا المفرط وظهور مصالح مستقلة لها في العراق أثار انزعاج الدول الأ وروبية مثل

---

(1) نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات،مرجع سبق ذكره،ص ص177- 203.

(2)) نور الدين ،محمد ،القمة التركية الأولى: ارتجال وانقسام، شؤون تركية،العدد4152،أنقرة،ص31.

ألمانيا التي تعتبر نفسها معنية بجدول ألأعمال التركي في المنطقة ، حيث تـــرى أن دورا أكثر فاعلية لتركيا في الشرق الأوسط والجمهوريا ت الإسلامية الجديدة في أسيا الوسطى والقوقاز يدفع أوروبا إلى التورط في نزاعات تنطوي على مصالح محدودة بالنسبة لأوروبا ، ف في حقيقة الأمر كان احتواء التهديد السوفيتي من صلب جـــدول الأعمال الأوروبي، في حين أن مشاكل الشرق الأوسط الجديدة ليست كذلك والدليل على ذلك الدور الأوروبي المتواضع في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وبناء على ما سبق فأن مستقبل الدور الأمني لتركيا في أوروبا ستتوق ف في المقـــام الأول على طريقة صوغ أوروبا مصالحها في الأمد البعيد ، ومدى قـــدرة أوروبـــا لتطوير نظرتها إلى العالم الإسلامي ، والنقطة المهمة هنا أن الطبيعـــة الإســـلامية لتركيا لا تزال اعتبرا سلبيا في التفكير الأوروبي ، على الرغم من سلوكها المسؤول في العالم طول العقود الماضية ، فكما كان الرئيس التركي أوزال يردد دائما ، يتعين على أوروبا لأن تبدي اهتماما بتركيا ليس تجاوزا لطبيعتها الإسلامية بل بسبب هذه الطبيعة تحديدا ، إن تركيا مسلمة ، هو أمر يفترض أن يعزز انتماء تركيا لأوروبـــا لكون العضوية التركية توحي بتنوع ثقافي لأوروبـ ا يسهل التعامل الأوروبـــي مـــع الدول الإسلامية الأخرى، ويمكن تركا في هذه الحالة أن تساعد في ردم الهوة بـــين ثقافتين ، على أن تعزز في الوقت نفسه التزاماتها بالقيم السياسية الأوروبية[1].

ومن هنا ترى تركيا أن سياسة الإقصاء التي تتبعاها أوروبا ، أخذت تتحـــول إلى ما يـ شبه دفاع أوروبا عن مشروعها الثقافي المسيحي بالأساس، على نحـــو زاد باستمرار الإحباط التركي تجاه أوروبا وبخاصة فترة الثمانينات والتسعينيات ، فقـــد قدم أوزال التماسا في أبريل 1987م للعضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي وبعـــد ثلاثين شهرا من الدراسة أي في عام 1989 رفض الاتحاد الأوروبي طلبه وذكـــر أربعة أسباب لذلك :

أولا : أن الاقتصاد التركي ضعيف.

ثانيا : أنه لايمكن استيعاب عدد سكانها المتزايد.

[1] الشاهد ،جاسر ، السياسة التركية تجاه جمهوريات آسيا، السياسة الدولية ،العدد131،يناير1998،ص199.

ثالثا : عدم اهتمام تركيا بالحقوق الوطنية والمدنية بصورة جيدة.

رابعا : الاختلافات الثقافية بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك حاول الاتحاد الأوروبي الحفاظ على أمال النخبة الموالية لأوروبا في أنقرة من خلال إصدار دراسة في يونيو 1990م حصلت تركيا بموجبه على وضع عضو في الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي دون أن تتمتع بالحقوق السياسية للشراكة الكاملة ابتدأ من أول يناير 1996.

2.2.5 العلاقات التركية الإسرائيلية الأمريكية

تحتل تركيا أهمية كبيرة بالنسبة للمصالح الإسرائيلية الأمريكية في الوطن العربي، حيث أنها الدولة الوحيدة العضو في "حلف شمال الأطلنطي" التي لها حدود برية مع الوطن العربي، ومع دولتين من دوله الرئيسية، هما العراق ، وسوريا، وبها قواعد عسكرية لحلف شمال الأطلنطي والولايات المتحدة، عدا عن علاقات وطيدة مع إسرائيل، فضلاً عن أنها جزء منهم من "نظام شرق أوسطي"، تطمح إسرائيل والولايات المتحدة لإنشائه[1].

يمكن تمييز ثلاثة مراحل مرت بها العلاقات التركية الإسرائيلية الأمريكية، على النحو التالي كالتالي:

(1) منذ إعلان قيام دولة إسرائيل حتى حرب الخليج الثانية:

أدركت تركيا أبعاد ارتباطها الاستراتيجي بإسرائيل منذ نشأتها، فتعد تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل، في 1948، بعد أسبوع واحد من اعتراف الولايات المتحدة بها[2]وقد أشار الرئيس التركي الأسبق، عصمت إينونو، في 1949/11/1إلى الاعتراف بإسرائيل، بقوله : "لقد تم إنشاء علاقات سياسية مع دولة إسرائيل، التي ولدت حديثاً، ونأمل أن تصبح هذه الدولة عنصر سلام واستقرار في الشرق الأدنى".

---

(1) مسلم طلعت ،قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في مطلع القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 242.

(2) نوفل ميشال ،إعادة صوغ السياسة التركية والدينامية الجديدة التركية- العربية.. مستقبل العالم الإسلامي، قبرص، السنة الخامسة، العدد 15، ربيع 1995، ص 172.)

فقد تطورت هذه العلاقة، بشكل جيد، على كافة الأصعدة، فتم تبادل السف راء، وعقد اتفاق تجاري بين البلدين . وتم تنشيط العلاقات بين البلدين، بدءاً من زيـــارة السفراء إلى تبادل، وعقد اتفاق تجاري بين البلدين، بدءاً من زيارة المسؤولين إلى تبادل المساعدات الفنية، والخبراء، في مجـــال الأبحـــاث، وخصوصـــاً الأبحـــاث الزراعية.

في المجال الأمني تط ورت العلاقات، بموجب "اتفاقية الرمح الثلاثي"، المبرمـــة عام 1958 بين تركيا وإسرائيل وإيران . ونصت تلـــك الاتفاقيـــة علـــى تبـــادل المعلومات الأمنية، وعقد اجتماعات دورية بين رؤساء أجهزة استخبارات البلـــدان الثلاث، وبموجب هذه الاتفاقية أنشأ "الموساد" الإسرائيلي "مركزاً استخبارياً" فـــي تركيا، ازدهر نشاطه، بوجه خاص، في الأشهر القليلة الســـابقة لانقـــلاب أيلـــول 1980 في تركيا . ومقابل التدريبات، والمعونات التقنيـــة المقدمـــة، آنـــذاك، مـــن "الموساد" إلى هيئة الاستخبارات التركية (MIT)، كانت إسرائيل تستفيد من وضـــع تركيا، وعلاقاتها بالدول العرب ية، والإسلامية فـــي اختـــراق الحصـــار العربـــي المفروض عليها.

في المقابل كانت علاقة تركيا بالوطن العربي عدائية، ويتضح ذلـــك فـــي موقفها من عدوان 1956 على مصر، وتصويتها ضد استقلال الجزائر، في الأمم المتحدة، سنة 1957، ودورها في "حلف بغداد" وهو دور الفاعل المؤثر، وقيام ها بحشد قواتها العسكرية على الحدود العراقية، عند إطاحـــة ثـــورة تمـــوز 1958، بالنظام الملكي في العراق، وتغاضيها عن اســـتخدام الولايـــات المتحـــدة قاعـــدة "أنجرليك"، دون الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة التركية، أثناء التـــدخل الأمريكي في العراق، عام 1958 وتعبيرها عن قل قها من وحدة مصر وسوريا في أيلول 1961 [1].

(1) معوض، جلال عبد الله ، "العلاقات التركية - الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات"، شؤون عربية، القاهرة، العدد 88، ديسمبر/ كانون الأول، 1996، ص 127 و 129.

يتضح من هذا أن العلاقة بين تركيا وإسرائيل لم تكن عادية، منذ البدء، بل كانت علاقات في مجملها تمس عمق الأمن القومي العربي والإسلامي، على الرغم من بعض المواقف التركية، التي لم تكن ضد العرب، في فترة الستينات . فقد أخذت تركيا بعض المواقف الكلامية المعتدلة تجاه القضية الفلسطينية . ففي 1965/3/26، أكد وزير الخارجية التركي بأن علاقات بلاده بإسرائيل لن تتطور في اتجاه يخالف مصالح الأقطار العربية، وأن علاقات تركيا بإسرائيل طبيعية كعلاقاتها بالدول الأخرى.

بعد حرب 1967 كانت السياسة التركية إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي تقوم على أساس مبادئ ثابتة، تتعلق برفض اكتساب الأراضي باستخدام القوة، والمطالبة بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة، ووجوب تطبيق جميع قرارات الأمم المتحدة بشأن القدس.

على أن هذه التصريحات، التي لم تتجاور مرحلة الكلام، لم تواكب جهوداً من الحكومة التركية لاتخاذ مواقف صريحة مضادة لإسرائيل، بل إن هذا لم يحل بين تركيا وإسرائيل، ومواصلة علاقاتهما السياسية والاقتصادية، التي شهدت خلال هذه الفترة، نوعاً من "التعاون العسكري المحدود".[2]

وفي الثمانينات تأثر الاقتصاد التركي بفعل الحرب بين العراق وإيران، إيجابياً، حيث صارت تركيا الشريك التجاري الأول لكلا الدولتين، لكون تركيا نقطة عبور، ومصدراً للمنتجات، تناسب حاجتهما المتزايدة، خلال الحرب . إلا أن هذا لم يحل دون تقارب من نوع آخر بين تركيا وإسرائيل، حيث استمرت الاتصالات ا لسياسية بينهما رغم خفض مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، منذ عام 1956 إلى مستوى القائم بالأعمال . وقد اتخذت الاتصالات التركية الإسرائيلية، في تلك الفترة طابع الزيارات الخاصة غير الرسمية، حرصاً من جانب تركيا على عدم الإضرار بعلاقاتها المصلحية المتنامية مـ ع البلدان العربية، وبأسواقها التي تمد تركيا بما

---

(2) المرجع السابق، ص ص133-134.

يلزمها من عملات صعبة، سواء في تغطية تكلفة وارداتها النفطية، أو في مواجهة انخفاض تحويلات عمالها في الدول الأوروبية، أو في شراء قطع غيار للأسلحة الأمريكية لديها. فقد كان التعاون بين البلدين في مجالات معينة، كالتعاون الأمن الاستخباري، بعد غزو إسرائيل للبنان، عام 1982، وتهجير اليهود الإيرانيين إلى إسرائيل، إبان حرب الخليج الأولى.

فضلاً عن تطور العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، ومحاولة تركيا، في نهاية الثمانينات، إشراك إسرائيل في مشروع إقليمي ضخم، هو "مشروع مياه السلام".[1] إذا توجهنا للعلاقات الأمريكية التركية، التي هي جزء مهم من علاقة تركيا بإسرائيل، نجد أن الاعتبارات الإستراتيجية قد تحكمت في تشكيل العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة، فدائماً ما كانت تركيا تتفاوض مع واشنطن من منطلق أهميتها الجيوستراتيجية لسياسة الولايات المتحدة .فأثناء الحرب الباردة اعتبرت تركيا، حاجزاً هاماً، في مواجهة التوسع المحتمل في الخليج، وأثناء وقوع حرب يكون دور القوات المسلحة التركية، هو تعطيل تقدم "الجيش الأحمر "، تجاه السويس.

بانضمام تركيا إلى "حلف الناتو" أُضيف إلى القوة التي تتمتع بها نتيجة مكانتها في "الشرق الأوسط"، عامل آخر، وهي أنها أصبحت جزءاً من أمن أوروبا الغربية. مع قيام الثورة الإيرانية، في عام 1979، التي كان من نتائجها انتهاء العلاقة الاستراتيجية بين إيران والولايات المتحدة . وهنا ظهرت أهمية تركيا "الشرق أوسطية"، حيث تم إحياء الأهمية الاستراتيجية لتركيا تجاه هذه المنطقة، وتدعيم علاقاتها كحليف استراتيجي بديل عن إيران . وفي 1980، عقد الطرفان اتفاقية التعاون الاقتصادي والدفاع (DECA)، وبمقتضى هذه الاتفاقية تلتزم الولايات المتحدة بتحديث ودعم القوات المسلحة التركية، وفي نفس الوقت المساهمة في الحفاظ على نمو واستقرار الاقتصاد التركي . ومن جانبها تعهدت تركيا للولايات المتحدة بالسماح باستغلال مجالها الجوي، وكذلك المساعدة في

(1) معوض، العلاقات التركية- الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات، مرجع سبق ذكره، ص ص 136-137.

أنشطة الاتصالات الاستخبارية . كما أن السياسة الأوروبية الرافضة لدخول تركيا عضواً فيها، جعل تركيا تدعم التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.[1]

ويمكن القول، في نهاية هذه المرحلة، بأن العلاقات التركية مع إسرائيل والولايات المتحدة كانت في حالة وفاق استراتيجي، تشوبه، في بعض اللحظات، مواقف كلامية لصالح بعض القضايا العربية الثابتة، التي لا تضر، بشكل أو بآخر، بالعلاقات الاستراتيجية التركية الأمريكية الإسرائيلية، التي هي، دائماً، في كفة تركيا الراجحة.

(2) منذ حرب الخليج الثانية حتى احتلال العراق:

تتميز هذه الفترة بتغيراتها المتلاحقة، ودور تركيا فيها مؤثر، من الصعب إنكاره على الساحة الإقليمية تبدأ هذه الفترة بحرب الخليج الثانية، التي كانت فيها تركيا طرفاً شديد الأهمية، حيث التزمت بتطبيق الحظر على العراق، منذ آب 1990، وسمحت، في اليوم التالي لنشوب الحرب، باستخدام قاعدتي "إنجرليك" و"باقهطن" جانب الطائرات الأمريكية في العمليات العسكرية ضد العراق .[2] لقد كانت تركيا ترى بـ أن العراق بات يشكل تهديداً كامناً للأمن القومي التركي، من وجهة نظر المؤسسة العسكرية، والقيادة السياسية التركية . ففي 1991/2/16 ذكر الرئيس التركي "أوزال" "أن العراق كان يشكل تهديداً كبيراً لجيرانه، وكان سيضرب سوريا أو تركيا بعد إيران والكويت، وكان تصرفنا تصرفاً حكيماً في مساندة دولة ستقضي على هذا التهديد، ولهذا وافقنا على السماح لقوات الولايات المتحدة باستخدام قاعدة إنجرليك".[1]

ولقد حققت تركيا العديد من المكاسب الاستراتيجية، والسياسية، والمالية، وتصاعد دورها الإقليمي، حيث وجدت تركيا الدور الذي كانت تبحث عنه . بعد انتهاء الحرب الباردة، في أوائل التسعينات، من القرن العشرين، فتركيا لم تكن

(1) عبد الرحمن، عمرو ، العلاقات الأمريكية- التركية منذ نهاية الحرب الباردة، قراءات استراتيجية، القاهرة، السنة السابعة، العدد الرابع، أبريل/ نيسان، 2002، ص 13-14.

(2) رسلان، أحمد فؤاد ، "التقارب التركي- الإسرائيلي من الشرق الأوسط إلى القوقاز"، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 13، أكتوبر/ تشرين الأول، 1997، ص 117.

(1) معوض، جلال عبد الله ، عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية- الإسرائيلية في التسعينيات، شؤون عربية، القاهرة، العدد 82، مارس/ آذار، 1997، ص ص 122-123.

لترضى بدور محدود، وإنما هي تسعى إلى دور فاعل ومؤثر في الوسط المحيط بها، خاصة وأن موقعها الاستراتيجي أخذ منحنى النزول، بعد تفكك "حلف وارسو"، وانهيار الاتحاد السوفييتي، أي اختفاء العدو التقليدي. وبعد حرب الخليج أصبحت تركيا مسخَّرة للآخرين، بسبب قربها الجغرافي للإبقاء على العراق، تحت مطرقة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.[2]

ولم يتوقف دور تركيا، في ذاك الوقت، على هذا الدور، بل أصبحت لها أدوار أخرى أكثر فاعلية، منها دورها في "الظام الشرق أوسطي ". الذي دخلت تركيا فيه بمعادلة المياه، وهي معادلة مهمة تطرحها تركيا، كلما تهيأت الفرصة لطرحها، فهي تريد الاستفادة مما لديها من عناصر قوة، لا سيما مجال المياه من ناحية، وعلاقاتها المتنامية مع الولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية ثانية، فضلاً عن توقعها الحصول على مزايا اقتصادية من المشاركة في هذه المشروعات، بما يفيدها الخروج من مشكلاتها الاقتصادية، فتركيا تشارك في المفاوضات المتعددة الأطراف، في مجال المياه، والبيئة، والتعاون الاقتصادي، وضبط التسلح، والأمن الإقليمي.

في هذا الإطار، لا سيما منذ عام 1994، اتجهت تركيا إلى تطوير علاقاتها في مجالات عدة مع إسرائيل، التي تشكل، مع الولايات المتحدة، القوة الأساسية الدافعة للتطور باتجاه "الشرق أوسطية"، وعبرت عن ذلك إجراء اتصالات رفيعة المستوى بين مسؤولي البلدين، [1] خصوصاً خلال زيارة تشيللر، في 3-5تشرين الثاني 1994، وزيارة دميريل لإسرائيل في 13/11 آذار 1996، وشكلت الزيارتان تطوراً مهماً في العلاقات بين البلدين، منذ عام 1949، وإن كانت زيارة دميريل أسفرت عن توقيع اتفاق التعاون العسكري بين البلدين، وخلال زيارة تشيللر تم إبرام اتفاقيات مهمة للتعاون الثنائي، كاتفاق تعاون في مجال "مكافحة الإرهاب"، واستعانة تركيا بالخبرات الإسرائيلية في هذا المجال، واتفاق آخر للتعاون في

(2) عبد الرحيم، إكرام ، السوق الشرق أوسطية من هرتزل إلى ما بعد باراك، مركز الحضارة العربية، القاهرة، يونيو 2000 ص 140.

(1) معوض، عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية- الإسرائيلية في التسعينيات، مرجع سبق ذكره، ص ص 122-123.

مجال الاتصالات والبريد . كما تم خلالها بحث التعاون العسكري بين البلدين، والاستعانة بخبرات إسرائيلية، لإصلاح الأنظمة المالية التركية، وإمكانية إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين، ومشروع مياه السلام، لنقل فائق المياه من تركيا إلى بعض دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، ونقل حوالي 180مليون م 3، سنوياً، من مياه أحد أنهار جنوب تركيا إلى إسرائيل.[2]

يعتبر اتفاق التعاون العسكري الاستراتيجي التركي الإسرائيلي أهم المتغيرات الأمنية، التي طرأت على المعادلة الأمنية في "الشرق الأوسط" والقوقاز وشرق البحر المتوسط منذ انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء حرب الخليج الثانية، حيث تضمن الاتفاق:

ــ السماح بقيام الطائرات الإسرائيلية برحلات تدريبية في الأجزاء التركية ومنحها الحق في استخدام المطارات التركية.

ــ القيام بمناورات عسكرية مشتركة.

ــ التعاون في مجال التصنيع الحربي.

ــ قيام إسرائيل بصيانة وتحديث الطائرات التركية، من طراز (F9)، وقيام تركيا بصيانة، وتحديث الطائرات الإسرائيلية من طراز (F16).

وقد أدى توقيع الاتفاق التركي الإسرائيلي إلىردود فعل عربية . تفاوت بين غاضبة، قلقة، أو مترقبة للنتائج . واعتبرت إيران أن الاتفاق يتعارض مع المصالح الأساسية للعالم الإسلامي[1] كما رفضت معظم الدول العربية هذا الاتفاق لخطورته . وبهذا الاتفاق أصبح شمال العراق، وسوريا، وإيران تحت المراقبة الإسرائيلية، نتيجة التعاون التركي الإسرائيلي.

(2) المرجع السابق، ص 124.

(1) رسلان، التقارب التركي - الإسرائيلي من الشرق الأوسط إلى القوقاز،مرجع سبق ذكره،ص 117.

وفي 1996/12/1 أقر نجم الدين أربكان، رئيس الوزراء التركي الأسبق، اتفاقاً مع إسرائيل، بقيمة 600 مليون دولار، لتطوير طائرات (F9)، تابعة لسلاح الجو التركي، ثم قام وزير الدفاع "تورهان تلبان"، بزيارة مماثلة على رأس وفد، يتألف من 20 من كبار الضباط، وذلك لمناقشة اتفاق التدريب العسكري بين البلدين، لإقرار خطط عام 1997، وتفاصيل المناورات المقررة، وتحديث طائرات سلاح الجو التركي، ودبابات إم 6 التركية، وإعادة تجهيز 48 طائرة مقاتلة تركية، وكذلك موضوع الطائرات فالكون الإسرائيلية للإنذار المبكر .[2] في ظل حكومة "أربكان"، استجد توجه تركي للعالم الإسلامي والعربي، نتيجة ميول حكومة حزب الرفاه، التي يرأسها أربكان . وقد عززت تصريحاته المتحمسة مثل "تحرير أُمة الإسلام من أذربيجان حتى فلسطين "، و"أن تركيا ستعود تدريجياً إلى الإسلام "، و"العلاقة بين تركيا وجيرنلها في الجنوب، سوريا، والعراق، وإيران ".[3] ونتيجة لهذه السياسة، التي لم تكن على هوى المؤسسة العسكرية التركية العلمانية، فك الائتلاف الحاكم بين حزب الرفاه وحزب الطريق القويم . ولم يقف الأمر عند ذلك، بل قُدم حزب الرفاه إلى المحاكمة، متهماً بتهديد النظام السياسية العلماني في تركيا.

على أنه تم تجاوز هذه المحنة في العلاقات التركية الإسرائيلية الأمريكية، وجرت مناورات عسكرية بين الجانبين، خلال الفترة من 5-25 تشرين الثاني 1997. كما شهد النصف الأول من عام 1998 زيادة المعاملات التجارية بين الجانبين، بنسبة 26% حيث سجلت مقارنة بذات الفترة من عام 1997 الصادرات الإسرائيلية لتركيا رقم 173 مليون دولار، بينما قدرت الواردات من تركيا بـ 262 مليون دولار، ويسعى الجانبان إلى رفع رقم التعاملات إلى الضعف (مليار دولار سنوياً).[1]

---

(2) عودة، جهاد ، التحالف العسكري التركي - الإسرائيلي، السياسة الدولية، القاهرة، السنة التاسعة والثلاثون، العدد 103، يوليو/ تموز، 2003، ص 320.

(3) دحروج، طارق ، "الانتخابات التركية معطيات جديدة"، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 124، أبريل/ نيسان، 1996، ص 175.

(1) فياض، خالد ، العلاقات التركية الإسرائيلية من تشيللر إلى أربكان، السياسة الدولية، القاهرة، ع 129، تموز 1997، ص 182.

والأمر هنا يدعو إلى البحث عن الأسباب التي دفعت تركيا إلى انتهـاج هـذا النهج السافر في علاقاتها مع الدولة الإسرائيلية . ويمكن أن نشير إلى مجموعة من العوامل، لعل من أهمها:

(1) نظرة تركيا لذاتها بأنها الدولة التي ليس كمثلها دولة في الشرق الأوسط، سوى إسرائيل، التي تتشابه معها في كثير من السمات، منها أن كل منهما محا ط بـدول تنخرط معها في علاقات تصارعية، منذ نشأتها حتى الآن، فتركيا محاطة بكل من سوريا والعراق وروسيا واليونان، "وإسرائيل" محاطة، أيضاً، بالدول العربية، كما أن كل منهما تقع في الشرق، ولكنهما تتوجهان إلى الغرب، ويختلف النسق القيمي لكل منهما عن النسق القيمي السد ائد في المنطقة، على الأقل من الناحية الثقافية، أي أنهما دولتان غربيتان في المنشأ والأعراف الثقافية. [2]

(2) المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها تركيا، ومنها ارتفاع العجز في الموازنة العامة، وانخفاض دخل الفرد، وزيادة معدل التضخم. وللخروج من هـذه الأزمـة الاقتصادية المعرقلة لجهود تركيا على صعيد توافر الشـروط اللازمـة لتطـوير علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي. [3]

وجدت تركيا في علاقاتها مع إسرائيل مدخلاً لتحسين أدائها الاقتصادي إلى حد بحث إمكانية إقامة منطقة للتجارة الحرة بين البلدين، وتنفيذ مشروع بيت المياه التركية لإسرائيل. يضاف إلى ذلك أن تعزيز علاقات تركيا الاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة فـي المنطقـة، يعـزز، بدرجة كبيرة، وضع تركيا في مفاوضاتها مع مؤسسات التمويل الدولية، للحصول على قروض جديدة، لدعم إصلاحاتها الاقتصادية.

---

(2) معوض، عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية- الإسرائيلية في التسعينيات، مرجع سبق ذكره، ص 125.

(3) فياض ، العلاقات التركية الإسرائيلية من تشيللر إلى أربكان، مرجع سبق ذكره، ص 183.

كما أن إسرائيل بإمكانها أن تلبي مطالب تركيا في الحصول على أسلحة متطورة، دون أن تخشى جماعات الضغط القوية، التي تثير موضوعات بشأن انتهاك قوات الأمن التركية لحقوق الإنسان.[1]

(3)توافق المفهوم الأمني، مرحلياً، بين تركيا وإسرائيل : حيث تعاني تركيا من ظاهرة عدم الاستقرار الداخلي، بعد تصاعد هذه المشكلة الكردية في شرق الأناضول، وتنامي قوة الإسلام السياسي في تركيا، بينما انقسم المجتمع الإسرائيلي بين أنصار اليسار الوسط، مع تنامي قوة الأحزاب الأصولية اليهودية، فضلاً عن تأزم العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، بشكل مطرد، مع تصاعد أعمال المقاومة الفلسطينية.[2]

وفي شهر تموز 2001 جرت محادثات بين إسرائيل وتركيا، حول التعاون الصناعي العسكري، وتزويد الجيش التركي بصواريخ مضادة للدبابات، وطائرات بدون طيار، ونوع جديد من صواريخ "جو ــ أرض (بوباي)"، حقيقية لتسليح الطائرات (F16)، وتحديث دبابات من طراز بيتون، للجيش التركي كذلك تمت مناقشة التعاون بين الدولتين في مجال الدفاع ضد الصواريخ "أرض ــ أرض"، حيث عرضت إسرائيل على الأتراك إقامة شبكة إنذار إقليمية، تعتمد على منظومات رادار "أورين باروك"، التي تعتبر جزءاً من منظومة الدفاع للصاروخ بيتس. وتبرز العلاقات التركية الإسرائيلية في التعاون بين الصناعات العسكرية، والمناورات العسكرية البحرية، والجوية المشتركة، ومناقشات مجموعات العمل حول قضايا الأمن الاستراتيجية، والتي تجتمع مرتين في العام، برئاسة مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلي، ونائب رئيس الأركان التركي.

وقد قررت وزارة الدفاع اعتبار العلاقات مع تركيا "علاقات استراتيجية". وتحتل تركيا المرتبة الثانية في العلاقات العسكرية مع إسرائيل، بعد الولايات

(1) رسلان، التقارب التركي- الإسرائيلي من الشرق الأوسط إلى القوقاز،مرجع سبق ذكره،ص 117.

(2) برزيلي، أمنون ، "حول العلاقات بين إسرائيل وتركيا"، ، مختارات إسرائيلية، القاهرة، السنة السابعة، هآرتس، لعدد 80، 2001/7/9ا، أغسطس/ آب، ، ص 63.

المتحدة الأمريكية.[1]في شهر حزيران 2001 انتهت في تركيا مناورات عسكرية ضخمة شاركت فيها أسلحة الجو الأمريكية والتركية والإسرائيلية، على مدى أسبوعين، كانوا يتدربون خلالها يومياً، على مختلف أنواع المهام القتالية الجوية، بالقرب من مدينة قونيا.[2] وفي هذه المناورة شاركت حوالي 100 طائرة، منها 17 طائرة تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي ويقول المسؤول في جهاز الدفاع : "إن المناورة الجوية التي تعتبر الأولى من نوعها، تعبر عن الذروة التي وصلت إليها العلاقات المتقدمة بين الدولتين ".[3] وفي نظر وزارة الخارجية الإسرائيلية كانت لهذه المناورة الجوية مغزى آخر . فقد جرت في ذروة الاعتداءات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، أي أن حكومة تركيا لم تر في المواجهة بين إسرائيل والفلسطينيين سبباً لتأجيل أو إلغاء المناورة . وهذا يعني أن العلاقات بين تركيا وإسرائيل قد اجتازت الاختبار، بجدارة.[4]

وفي كانون الثاني 2003 قام وفد إسرائيلي، ضم خبراء في صواريخ أورن، ومسؤولين من وزارة الدفاع الإسرائيلية، بزيارة أنقرة، وذلك استمراراً للتعاون التركي الإسرائيلي في إقامة مشروع صاروخي دفاعي، لمواجهة احتمال هجوم صاروخي عراقي، وهو المشروع الذي أعطت الإدارة الأمريكية أنقرة الضوء الأخضر له بعد هجمات 11 أيلول.

وبدأت الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا في كانون الثاني 2003 مناورات جوية وبحرية مشتركة، أمام السواحل الإسرائيلية، وشملت تدريبات على أعمال الإنقاذ البحري، والتنسيق بين القيادات العسكرية في الدول الثلاث .وفي مجال الطاقة ونقل المياه، قام وزير الطاقة التركي، زكي جاتكان، في آب 2002 بزيارة لإسرائيل، لبحث المشروعات المائية المشتركة بين البلدين، بما في ذلك نقل مياه

(1) برزيلي، الصديقة الثانية، هآرتس، 2001/7/9، مختارات إسرائيلية، القاهرة، السنة 7، ع 80، آب، 2001، ص 62.

(2) برزيلي،حول العلاقات بين إسرائيل وتركيا، هآرتس، 2001/7/9، مرجع سبق ذكره، ص 64.

(3) برزيلي، الصديقة الثانية، هآرتس، 2001/7/4، مرجع سبق ذكره، ص 63.

(4) عودة ، التحالف العسكري التركي- الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص 320.

تركية من نهر "تنجفات" إلى إسرائيل، التي تواجهه صعوبات، بسبب التكاليف الباهظة لعملية النقل.[1]

بالنسبة للعلاقات التركية الأمريكية لم تقف المسألة عند حدود المناورات العسكرية، بل وصلت بعد 11 أيلول إلى انضمام تركيا إلى التحالف الدولي، الذي شكلته الولايات المتحدة، وكانت أولى مهام هذا التحالف هو التدخل العسكري في أفغانستان لتحقيق هدفين : أولهما: إسقاط حكومة "طالبان" في أفغانستان، وثانيهما : مطاردة فلول تنظيم "القاعدة"، على أساس أن الولايات المتحدة، اعتبرت هذا التنظيم مسؤولاً عن هجمات 11 أيلول. وقد شاركت قوات تركية في هذا التحالف العسكري، وكانت هذه القوات أول وحدات عسكرية تصل إلى أرض المعركة في أفغانستان، وكانت تركيا تسعى للدخول في هذا التحالف لعدة أهداف، من بينها:

(1) إثبات استمرار الأهمية الاستراتيجية للغرب، بعد انتهاء الحرب الباردة، ومن ثم فإن سعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بمساندة أمريكية، له ما يبرره، استراتيجياً، وأمنياً.

(2) إن هذا العمل يعزز لدى النخبة التركية الإحساس بالانتماء للغرب.

(3) محاولة إقناع الولايات المتحدة بالضغط على مؤسسات التمويل الدولية، من أجل إقراض تركيا، لإصلاح الخلل الاقتصادي الذي تعاني منه.[2]

يتضح هنا أن علاقات تركيا بإسرائيل والولايات المتحدة علاقات في عمق الأمن الاستراتيجي التركي، وأنها، أثناء تلك الفترة، لم يشبها شائبة، بل زادت عمقاً، على حساب علاقة تركيا بالعرب وفي نهاية هذه المرحلة بدأ التوتر التركي مع الولايات المتحدة، قبل الغزو الأمريكي للعراق، وأثناءه.

(3) منذ احتلال العراق وحتى الآن:

(1) حنفي، عبد العظيم محمود ، العلاقات الأمريكية التركية، السياسة الدولية، القاهرة، ع 153، تموز 2003، المجلد 38، ص 222.

(2) تركيا التطورات الداخلية والتفاعلات الإقليمية" التقرير الاستراتيجي العربي 02-2003، ط1 القاهرة يونيو 03، ص 231.

كان المتوقع أن تكون تركيا أحد اللاعبين العسكريين في العدوان الأمريكي على العراق. لكن البرلمان التركي، الذي كان يسيطر عليه نواب حزب العدالة والتنمية، رفض أي مشاركة عسكرية تركية في الحرب . كما رفض، أيضاً، أن تنطلق القوات التركية من الأراضي التركية، من أجل فتح جبهة شمالية عراقية . وجاء هذا الرفض على خلفية أمرين هامين : أولهما سعي حكومة الحزب، برئاسة عبد الله غول، لتشكيل موقف عربي إقليمي، يمنع الحرب، وثانيهما، تصاعد المعارضة الشعبية التركية ضد الحرب، أصلاً . وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى أن تمتنع تركيا عن المساهمة في أي جهد عسكري أمريكي، في الوقت الذي أصرت فيه على أن النتائج ستقود إلى إعلان أكراد العراق استقلالهم، أو تشكيلهم لدويلة كردية.[1]

لقد أحدث رفض البرلما ن التركي استخدام أراضيه، لينطلق منها المحور الشمالي لغزو العراق، تأثيراً في العلاقات مع الولايات المتحدة، لدرجة ظنّ معها البعض أن عدم استخدام أراضي تركيا سيكون سبباً في تعثر الحملة على العراق . وكان رد الفعل الأمريكي في غاية الغضب، حيث وصف "بول وولفرتير"، نائب وزير الدفاع الأمريكي، رفض أنقرة لفتح أراضيها للقوات الأمريكية بأنه خطأ، يجب عليهم الاعتراف به، وطالب أنقرة بتغيير مواقفها، ومحاولة التوصل إلى أفضل الطرق للتعاون مع الأمريكيين، ورد عليه رجب طيب أردغان، رئيس الوزراء التركي، في مؤتمر صحفي في 7 أيار 2003 أن بلاده لم تخطئ، منذ البداية، واتخذت كافة الخطوات الضرورية.

تطرح المعادلة التركية علينا، من حين إلى آخر، موقفاً مناوئاً للولايات المتحدة وإسرائيل، ودائماً ما يرتبط هذا الموقف بظهور تيار الإسلام السياسي على قمة الحكم، الذي يلتجئ أكثر إلى العالم العربي والإسلامي، ولكن، في أغلب الأحيان، ليس على حساب مصالح تركيا الاستراتيجية مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

---

[1] تركيا التطورات الداخلية والتفاعلات الإقليمية" التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، مرجع سبق ذكره، ص 223.

فبعد مفاوضات شاقة، سمح البرلمان التركي باستخدام الطائرات الأجنبية المجال الجوي التركي، في أعمال حربية ضد العراق . وقرن ذلك بأن يقوم الجيش التركي بدخول شمال العر اق، لا سيما في المنطقة العازلة، على طول الحدود، لمدة ستة أشهر، لأسباب "إنسانية"، ولمنع تكتل "الإرهابيين" من العمل ضد المصالح التركية!

يتضح من هذا بأن ثمة مصالح متبادلة بين الطرفين، فالولايات المتحدة لا تزال تحتاج إلى تركيا، أكثر من أي وقت مضى، لكي تلعب دور اً في سلسلة الأدوار الجيوسياسية، في كل من أوروبا، والشرق الأوسط، وأفغانستان، مثال ذلك الدور التركي، بالتنسيق الأمريكي في جمهوريات وسط آسيا، مثل خط النقل النفطي من منابع النفط في أذربيجان، في بحر قزوين، عبر جورجيا، إلى ميناء جيهان التركي، بطول 1750كم، بدعم أمريكي مباشر، لحرمان روسيا وإيران من المرور عبرهما ومن المقرر أن يبدأ الضخ عام 2005.

كما أن تركيا في حاجة ماسة للولايات المتحدة، لمساعدتها من أجل الخروج من أزمتها الاقتصادية، ولمساعدتها في الانضمام للاتحاد الأوروبي، خاصة مع تصاعد الانتقادات المتتالية لدخول تركيا في الاتحاد الأوروبي .[1] كما أن تركيا في حاجة ماسة لإسرائيل، بالإضافة إلى أنها في حاجة لإحداث توازن مع الدول العربية، وهذه المعادلة التركية ظهرت أكثر في الآونة الأخيرة، مع نجاح حزب "العدالة والتنمية" في الانتخابات التشريعية التركية، وقيامها بتشكيل حكومة منفردة.

وبتشكيل تلك الحكومة برزت تساؤلات متعددة حول اتجاهات العلاقة بين تركيا وإسرائيل. وقد كانت علاقة البلدين، قبل إجراء الانتخابات التشريعية الأخيرة، تشهد توتراً سياسياً واضحاً، بسبب سياسة إسرائيل العدوانية في الأراضي المحتلة، ولكن هذا في أغلب الأحيان لم يؤثر على علاقة التعاون الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل. ويعود هذا إلى تركيبة المؤسسة العسكرية التركية، إلا أن لدى إسرائيل

---

[1] حنفي ، العلاقات الأمريكية التركية، مرجع سبق ذكره، ص 222.

المبرر للقلق حول مستقبل العلاقات مع تركيا، في ظل الرفض الشعبي التركي لسياستها. أن مجيء نخبة سياسية تركية جديدة، ذات ميول إسلا مية، يقوّض أحد أُسس العلاقات الإسرائيلية التركية، التي تمثلت في تماثل نخبتي البلدين في نزوعهما ناحية الغرب، وشعورهما المشترك بالانتماء إلى محيط ثقافي مختلف، هو المحيط الغربي.

يتضح من كل هذا أن العلاقات الاستراتيجية بين تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة، حتى الآن، هي علاقة عميقة الجذور، بالرغم من بعض المواقف التركية الأخيرة. وأن تركيا، بقيادة عبد الله غول، تريد أن تحقق مصلحتها، والتوازن في علاقاتها بكل الأطراف، بما فيها الطرف العربي، ولكن ليس على حساب علاقاتها بحلفائها الاستراتيجيين أمريكا وإسرائيل، حتى الآن ، أما الغد فلا يمكن أن نتكهن برد الفعل التركي، في ظل حسبة سياسية تركية، وإقليمية، وعالمية متغيرة.[1]

1.2.2.5 العلاقات التركية - الأمريكية :

في نهاية الحرب العالمية الثانية ، وبعدما ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى على الصعيد الدولي أصبحت تهتم منذ ذلك الحين بالاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع تركيا نظرا لأهميتها الإستراتيجية ، وفي عام 1947 و بحسب مبدأ ترومان ن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الشرق الأوسط منطقة أولوية للمنافسة السوفيتية - الأمريكية و احتلت بذلك كل من اليونان و تركيا مكانا برزا في الإستراتيجية الأمريكية الناشئة، الشيء الذي ساعد الولايات المتحدة من داخل تركيا في إستراتيجيتها الناشئة تلك هو التهديد السوفيتي لتركيا فما أن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى واجهت تركيا مرة أخرى تهديدات مباشرة من الاتحاد السوفيتي ، الذين أحتلوا بلغاريا عام 1946م و احتلت القوات السوفيتية إيران في الحرب العالمية الثانية وتأخر رحيلها حتى عام 1946م[2].

وقد أدعى الاتحاد السوفيت أن حدود إقليم قوقازيا قد ضاعت في الراضي التركية منذ عام 1918، ووصلت التحركات التركية ذروتها عندما طالب الاتحاد السوفيتي من تركيا عام 1946م عقد معاهدة دولية لضمان الدفاع عن البحر الأسود الذي تشترك في مياهه الإقليمية الدولتان ، وقد تلقت الحكومة التركية دعما قويا من

---

(1) تركيا التطورات الداخلية والتفاعلات الإقليمية" التقرير الاستراتيجي العربي 02-2003، مرجع سبق ذكره، ص 232.

(2) هوفسبيان، نوبار ،ترجمة سامر رزاز،تركيا بين البيروقراطية والحكم العسكري،مؤسسة الأبحاث العربية،بيروت،الطبعة الأولى،1985،ص284.

الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا برفض المقترح السوفيتي كونه غير منسجم مع السيادة التركية[1].

وقامت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1947م بدعم تركيا عسكريا واقتصاديا واستمر برنامج المساعدات الأمريكية لدعم تركيا ضمن إدعاءات تطويرها على مدى زمني طويل مقابل ما أصطلح عليه بالضغوطات التي تتعرض لها تركيا من قبل الاتحاد السوفيتي،وبعد الحرب العالمية الثانية تلقى رئيس الجمهورية التركية في ذلك ا لوقت عصمت إينونو رسالة من الزعيم السوفيتي جوزيف ستالين مفادها أن معاهدة الصداقة التركية -السوفيتية (التي وقّعها أتاتورك) قد قاربت على الانتهاء، ومن ثم فهنالك حاجة إلى أعادة النظر في هذه المعاهدة ، في ضوء أوضاع جديد مختلفة ، وقد أشار ستالين إلى أوضاع الممرات المائية ، وهو ما أعتبره عصمت إينونو نوعا من أنواع التهديد غير المباشر للسياسة التركية على الممرات (البسفور و الدردنيل) وكان أن هرع عصمت أينونو إلى الغرب ، و كان مبعث قلقه أن تركيا ترتبط بحدود طولها 600كم مع الاتحاد السوفيتي ، أصبحت مهددة وأن خطوة واحدة من العملاق السوفيتي معناها ضياع تركيا[2].

وخلال الخمسينيات ، كان متاحا للولايات المتحدة استخدام 26 منشاة عسكرية تركية، وفي عام 1955 انضمت تركيا إلى حلف بغداد ، وفي عام 1959 انضمت إلى الحلف المركزي ، بالإضافة إلى ذلك فقد كانت تركيا منطقة تجمع للقوات أبان التدخل الأمريكي في لبنان عام 1958 ، وهو ما يوضح بشكل كبير أن تركيا كانت تعمل بدون تردد في خدمة الأهداف السياسة الخارجية الأمريكية[3].

وضمن هذا التصور الأمريكي لأهمية تركيا ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فأن هذه الأهمية كانت تزداد باطراد لأسباب و مزايا تملكها تركيا ، منها لأنها تمتلك أطول حدود مع الاتحاد السوفيتي ، وتمتلك مؤهلات لتكون موقعا متقدما لإقامة مواقع لجمع المعلومات العسكرية والخاصة بأجهزة المخابرات ، وتمتلك تركيا جيشا قوامه 0.5 مليون جندي ويظل هذا الجيش رغم ضعف عتاده مهما للخطط الدفاعية لحلف شمال الأطلسي ، كما أن تركيا تسيطر على مضيقي البسفور والدردنيل و إذا ما تم إغلاقهما فأنه سيشل حركة ما يصل إلى 250 قطعة بحرية سوفيتية ، وهذا كله إضافة إلى اشتراك تركيا مع كل من بلغاريا واليونان والعراق وسوريا.

وهذه الأهمية الإستراتيجية لتركيا وضحها الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد

---

(1) الجميل، سيار ،العرب والأتراك:الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط1 ،1997ص 148.

(2) حجازي،محمد وفاء،عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية-التركية،المستقبل العرب،العدد227، بيروت1998،ي،ص ص49-50.

(3)Ahmad, Fairoz: The experiment in Democracy 1950-1975 (Boulder Co:West View Press 1997.P:395.

نيكسون فيقول" علينا أن نشجع تركيا لاستغلال مميزاتها التاريخيــة والحضــارية ، ولكي تؤدي دورا سياسيا واقتصاديا في الشرق الأوسط ، بالنظر إلى تركيــا دولــة لديها مصادر غنية بالمياه فيمكنها الإسهام في حل مشكلة المياه عن طريــق إمــدادا إسرائيل وسوريا ، و الدول المحتاجة للمياه ، ولسوف تساعد الولايات المتحدة فــي هذه الشأن"[1].

وخلال حرب الخليج الثانية حرص الرئيس التركي ترغوت أوزال وبحماس على الانضمام إلى التحاف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية لضــرب العراق، وبالرغم من معارضة كل العسكريين والسياسيين الأتــراك ، فــأن تركيــا فتحت أجواءها للطائرات الأمريكية وأصبحت قاعدتي إنجرليك وباطمــان مركــزا لانطلاق الطائرات الأميركية تجاه العراق.وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكيــة أن تركيا بهذا التعاون في حرب الخليج الثانية قد أظهرت خلال الحرب الخليج ولاء مستمرا للغرب والموقع الجغرافي لتركيا بين أوروبا والشرق الأوسط يجعلها تحتل مركزا متقدما لحلف شمال الأطلسي[2].

وبدءا من بداية التسعينيات ، وبعد حرب الخلــيج الثانيــة ، بــدأت النظــرة الأمريكية إلى دور تركيا الإقليمي تأخذ بعدا جديدا ، إذ أنها بدأت بدفع تركيــا لان تؤدي دورا محوريا في الشرق الأوسط ، سواء كان ذلك علــى صــعيد العلاقــا ت التركية-العربية، أو التركية -الإسرائيلية، وفي هذا الخصوص يقول مارتن أنــديك أحد المنظرين الأمريكيين للسياسة الخارجية "أن موقــع تركيــا علــى الخريطــة الجيوسياسية للشرق الأوسط يتأثر بتطور مفهوم النظام الأمني الـ جديد فــي منطقــة الخليج ، والقضايا الأمنية ستظل أولوية في جدول الأعمال الدولي،ومن أجل تــأمين التدفق الحر لنفط الشرق الأوسط بأسعار معقولة ، لقد اعتبرت تركيا على الــدوام ركنا أساسيا في أي محاولة لبناء نظام أمني واسع في الخليج ، ويأمل الأتراك فــي أن تتوصل الولايات المتحدة إلى توظيف الدور المتزايد لأهمية تركيا في حســاباتها الإقليمية ، و في خدمة أهداف إستراتيجية إقليمية متماسكة"[3].

وترى الأوساط السياسية في الولايات المتحدة إلى تركيا وإسرائيل على أنهما صديقا الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، وقد صدرت دراســة عــن مؤسســة الاستشارات التي يترأسها هنري كيسنجر حول احتمالات ما بعد الشيوعية 1994 ، وقالت الدراسة" إن قيام ثنائية إستراتيجية بين تركيا وإسرائيل هو ضــرورة حيــاه لإدارة الشرق الأوسط ، وآسيا الوسطى على السواء وإن الذي يمسك بالمــاء هــو

---

[1] Ahmad, Fairoz: The experiment in Democracy 1950-1975 (Boulder Co:West View Press 1997.P:395

[2] روبتسون،تركيا والشرق الأوسط،مرجع سبق ذكره،ص103.

[3] إنديك،مارتن،سياسة إدارة كلينتون حيال الشرق الأوسط،الدراسات الفلسطينية،العدد 15 ، 1993،ص ص 156-205.

الذي يمسك بالمنطقة و الأتراك يجب أن يكونوا شركا في نفط الشرق الأوسط"[1].

وقد سعت الولايات المتحدة إلى تحسين وتطوير العلاقا ت التركية الإسرائيلية بعد حرب الخليج الثانية ، فقد بدأت هذه العلاقات بالتحسن وخصوصا بعد تراجع أسعار النفط عالميا ، وتراجع فاتورة النفط التركية نتيجة لذلك ، وبالتالي تراجع معه دور العامل النفطي الخليجي (الذي كن مهما في حقبة السبعينات) كموجّه أساسي للسياسة الخارجية التركية ، بالإضافة زوال الاستقطاب الدولي الثنائي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي،وكذلك ضعف حدة الاستقطاب الثنائي الإقليمي الابق للصراع العربي الإسرائيلي نتيجة معاهدة كامب د يفيد ، والاعتراف الضمني لمنظمة التحرير بإسرائيل.

بالإضافة لما تقدم هنالك تشابه كبير بين النخبة التركية والإسرائيلية ، والتي تعتبر بحسب دبلوماسي تركي سابق أن البلاد الوحيدة المماثلة لنا في الشرق الأوسط هي إسرائيل وهنالك تأثير للجالية اليهودية في اسطنبول الا تي يقارب عددها حوالي (24)ألفا،ولها نفوذ كبير تمتاز بثرائها البارز من قرون[2].

ورغم أنه كان للرئيس السابق تورغوت أوزال ميولا إسلامية ، فقد أتبع إستراتيجية خارجية تلتقي بالكامل مع السياسية الأمريكية في العالم ، بهدف أن تحتل تركيا مكانا لها في الساحة عبر تحوّ لها إلى قوة عظمى وهذا الخيار تجلّى في أوضح صورة أثناء حرب الخليج و تخليه عن سياسة التوازن التقليدية التي كانت تتبعها تركيا بين الغرب والعالم الإسلامي. وكان أوزال يسعى لتأسيس تحالف صلب بين تركيا والولايات المتحدة على غرار التحالف القائم بين الولايات المتحد ة وإسرائيل، وقد أقترح أوزال فعلا على واشنطن إقامة مثل هذا التحالف في عهد الرئيس جورج بوش، وضمن هذه الزاوية يمكن فهم العلاقا ت التركية الإسرائيلية في عهد أوزال في إطار السياسة الغربية الأمريكية خصوصا التي تعتبر تركيا و إسرائيل من ركائزها الأساسية في منطقة الشرق الأوسط[3].

وعند انعقاد مؤتمر مدريد 1991 بين الدول العربية وإسرائيل ، رحب بيان لوزارة الخارجية التركية ،بهذا المؤتمر وعدّه خطوة على طريق السلام ، مذكّرا بأن الحل الوحيد هو الذي يستند لمبدأ الأرض مقابل السلام ، وهذا المؤتمر أعطى المسؤولين الأتراك ثقة بـ سياسة التوازنات التي أتبعوها بين العرب وإسرائيل ، فقراري مجلس الأمن 224 ، 338 ينسجمان مع وجهة النظر التركية الرسمية التي تقول أنه لا يمكن تأسيس سلام عادل وبنّاء ودائم في المنطقة دون تحقيق الانسحاب

---

(1) البرجي،نبيه،(أتاتورك)، مجلة الأوج ، العدد 15،ص26، 1998 .

(2) روبنسون،تركيا والشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ض105.

(3) نور الدين،محمد،تورغوت أوزال:مغامرة ضرورية،مجلة شؤون تركية،بيروت، العدد8، 1993،ص ص 18-20.

الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 ودون الاعتراف بالحقوق الكاملة و المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك تأسيس دولة مع الإقرار بحق إسرائيل في الوجود والعيش ضمن حدود آمنة.

إن تركيا بفضل صداقتها لإسرائيل تتطلع إلى أن تدخل إلى المؤسسات المالية و أوساط التسويق العالمية ، واللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية ، يمكنه أن يحقق فوائد كبيرة لتركيا وفي إظهار صورتها أمام الرأي العام الأمريكي وفي المقابل ، فأن إسرائيل لا تريد أن تخلق من جمهوريات آسيا الوسطى بيئة ثانية معادية لها و البلد الوحيد الذي يستطيع التوسط بين إسرائيل و هذه الجمهوريات هو تركيا.

2.2.2.5 العلاقات التركية الإسرائيلية

تميزت العلاقات التركية - الإسرائيلية منذ البداية بالتحسن المستمر في كافة المجالات، فقد كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل في آذار عام 1949 وأقامت علاقات دبلوماسية معها عام 1950 ، ورغم أن العلاقات بينهما مرت ببعض المحطات التي شهدت فيها تراجعاً شكلياً في مجال التمثيل السياسي كما في عام 1956 على أثر تعرض مصر للعدوان الثلاثي وعام 1980 على أثر إعلان إسرائيل القدس عاصمة أبدية لها . إلا أن العلاقات بين البلدين ظلت متينة وقوية، ومنذ مطلع التسعينات تشهد هذه العلاقات المزيد من التحسن في المجالات والصعد المختلفة، ويعمل البلدان على تطوير علاقاتهما تجاه التكامل في منطقة الشرق الأوسط على أساس أنهما الحليفان الاستراتيجيان للولايات المتحدة في المنطقة، وقد تطور الاتفاق العسكري التركي - الإسرائيلي الذي تم توقيعه في شباط عام 1996 إلى حلف عسكري يحمل العديد من المخاطر الأمنية على دول المنطقة لا سيما سورية، فالاتفاق يسمح للطيران الحربي الإسرائيلي باستخدام الأجواء والقواعد التركية. هذا الاتفاق الذي لا سابق له في الشرق الأوسط أعطى لإسرائيل قدرة استطلاعية هائلة في سبر أجواء المنطقة وجمع المعلومات عن بلدانها، وكانت المناورات التركية- الإسرائيلية- الأمريكية التي جرت في بداية عام 1998 قبالة الشواطئ السورية على بعد لا يزيد عن مئة كيلومتر تحت عنوان "الحورية الواثقة" إحدى نتائج هذا الاتفاق.

مظاهر وأبعاد العلاقة التركية الإسرائيلية

رغم أن التعاون العسكري التركي- الإسرائيلي يثير الخوف والقلق لدى الدول العربية والإسلامية من عودة سياسة الأحلاف العسكرية إلى منطقة الشرق

الأوسط، فإن تركيا لا تعطي للرفض العربي والإسلامي أهمية وتتجه أكثر فأكثر إلى توطيد علاقاتها العسكرية مع إسرائيل وفي مختلف الصعد، ومن أبرز مظاهر هذا التعاون في السنوات الأخيرة:

1- الزيارات المتبادلة والمكثفة لكبار المسؤولين العسكريين والسياسيين بين البلدين على مستوى وزراء الدفاع وهيئة الأركان والاستخبارات ومدراء الأقسام ورؤساء الحكومة وقد جرت العادة في كل زيارة أن يتم الإعلان عن التوصل إلى اتفاقيات عسكرية جديدة بين البلدين وبعضها سرية مع تصريحات بأن هذه الاتفاقيات ليست موجهة ضد أحد.

2- توقيع العديد من الاتفاقات العسكرية الهامة في مجال صناعة الأسلحة. فمنذ توقيع اتفاق شباط عام 1996 تم التوصل إلى 16 اتفاقية جديدة في مجال التعاون العسكري، أبرزها الاتفاق على إنتاج صواريخ متوسطة المدى 500 كم ذات قدرة توجيه عالية في ضرب الأهداف المتنوعة، وشراء تركيا لدبابات إسرائيلية من نوع ميركافا 3 للحلول محل الدبابات التركية أم 60 ويبلغ عدد دبابات هذه الصفقة 800 دبابة قتالية بقيمة 4.5 مليون دولار ويقضي الاتفاق بتصنيع هذه الدبابات في تركيا. وكذلك توقيع اتفاقية بقيمة 600 مليون دولار لتحديث 54 طائرة مقاتلة تركية من نوع فانتوم أف 4 في إسرائيل، واتفاق إنتاج مشترك لصواريخ أور - بوباي- 11 تعمل على طائرات اف 16 واف 4 وقد اشترت تركيا 200 صاروخ من نوع بوباي- 1 عام 1997 من إسرائيل[1].

3- تطوير التعاون بين البلدين في المجالات الأمنية والاستخبارات وتبادل المعلومات حيث أقامت إسرائيل بالاتفاق مع تركيا مراكز استخباراتية في جنوب شرق تركيا وكذلك في شمال العراق ومنها مشترك مع الولايات المتحدة تحت اسم وحدة 200 مهمتها جمع المعلومات عن البلدان المجاورة (سورية، العراق، إيران) وذلك باستخدام معدات خاصة بالجاسوسية الإلكترونية مقابل تزويد إسرائيل تركيا بمعدات وأجهزة رصد وشبكات رادارية متطورة لتجهيز المنطقة الأمنية التي أعلنتها في شمال العراق.

4- تحديث الجيش التركي حيث وضعت تركيا خطة عسكرية وميزانية ضخمة قدرها 150 مليار دولار لتحديث قواتها العسكرية البالغ عددها نحو 850 ألف عنصر[1] على مراحل وتعتزم تركيا بناء مفاعل نووي في خليج أكويو (جنوب شرقي تركيا) وهو ضمن عشرة مفاعلات نووية تنوي تركيا بناءها بحلول العام

---

[1] دلي ،خورشيد ، المناورات التركية- الإسرائيلية في المتوسط، مجلة الأوج، العدد7، 1998،ص16.

[1] كيوان، مأمون ، اليهود الاتراك والرجل المريض،مجلة الأوج،قبرص،العدد5-6، 1997،، ص148.

ولعل توجه تركيا إلى تعزيز مؤسساتها العسكرية بهذا الشكل الضخم لا يستهدف الحركة الكردية المسلحة في الداخل فقط وإنما يندرج في إطار أدوار أمنية تجاه دول الجوار .وإلى جانب التعاون العسكري الوثيق بين تركيا وإسرائيل تشهد العلاقات الاقتصادية بينهما تطوراً كبيراً، حيث تقررّ إقامة سوق حرة مشتركة بين البلدين في العام ألفين، وكانت تركيا عقدت اتفاقية ثنائية لبيع مياه نهر مانوجات إلى إسرائيل عبر خليج أنطاكيا [3]، كما تستعين أنقرة بالخبرة الإسرائيلية في مشروع الغاب خاصة في مجال الأساليب الحديثة للري والهندسة الوراثية. 2020 [2]

من جهة ثانية، برزت في السنوات الأخيرة ظاهرة لافتة للنظر في تركيا، وهي ظاهرة بروز دور الجالية اليهودية في مختلف مرافق الدولة التركية لاسيما في مجالات التجارة والإعلام والصناعة، ورغم أن التاريخ الفعلي لهذه الجالية يعود إلى عام 1492 عام سقوط غرناطة وذلك عندما نظمت إسبانيا حملة كبيرة لتهجير اليهود من إسبانيا إلى الدولة العثمانية، وهؤلاء معظمهم كانوا من أصحاب مهن المعرفة والعلم وذوي الخبرة في صناعة السلاح، إلا أنهم كانوا يحرصون على الدوام على إخفاء أسمائهم ونفوذهم ونشاطاتهم وسط بحر إسلامي، ومنذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923وقيام دولة إسرائيل في عام 1948 بدأت هذه الجالية تظهر إلى العلن شيئاً فشيئاً حتى أضحت في التسعينات قوة لا يستهان بها في الأوساط السياسية والاقتصادية والإعلامية التركية.

ورغم انخفاض عدد اليهود في تركيا من مئة ألف عام 1923 إلى 20 ألفاً فقط في عام 1992، وقد هاجر معظمهم إلى إسرائيل في الخمسينات والستينات من هذا القرن[4] ، فإن هؤلاء يسيطرون على صناعات النسيج والسيارات والألبسة الجاهزة والإعلان والإعلام والكيمياء في تركيا وتجارة الاستيراد والتصدير، وتقول الإحصائيات أن الجاليات اليهودية تملك في استانبول نحو 3400 مكتب استيراد وتصدير من أصل 3800 مكتب، وفي هذا الإطار برزت أسماء هامة في أوساط الجالية اليهودية وفي مقدمتهم جاك قمحي وإسحاق الاتون والبيربيلين وإيرول اقصوي وعزيز قارح، وهؤلاء أسسوا العشرات من الجمعيات والمنظمات المختلفة وقد باتت نشاطاتهم على رأس قائمة أخبار المجتمع والاقتصاد في الصحافة التركية، وقد كان جاك قمحي على علاقة وثيقة بكل من الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال والإسرائيلي حاييم هرتزوغ وبفضل علاقاته هذه لعب دوراً هاماً في تحسين العلاقات التركية- الإسرائيلية ولعل أكبر حدثين في تاريخ الجالية اليهودية في تركيا

---

[2] نور الدين، محمد ، اليهود في تركيا: أرقام ومعطيات، شؤون تركية ،بيروت،العدد3 ، تشرين الثاني،1992،ص ص37- 45

[3] المرجع السابق، ص 56.

[4] كيوان ، اليهود في الشرق الأوسط،مرجع سبق ذكره، ص 152.

هما:

1-تأسيس مركز العام 500 في بداية التسعينات المستوحى اسمه من ذكرى مرور 500 عام على هجرة اليهود من إسبانيا إلى تركيا، وقد أسس المركز رجل الأعمال اليهودي الكبير جاك قمحي ومن أهم أهداف المركز رعاية مصالح الجالية اليهودية التركية وتنظيم شؤونهم وأوضاعهم وعلاقاتهم داخل الحكومة التركية.

2- إنشاء محطة تلفزيون SHOW. T. V بعد حرب الخليج الثانية مباشرة وهي محطة تلفزيونية يشرف عليها رجال المال والأعمال واليهود في تركيا وخارجها[1].

أثر العلاقات التركية-الإسرائيلية على المنطقة العربية

العلاقة التركية-الإسرائيلية أضحى لها مسار أمني سلبي على الأمن القومي العربي خاصة وأن إسرائيل تسعى إلى التأثير على التوجهات الخارجية للسياسة التركية من خلال المؤسسة العسكرية، سياسة الضغط على الدول العربية لإجبارها على تقديم التنازلات في عملية التسوية العربية الإسرائيلية، والواقع رغم القلق العربي من مسار تطور العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل نظراً لآثارها الأمنية على الدول العربية في المدى المنظور، إلا أن تركيا تؤكد عزمها على توطيد هذه العلاقة مع إسرائيل نحو التكامل في الدور الإقليمي وفي إطار سعيهما إلى إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي في المنطقة تقومان فيه بدور المحور ويعتقد بأن تركيا تجهز نفسها للالتفات إلى الدائرة العربية التي تشكل ميداناً للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستثمارية والتجارية، حيث تتحرك تركيا على مستويات الأمن والاقتصاد والمياه والمواصلات، وقد عادت تركيا مؤخراً لتطرح من جديد مشروع إ نشاء منظمة أمن وتعاون شرق أوسطية فضلاً عن هدف تركيا القيام بدور محوري في الشرق الأوسط فإنها تهدف من وراء هذا الحلف إلى تقوية موقفها تجاه أوروبا بعد رفض الاتحاد الأوروبي عضويتها في الاتحاد وكذلك للحصول على دعم اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة في مواجهة اللوبيين اليوناني والأرمني كما تطمح إلى الدخول إلى المؤسسات المالية العالمية الكبيرة التي هي أشبه بناد دولي مفتاحه في يد رجال المال اليهود في العالم، في حين تهدف إسرائيل من وراء علاقتها مع تركيا إضافة إلى تطويق سورية من الخلف كما صرح بذلك شمعون بيريز عقب تو قيع الاتفاقية العسكرية التركية - الإسرائيلية، وممارسة الضغوط عليها، والقيام بدور أمني تجاه سورية والعراق وإيران، إضافة إلى ذلك فإنها تطمح إلى استخدام تركيا كجسر للوصول إلى الجمهوريات الآسيوية التي استقلت عن روسيا والتي يصفها الرئيس الإسرائيلي وايزمن بالمنطقة الضخمة

[1] كيوان، اليهود في الشرق الأوسط،مرجع سبق ذكره، ص 154.

حيث الثروات النفطية والغازية والموارد المختلفة الضخمة ،تخشى الدول العربية والإسلامية وكذلك اليونان وأرمينيا من مسار تطور العلاقات العسكرية التركية والإسرائيلية والتي بلغت مستوى "الحلف" كما تخشى هذه الدول من البعد الإسرائيلي والأمريكي في السياسة الخارجية التركية،وتعتقد هذه الدول ولا سيما سورية بأن الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي في 1996/2/23 يشكل مقدمة لفرض ترتيبات أمنية إقليمية في منطقة الشرق الأوسط . خاصة في ظل توقف عملية السلام بفعل السياسة المتشددة لحكومة بنيامين نتنياهو ورفض هذه الحكومة لمرجعية مؤتمر مدريد وصيغة الأرض مقابل السلام، فيما تحاول تركيا التقليل من المضامين الاستراتيجية، للاتفاق وتقول : أنه لا يشكل تحالفاً عسكرياً، وأنه ليس موجهاً ضد أي طرف ثالث، إلا أن الثابت هو أن هناك مجموعة من الأهداف الاستراتيجية تسعى تركيا إلى تحقيقها وفي المقدمة منها: جعل تركيا الدولة الأقوى عسكرياً في المنطقة، دولة مصنعة للسلاح، تقوم بتصدير الأسلحة بأنواعها إلى دول المنطقة ومنها الدول العربية. وكذلك أن تتقاسم وإسرائيل مسؤولية وضع الترتيبات الأمنية للنظام الإقليمي الشرق أوسطي، وذلك على قاعدة تحالفهما الاستراتيجي مع الولايات المتحدة[1].

الدول العربية وخاصة سورية تعتبر أن هذا الاتفاق خطر على الأمن القومي العربي وعملت سورية على حشد دعم عربي ضد التحالف التركي الإسرائيلي وضد سلوك أنقرة بشأن المياه وشمال العراق . كما أن سورية عملت على توطيد علاقاتها مع إيران وبدرجة أقل مع اليونان وأرمينيا كخطوات "كابحة" أو "موازنة" لتطور التحالف التركي الإسرائيلي . وقد اتهمت تركيا سورية خلال الأزمة الأخيرة بينهما بالوقوف وراء الحملة المعارضة لها في العالم العربي بشأن تحالفها مع إسرائيل.إيران أيضاً، تعارض الاتفاق العسكري التركي - الإسرائيلي وتعتبره تهديداً لأمنها، خاصة وأن الاتفاق يفتح المجال الجوي التركي أمام السلاح الجوي الإسرائيلي مما يعني إمكان إسرائيل القيام بتوجيه ضربة عسكرية لإيران ومنشآتها العسكرية ولم يستبعد عدد من المسؤولين الإسرائيليين القيام بمثل هذه الضربات ضد إيران على غرار ما فعلته إسرائيل ضد العراق عندما ضربت المفاعل النووي العراقي عام 1981.بشكل عام شكل الاتفاق العسكري التركي - الإسرائيلي متغيراً قلقاً في علاقات تركيا مع دول الجوار ولا سيما العربية، وتعتقد الدول العربية أن هذا الاتفاق يثير المخاوف في المنطقة من العودة إلى سياسة الأحلاف العسكرية، كما أنه يحول دون إقامة علاقات إيجابية بين تركيا والدول العربية خاصة في ظل توقف عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط.

---

[1] نور الدين ،القمة التركية الأولى: ارتجال وانقسام، مرجع سبق ذكره، ص31.

3.5 تركيا و المسألة الفلسطينية:

كان الموقف التركي، من المسألة الفلسطينية مثار جدل و خلاف بين العرب وتركيا، ذلك أ، تركيا كانت أول دولة مسلمة تعترف بإسرائيل عام 1949 في الوقت الذي كان العرب يرفضون وجد إسرائيل ويدعون لازالتها.

في بداية الصراع العربي الإسرائيلي إتخذت موقفا لجانب الدول العربية عند طرح المسألة على الأمم المتحدة ففي (لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين) أيـدت مـنح فلسطين الإستقلال الكامل،وعارضت القرار (181) الداعي إلى التقسيم وكانت مـن بين الدل الـ13 التي صوتت ضد القرار.

لقد كانت العلاقات غير الودية بين تركيا والاتحاد السـوفيتي تـتحكم بالاتجاهـات الخارجية للسياسة التركية ، فمن جهة كانت الصورة السياسية للدولة العبريـة قيـد التأسيس غير واضحة ، و عندما بدأت إسرائيل بالابتعاد عـن الاتحـاد السـوفيتي واتخاذ مواقف مؤيدة بوضوح للولايات المتحدة والغرب، وجدت تركيا في الحالـة الإسرائيلية الجديدة عنصـر اسـتقرار وتـوازن فـي المنطقـة تجـاه الاتحـاد السوفيتي،فبادرت إلى القيام ببعض الخطوات التي اعتبرها العرب غير ودية تجاههم ، من ذلك تصويت تركيا إلى جانب القرار رقم (194-3) الذي يدعو إلى تأليف لجنة توفيق في فلسطين، أبصرت النور عام في 11 كانون الأول عا 1948 وكانت تركيا عضوا فيها إلى جانب فرنسا و الولايات المتحدة،ومشاركة تركيا في اللجنة أعتبـر انتقالا من موقعها المؤيد للعرب إلى موقع آخر يعتبر ضمنيا يـأتي فـي مصـلحة الغرب وإسرائيل وكانت هذه الخطوة الأولى للإفتراق بين تركيا والعرب[1].

وتوج هذا التباعد بأهم حدث شهدته العلاقـات التركيـة العربيـة المتمثـل باعتراف تركيا بإسرائيل في 28أذار 1949م وذلك انطلاقا من الاعتبارا ت التركية التالية:

1. أن إسرائيل ليست تابعا سوفياتيا.
2. قيام إسرائيل أصبح أمرا واقع.
3. اعتراف الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل .

و قد اعتمدت تركيا على التدرج في عملية استكمال الاعتراف بإسرائيل على النحو التالي:

28 آذار 1949 الاعتراف بإسرائيل.

---

(1) نور الدين، محمد ،الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية،في العرب في عالم متغير، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق،1993،ص ص118-119.

9 آذار 1950 إفتتاح سفارتها في تل أبيب.

1952 التحاق أل سفي تركي بمركز عمله.

وحاولت تركيا إمتصاص جانب من النقمة العربية عبر مشاركتها في تقديم مسروع قرار (302-5) لتأسيس منظمة غوث اللاجئين و تأمين الحماية لهم و مساعدتهم إلى حين عودتهم إلى وطنهم ، كما كانت تركيا أحد الاع ضاء العشر الذين تألفت منهم (الاونروا) في 8 كانون الاول 1949.

إستمرت العلاقات الدبلوماسية على مستوى سفير بين تركيا وإسرائيل لمدة أربع سنوات و عندما شنت فرنسا وبريطانيا و إسرائيل العدوان الثلاثي على مصر في 29 تشرين الأول 1956م، و تحت ضغط الرأي العام الإسلا مي التركي في الداخل،وجدت تركيا بهذا العدوان فرصة لترسل للدول العربية إشارة إلى أن أعترافها بإسرائيل لم يكن موجها ضدهم بل لإعتبارات متصلة بالعلاقات بالاتحاد السوفيتي ، و أصدرت وزارة الخارجية التركية في 2 تشرين الثاني 1956م بيانا تعلن فيه سحب سفيرها من تل أ بيب ، وجاء في بيان وزارة الخارجية " أن الحكومة تدعم حل المسألة الفلسطينية على أساس قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وستبذل في سبيل ذلك مساعيها إذا كان في إطار منظمة الأمم المتحدة ، أو خارجها،إن الحكومة التركية التي تسجل بكل أسف عدم إيجاد حل لهذه المسأل ة التي تستمر بكونها عنصر قلق وخطر كبيرين جدا في الشرق الادنى ، تقرر إستدعاء سفيرها في تل أبيب وعدم إعادته إلى مقر عمله ، إلى أن تحّل المسألة الفلسطينية بصورة عادلة ونهائية".

الا أن الوجه الاخر لهذا الموقف هو السعي لمحافظة على حلف بغداد الذي تنتمي تركي إليه وخصوصا بعدما اتهمت مصر تركيا بوصفها عضواً في حلف بغداد إلى جانب بريطاني مشاركة في العدوان بشكل أو بآخر.

و في اليوم الذي صدر فيه بيان وزارة الخارجية التركية ،أبلغ السفير التركي في إسرائيل انذاك شوكت ايستسنغيلي وزارة الخارجية الإسرايلية أن القرار التركي لـ يس موجها ضد إسرائيل وليس في نيه بلاده تخريب علاقات الصداقه والتجارة معها عدا أن العلاقات الدبلوماسية لم تنقطع بشكل كامل وأستمرت على مستوى القائم بالأعمال.[1]

لقد كان لتركيا رابط وحيد مع دول المشرق العربي متمثلا بحلف بغداد وانقطع هذا الرابط مع خروج العراق من ذلك الحلف على أثر ثورة 14 تموز

---

[1] سعيد ،عبد المنعم ،العرب ودول الجوار الجغرافي،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية،1987، ص ص75-86.

1958م فأنتقل مقر الحلف بذلك من بغداد لأنقرة ، وهنا بدأت رحلة إنفتاح تركيا كاملا على الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إستخدام الجنود الأمريكين قاعدة إنجرليك التركية للأنطلاق منها والتدخل كما حصل في الاحداث اللبنانية عام 1958.كما كان الموقف التركي المؤيد لفرنسا والمعارض للثورة الجزائرية ، في أثناء عرض المشكلة الجزائرية على الأمم المتحدة عام 1958م مثالا آخر على مرحلة من التوتر طبعت العلاقات العربية التركية في آواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات.

ومع ظهور المشكلة القبرصية في أواسط الستينيات ، ورغبة تركيا في نيل التأييد العربي والإسلامي في صراعها مع اليونان حول الجزيرة ، و مع دخول الحركة القومية العربية أثر انهيار الوحدة بين مصر وسوريا المحاذية جغرافيا لتركيا ، مرحلة من الاعتدال السياسي،طرأ بعض لتحسن على علاقات تركيا بالوطن العربي، وكان العدوان الإسرائيلي عام 1967م على مصر وسوريا والأردن مناسبة لتأكيد هذا التحسن ، من خلال الموقف التركي المندد بالعدوان[1] .

فقد أعلنت تركيا أن القواعد العسكرية التابعة لحلف شمال الأطلسي الموجودة على أراضيها لن تستخدم في أية عمليات حربية ضد الدول العربية، وأتبعت ذلك بإرسال مساعدات غذائية و طبية خلال الحرب إلى هذه الدول.

وفي الأمم المتحدة وقفت تركيا ضد الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ،ففي 22 حزيران 1967 خاطب وزير الخارجية التركية إحسان صبري جاغليانغيل، الهيئة العامة للأمم المتحدة قائلاً " إن الحكومة التركية تعلن أنه لايمكن قبول إغتصاب الأراضي عن طريق القوة ومن الضروري أن تصر الأمم المتحدة على إنسحاب إسر ائيل من الأراضي التي إحتلتها".

كما دعت تركيا إلى عدم تغيير وضع مدينة القدس ، وكانت من بين الدول التي تقدمت بمشروعي القرار (2253) و رقم (2254)في وضع المدينة ، وعندما طرح مشروع (242)،الذي أعتمد أساسا لمباحثات السلام التي بدأت في مدريد في تشرين الثاني 1991م بين كل من إسرائيل وسوريا والأردن ولبنان و الفلسطينيين، صوتت تركيا إلى جانب القرار ، و قد أعتبر هذا القرار الذي يعترف ضمنيا بحق إسرائيل في الوجود وضمن حدود آمنة إنتصارا للسياسة الخارجية التركية التي كانت أعترفت بإسرائيل قبل ذلك 18 عاما .

لقد حرصت تركيا خلال هذه لأعوام الثمانية عشر ، على إتباع سياسة "متوازنة"بين إسرائيل والدول العربية ، إلا أن هذه السياسة لم تمنع من إنحياز تركيا

[1] نور الدين،الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية،في العرب في عالم متغير ،مرجع سبق ذكره، ص 127.

إلى إسرائيل و الغرب في الوقت الذي كانت فيه الحركات الربية ذات الطابع القومي الثوري تكن كرهها الشديد للدول الغربية التي كانت تقف في طريق تحقيق آمال التحرر والوحدة العربية.

إن الموقف التركي المعارض لاحتلال إسرائيل الأراضي العربية عام 1967م لم يكن خروجا كبيرا عن سياستها التقليدية المؤيدة لإسرائيل ، وأن التحسن في العلاقات العربية - التركية إنما بدأت بعد الاعتراف العربي بالقرار 242 الذي يعترف بوجود إسرائيل كدولة ، أي أن التحول الفعلي كان من الجانب العربي لا التركي، وكلما كانت السياسات العربية تميل أكثر للأعتدال كان الحضور التركي في العالم العربي أكثر قبولا.

لقد حافظت تركيا منذ أعترافها باسرائيل إلى الآن على علاقات جيدة مع تل أبيب ولم ينقطع يوما التعاون بينهما على مختلف الصعد، ولم يؤثر في هذا التعاون مواقف أنقرة الإيجابية من العديد من القضايا المتصلة بلقضية الفلسطينية وبالصرا العربي- الإسرائيلي،مع ذلك أعتبرت هذه المواقف خطوات متقدمة على طريق تعزيز التقارب بين الطرفين العربي و التركي وإرساء قاعدة من الثقة بينهما وما يميز بعض تلك الخطوات أنها كانت ذات طابع إسلامي حيث أن علمانية الدولة التركية كانت موضوع شجب لدى الاوساط العربية والإسلامية، فبعد حريق المسجد الأقصى في 21 آب 1969م شركت تركيا في مؤتمر قمة الدول الإسلامية ووافقت على البيان الصادر عنه الذي ندد بإسرائيل ، و أتبعت تركيا خطواتها هذه بخطوة أخرى عندما وافقت على وثيق منظمة المؤتمر الإسلامي التي تأسست عام 1971 وأصبحت تركيا عضوا كاملا فيها عام 1976. [1]

ويعد عام 1975م منعطفاً مهما في علاقات تركيا بالفلسطينيين ، حيث اعترفت في كانون الثاني من ذلك العام بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، وبعد ذلك بأربعة سنوات ، في الخامس من تشرين الأول 1979م دعا رئيس الحكومة التركية بولنت أجاويد رئيس المنظمة ياسر عرفات إلى إفتتاح ممثلية المنظمة في أنقرة.

تميزت المرحلة التي تلت حرب عام 1973 بين العرب وإسرائيل بإعتدال المواقف العربية من جهة وبظهور الدول العربية كقوة إقتصادية نفطية أساسا ، ذات تأثير عالمي ، من جهة أخرى ، ويمكن فهم لموقف التركي الإيجابي من منظمة التحرير الفلسطينية كإنعكاس للوضع العربي القوي الذي نتج من حرب عام 1973م ، كما يمكن تفسير هذا الموقف برغبة تركيا في كسب التأييد العربي إلى جانبها ، بعد

---

(1) سعيد،العرب ودول الجوار الجغرافي،بيروت ،مرجع سبق ذكره،ص89.

إحتلال قواتها شمال قبرص في تموز عام 1974م.

من المؤشرات على عصر القوة العـ ربية ذات الاساس الإقتصادي تصـــويت تركيا إلى جانب قرار الأمم المتحدة رقم (3379) في تشرين الثاني 1975م الــذي يعد الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية و التمييز العنصري.

وشهد عام 1980م حدثين مهمين الأول قامت تركيا بإغلاق قنصليتها في القدس في 28 آب 1980م، والثاني خفـ ض مستوى تمثيلها الدبلوماسي في سفارتها في تل أبيب من قائم أعمال إلى سكرتير ثان ٍ ، وجاءت هاتان الخطوتان كرد فعل على إعـــلان إسرائيل في تموز 1980م ضم القدس الشرقية نهائياً وأعتبار المدينة عاصمة أبدية و موحدة لإسرائيل، و يرجع هذا التغير في الموقف التركي في تلـــك ا لفتـــرة إلـــى الوضع الاقتصادي الصعب الذي كانت تمر فيه تركيا في تلك الفترة، ولا سيما على الصيد النفطي، ز يذكر أن تركيا تسلمت مساعدة قيمتها 250 مليـــون دولار مـــن السعودية في اليوم نفسه الذي خفضت درجة التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل [1].

ولكن تركيا عاودت انتهاج سياسة التوازن بين العرب وإسرائيل حيث كانـــت تخطو خطوة باتجاه العرب و خطوة باتجاه إسرائيل ، حيث أن أمتناع تركيـــا عـــن التصويت ضد مشروع قرار إدانة إسرائيل و اعتبار ضمها مرتفعات الجولان غير قانوني والذي عرض على الهيئة العامة للأمم المتحدة في شباط 1982م كان دلـــيلا واضحا على هذه السياسة التي حكمت السياسة التركية في الشرق الأوســـط خـــلال الثمانيات ، حيث نشطت العلاقات الإقتصادية و التعاون العسكري و الإســـتخباراتي والتنسيق السياسي بين تركيا وإسرائيل وفي عام 1986م رفعت أنقرة درجة تمثلهـــا الدبلوماسي في تل أبيب من سكرتير ثانٍ إلى مدير عام مفوض.

وعند إعلان قيام دولة فلسطين كانت تركيا من أوائل الدول في العالم التـــي تعترف بالدولة الفلسطينية الجديدة ، وكان لهذا الموقف أثره الإيجابي لـــدى قيـــادة منظمة التحرير الفلسطينية ، حيث أعرب ياسر عرفات في لقاء مـــع الصـــحافيين الأتراك عام 1989عن إفتخاره بالد عم التركي للقضية الفلسطينية ، مـــذكراً فـــي الوقت نفسه برفض السلطان عبد الحميد الثاني تسليم فلسطين للإنكليز واليهود.

وفي عام 1991م أظهرت السلطات التركية تعاطفا مع الانتفاضة في الأراضي المحتلة من خلال إرسال باخرة مساعدات غذائية في شباط 1991م ،وباخرة أخرى في أيار 1991.

سياسة التوازن التركية بين العرب و إسرائيل أثبتت في نظـــر المســـؤولين الأتراك صوابيتها بشروع الدول العربية و إسرائيل في محادثات مباشرة ثنائية فـــي

---

[1] كيوان،اليهود في الشرق الأوسط،مرجع سبق ذكره،ص156.

تشرين الثاني1991،في مدريد على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338 وهذان القراران ينسجمان مع وجهة النظر التركية السمية التي تقول أنه لا يمكن تأسـيس سلام عادل و بناء ودائم في المنطقة دون تحقيق الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة عام 1967م و دون الإعتراف بالحقوق الكاملة و لمشروعة للشعب الفلسطيني ، بما فيها تأسيس دولة فلسطينية ، مع الإقرار بحق إسرائيل في الو جود والعيش ضمن حدود آمنة،ورحب بيان لوزارة الخارجية التركية فـي 23تشـرين الثاني1991 بإنعقاد مؤتمر مدريد معتبره أ خطوة على طريق السـلم،مذكرا بـأن الحل الوحيد هو الذي يستند إلى مبدأ الأرض مقابل السلام.

إن التقارب التركي -الإسرائيلي بدأ مع تأسيس دولة إسرائيل ومـع إنقسـام العالم إلى معسكرين وظهور الحرب الباردة، وكانت الحساسيات بين تركيا و الإتحاد السوفياتي عاملا حاسما في إنحياز تركيا السياسي ؟إلى الغرب و إلى الغرب الـذي تنتمي له إسرائيل، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي و زوال الخطر الشيوعي عن تركيا و بعد بدء مفاوضات السلا م بين العرب وإسرائيل برزت تركيا كقوة إقليمية ولم تعد علاقتها بإسرائيل موضع إستنكار عربي،بل أم ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة ،فؤلد ياسين رأى أن وجود علاقات جيدة مع إسرائيل ومع الفلسطينيين يساهم في تحقيق السلام في المنطقة.

4.5 تركيا والشرق الأوسط الجديد:

منذ أن تسلم (جورج بوش) رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة فـي دورته الثانية راج في مؤسسات الإدارة الأمريكية خاصة الوزارة الخارجية منها ما سمى بـ (الشرق الأوسط الجديد) التي تناولتها وزيرة الخارجية (كوندليزا رايس) في تصريحاتها العديدة إثناء زياراتها للشرق الأوسط في الغالب [1].

الشرق الأوسط منطقة واسعة تتمثل فيه الدول العربية الجزء الأكبر منها، لـم تتحدد إطراف هذه المنطقة بشكل ثابت فمن الجغرافيين والسياسيين علـى سـبيل المثال يدخل كل من باكستان وأفغانستان وتركيا ضمن هذه المنطقة ومنهم لايتفـق مع ذلك و كل طرف منهم له مبرراته الجغرافية والسياسية قـد راج فيمـا بـين الحربين العالميتين الأولى والثانية مصطلح (الشرق الادنى) خاصة لدى سياسـيي

---

(1) نافعة، حسن ،الطبعة الأخيرة من مشروع الشرق الأوسط الجديد ، الحياة العدد 5568، الأثنين 26/6/ 2006.

الدولة البريطانية وجغرافيها وكان يقصد من المصطلح البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط والدول المجاورة لها منها العراق والخليج باستثناء الدول الأوروبية كإسبانيا و فرنسا وايطاليا، تتغير معها ملامح النظام العالمي . في نهاية القرن الثامن عشر، كانت السيادة التجارية لبريطانيا العظمى وفرنسا، فكانا يحتكران إلى حد ما الموارد الأولية والأسواق التجارية في آسيا وإفريقيا، ولما أرادت ألمانيا أن تنشئ خط برلين بغداد الحديدي بالتعاون مع السلطان عبدالحميد العثماني للنفاذ إلى الأسواق في آسيا وإفريقيا، انفجرت الحرب العالمية الأولى، وكان من نتائجها أن تغيرت ملامح النظام العالمي فتفتت الخلافة العثمانية، وهزمت ألمانيا، وضمت روسيا إليها آسيا الوسطى، وخشيت بريطانيا من أن تصل الشيوعية إلى حقول النفط في الخليج، فشكلت إيران لتصبح دولة قوية لتواجه الزحف الشيوعي، فاقتطعت عربستان وضمتها إليها، كما تغيرت التركيبة الأوروبية، وأصبح العالم متعدد الأقطاب.

عندما انهار الاتحاد السوفيتي عام 1991م بعدها تحول العالم إلى القطب الواحد، وانتهت بذلك حقبة الحرب الباردة، وحدث تغيير في المناخ العالمي، وبدأت حروب جديدة تظهر، وتغيرت خريطة البلقان، وانقسمت يوغوسلافيا، وتفتت الاتحاد السوفيتي، واستمرت الاضطرابات في افغانستان، و ظهر ما يسمى بالإرهاب العالمي ،والذي دفع بالولايات المتحدة إلى الدخول بـ الحروب مباشرة وبدون وكالة، وحققت الجوار الاستراتيجي في المنطقة . لقد قضى النظام العالمي الجديد على الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، وتحول الى الصراع الاقتصادي، وانقسم العالم الى ثلاث كتل اقتصادية، هي: الكتلة الأمريكية، والكتلة الأوروبية، والكتلة الآسيوية.

في عهد الرئيس الأمريكي بوش بدأت ملامح الشرق الأوسط تتبلور بموجب المتغيرات على الساحة السياسية وعرف باسم الشرق الأوسط الجديد، هذه الملامح هي إعطاء الفرصة لحلف شمال الأطلسي الناتو بالتواجد في الشرق الأوسط ليقوم بدورين، دور عسكري ودور سياسي ،فالدور العسكري يتمثل في دعم الحرب على

الإرهاب وتحقيق الردع النووي خصوصا أن إيران تسعى إلى الحصول على القنبلة النووية والحذر من انتشار هذا السلاح في الشرق الأوسط، أما الدور السياسي فينحصر في دعم الإصلاح في الشرق الأوسط ونشر الديمقراطية، لأن الشرق الأوسط لا يمكن ان يقوم بدوره، إلا في ظل سلام وأمن يعم أرجاء المنطقة ، وهذا ما جعل تركيا مرشحة لقيادة الشرق الأوسط الجديد، لما تمتاز به من خصائص من أهمها:[1]

أولاً: أن تركيا تعتبر أكبر دولة في الشرق الأوسط، ومن أقواها وتتمتع بالاستقرار السياسي.

ثانياً: أنها دولة مسلمة وليست غريبة عن شعوب المنطقة، وهي صديقة لإسرائيل فلا ترفضها.

ثالثاً: ان تركيا تمثل أول دولة ديمقراطية وعلمانية في العالم الإسلامي، فهي بالتالي تمثل ديمقراطية مقبولة لدى المسلمين.

رابعاً: إن تركيا لها تاريخ طويل مع حلف شمال الأطلسي وتجربة ناجحة، فقد انضمت إليه عام 1951م وكانت طوال القرن الماضي تقف في مواجهة المد الشيوعي للشرق الأوسط.

خامساً: تمتاز تركيا بموقع استراتيجي فهي تفصل بين بحرين الأسود والأبيض وقارتين أوروبا وآسيا، وهي نقطة التقاء مع أوروبا وآسيا إذ يقع 3% منها في أوروبا.

سادساً: تقع تركيا على منطقة حافة الأرض rim land فتشكل جزءاً هاماً من حلف بغداد الذي ولد عام 1955م وسقط عام 1956م واليوم ومع سقوط نظام البعث أصبح بالإمكان تجسير الحلف من جديد.

سابعاً: هي الدولة الإسلامية التي لا ترى أي مانع في التعاون الوثيق مع الدول المسيحية والدولة اليهودية. إن مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكي ببعديه السياسي والأمني (الأطلسي) يوقع تركيا في قلب مشروع، فالنموذج الذي يقدمه الأميركيون ومعهم الأوروبيون إلى العالم الإسلامي، هو الإسلام المعتدل الذي تمثله

---

[1] تركيا التطورات الداخلية والتفاعلات الإقليمية" التقرير الاستراتيجي العربي 20022-2003، ط1 القاهرة تموز2003، ص 231.

سلطة حزب العدالة والتنمية والذي يتعايش فيه الإسلام والديمقراطية والإسلام والعلمانية ولا تبدو تركيا زاهدة بهذا الدور الموكل إليها، فوزير الخارجية التركي ، عبد الله غول، يقول أن تركيا لا يمكن أن تنحصر داخل الأناضول، وهو يدعو الدول الإسلامية، في اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي في اسطنبول، إلى الإصلاح من الداخل حتى لا يأتيهم من الخارج، في موقف متقاطع مع المبادرة الأميركية الأوروبية وإذا كانت الاملاءات الغربية على تركيا تتجاوز قدرتها حاليا على لصمود، فان ما يساعد على ذلك(العثمانية الجديدة)الثانية الطامحة الى قيادة العالم الإسلامي[1].

5.5 النتائج و المناقشة

إن العلاقات العربية التركية، هي اليوم في وضع أفضل مما كانت عليه قبل سنوات خلت، ولا يشمل هذا القول التطور الملحوظ في حجم التعاون الاقتصادي والتجاري وحسب، بل كذلك المناخ السياسي الإيجابي الذي يسود علاقة العرب بجيرانهم الأتراكإن إرث التاريخ ومخزونه، ومسار الحاضر ومضمونه، يؤكد ضرورة السعي لبناء نسق فاعل ومتطور للعلاقات العربية التركية .نسق يرتقي إلى حيث المصالح العليا المشتركة لكل من العرب وجيرانهم الأتراك، وحيث تدفع التحولات الكونية الكبرى باتجاه مزيد من التداخل والتشابك بين مصالح الأمم.

لقد شهدت العلاقات التركية - الخليجية تطورا ملحوظا منذ الطفرة النفطية الأولى في مطلع السبعينيات، واتجهت نحو قفزة جديدة مع الطفرة النفطية الثانية .وعلى الرغم من أن قدرا من الضرر قد أصاب هذه العلاقات بعد حرب الخليج الثانية، إلا أنها اليوم قد استعادت حيويتها، ولامست المكانة القوية التي كانت عليها.

ومن جهته، يبرز العراق كساحة متقدمة على مستوى تفاعلات تركيا مع جوارها الإقليمي، وما يمكن ملاحظته بادئ ذي بدء، هو تشعب ارتباطات تركيا بالعراق وأخذها أبعادا تاريخية واجتماعية عميقة الجذور، وحيث ظل العراق منذ أمد طويل

---

[1] نور الدين، محمد ، الشرق الأوسط الكبير: مشروع احتلال... وزعامة، السفير،العدد 10236، 2004/6/25.

يحتل موقعا محوريا في السياسة الخارجية التركية ،بيد أن ما يمكن قوله في الوقت نفسه هو أن الوضع في الشمال العراقي يشكل عنصر قلق دائم في المقاربة التركية الخاصة بالعراق، خاصة لجهة محاولات أكراد العراق ضم محافظة كركوك إلى إقليم كردستان، ونزوع بعض القوى في هذا الإقليم باتجاه منحى انفصالي،وبعد تزايد حدة التوتر بشأن كركوك، أعادت تركيا التأكيد على أن لها حق التدخل في الشأن العراقي استنادا للمواثيق التاريخية المعترف بها من قبل الدولة العراقية، وتحديدا حسب اتفاقيتي 1926و1946، فبنود اتفاقية 1926الموقعة بين تركيا وانكلترا تنص على أنه "في حال تخريب وحدة الأراضي العراقية يحق لتركيا التدخل في ولاية الموصل والأراضي المحيطة بها بمساحة تسعين كيلو مترا مربعا، كحماية لحياة أبناء عرقهم من خطر وتهديد الآخرين ". كما أن الاتفاقية الموقعة بين تركيا والدولة العراقية في العام 1946تؤكد على نص ا لبنود الواردة في اتفاقية 1926،ويرى الأتراك أنهم تركوا ولاية الموصل وفق الاتفاقية الأخيرة لعراق واحد موحد، ولهذا يجب أن يبقى العراق موحدا .و"أن حدوث شيء من قبيل التقسيم يجعل الاتفاقية ملغاة".

والحقيقة أن كركوك لا تمثل تحديا للسياسة التركية فقط، بل هي قبل ذلك تحد للمقاربة العربية حيال العراق ومستقبله، ذلك أن ضم المحافظة إلى إقليم كردستان على أسس ملتبسة ومشكوك فيها، ثم تفريغها من سكانها بحجة أنهم قدموا من البصرة أو الرمادي، هي من الأمور التي يجب أن لا يقبل العرب بها، ولا يقروها حتى ضغط الأمر الواقع، المفتعل وغير المتوازن.هنالك حقيقة متمثلة ب بروز عدد من القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، مثل إيران ، لكن بروز تركيا اليوم باعتبارها قوة إقليمية، يبدو مختلفا عن القوى السابقة، وذلك بسبب بنيتها الديمقراطية التي تجعل منها صانعا نشطا للسلم الإقليمي ،وتمثل تركيا قوة اقتصادية صاعدة، يمكن للعرب استثمارها على نحو حسن ومتقدم، كما تمثل سوقاً مفتوحا لأكثر من سبعين مليون نسمة، وهي قد حققت اتحاداً جمركيا مع الاتحاد الأوروبي قبل أن تكون عضوا فيه، الأمر الذي يخدم أي علاقة تجارية أو استثمارية خارجية معها.

وفي تعزيز متقدم وكبير لوزن تركيا الجيوبوليتيكي، سيغدو ميناء جيهان على البحر المتوسط، عما قريب، واحدا من أهم موانئ تصدير النفط في العالم، حيث تنطلق منه إلى أوروبا السفن المحملة بالنفط الروسي والكازاخي والأذري والعراقي والإيراني. سيرتبط أمن الطاقة الأوروبي ارتباطا وثيقا بتركيا، و ذلك في تحول تاريخي غير مسبوق .وإن دور تركيا المحوري على هذا الصعيد سيعني في التحليل الأخير تعزيزا لمكانة الشرق الأوسط في الجيوستراتيجيات الكونية، وهو الأمر الذي يلتقي جوهريا مع المصالح العليا للعرب، متى استثمروا هذا المتغير الكبير.

على صعيد التبادل التجاري العربي التركي، يمكن القول بصفة مجملة انه اعتبارا من بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي غدت منطقة الشرق الأوسط شريكا تجاريا حيويا لتركيا .وبحلول العام 2003 بلغ نصيب الدول الإسلامية مجتمعة ما نسبته 15.2% في إجمالي الصادرات التركية و 11.8% في إجمالي وارداتها أمّا في العام 2004 فقد ارتفع نصيب الدول الإسلامية في إجمالي الصادرات التركية إلى 16.1%، في حين انخفضت حصتها ضمن الواردات إلى 10.8%. وفي الاتجاه ذاته، بدأت خدمات المقاولات التركية بالانفتاح على الخارج منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، وكانت المملكة العربية ا لسعودية ضمن طليعة الدول التي بدأت فيها هذه الخدمات. وتم تنفيذ 90% من أعمال المقاولات الخارجية خلال السبعينيات والثمانينيات في الدول العربية . وقد بلغت حصة المملكة العربية السعودية 11% والعراق 4% ضمن الأعمال التي تم تنفيذها خارج تركيا خلال الفترة بين 1972-2003.وعلى الرغم من هذه المؤشرات الايجابية، فإن الوجه الآخر للمعادلة يتمثل في ضعف الاستثمارات العربية في تركيا، التي باتت تتمتع ببنية قانونية مشجعة للاستثمارات الخارجية،وقد بلغ حجم رأس المال الأجنبي في الاستثمارات المباشرة عشرين مليارا وثلاثمائة ألف دولار أمـ يركي مع نهاية العام 2004.ولا ريب أن هذا المسار المستجد يمثل تطورا كبيرا في علاقات تركيا بالعالم الخارجي، ونحن في البلاد العربية معنيون بالاستفادة من ذلك، خاصة مع كل ما تمتلكه تركيا من طاقة بشرية مؤهلة، وبنية صناعية ونظم اتصالات متطورة وفي بعد آخر للعلاقات

العربية التركية، يمكن القول إن تركيا الأوروبية سوف تمثل يوما مـا قـوة دعـم إضافية لجيرانها للعرب، وهي ستكون بمثابة جسر تواصل حضاري واجتماعي بين الكتلتين العربية والأوروبية، بل إنها في الحقيقة تمثله اليوم علـى صـعيد الحيـاة الواقعية والتفاعل اليومي على الأرض .ومن هنا، تبدو رجاحة الدعم العربي لخيـار تركيا الأوروبي.

إن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سوف يعني الكثير بالنسبة لشعوب الشـرق الأوسط عامة، بقدر ما هو حيوي وجوهري لأوروبا ذاتها .إن مسألة انضمام تركيـا للمجموعة الأوروبية قد طرحت بوضوح منذ العام 1963وفي العام 1999، اعترف مجموع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بأن تركيا مؤهلة لأن تصبح أوروبية . وفي السادس من تشرين الأول أكتوبر 2004، أعطت اللجنة الأوروبية العليا رأيـا إيجابيا حول افتتاح المفاوضات، التي ما لبث المجلس الأوروبـي أن أجازهـا فـي كانون الأول ديسمبر من العام نفسه، لتتخذ العمليـة بعـد ذلـك مسـاراً لا زال تصاعديا، رغم كل شي، أو لنقل رغم كل الصعوبات . والحقيقة التي يجب الإشارة إليها هنا، هي أن أغلب الحجج التي ساقها المتشككون بشأن انضمام تركيا للاتحـاد الأوروبي لم تكن سوى حجج خادعة ومضللة .ومن المؤكد أن الجميع يدركون ذلك، ولقد اعترف بها كدولة أوروبية من قبل بقية دول أوروبا منذ عقود من الزمن، وإلا فكيف تتمتع بعضوية كاملة في كافة المنظمات والمؤسسـات الأوروبيـة باسـتثناء الاتحاد الأوروبي،وعلى نفس القدر من الخطأ أيضا القول بأن اتفاقية الارتباط مـع تركيا في العام 1963لا تتصل اتصالا وثيقا بعضويتها في الاتحاد الأوروبي، بزعم أن شخصية المجموعة الأوروبية آنذاك كانت اقتصادية بحتة . ولكن الواقع هو أنـه منذ بداية عملية التكامل، أكد المؤسسون بما لا يدع مجالا للشك أن الغايـة النهائيـة كانت تشكيل اتحاد سياسي، على أن يكون التكامل الاقتصادي الخطوة الأولى علـى هذا الطريق ، وعلى الرغم من وضوح البعد الأوروبي فيها، فإن السياسة التركيـة بدت متمايزة عن أوروبا فيما يتعلق بالعديد من القضايا الجوهرية في المنطقة ،ومرة أخرى، فرضت معادلة الجغرافيا والتاريخ نفسها على خيارات تركيا تجاه جيرانهـا

العرب،إن تركيا قريبة الآن نوعا ما إلى الاتحاد الأوروبي فيما يتصل بسياساتها تجاه العراق، على سبيل المثال، إلا أنها تتبع خطاً مغايرا عن أوروبا في منطقة البلقان. وهناك وضع خاص فيما يتصل بالمسألة القبرصية، فالسياسة التركية حيالها هي في جوهرها شكل من أشكال الالتزام التاريخي تجاه قبرص.

6.5 الخاتمة والتوصيات:

ما يمكن قوله في النهاية، هو إن الدول العربية معنية بدعم مسيرة روابطها المشتركة مع جيرانها الأتراك، لما في ذلك من خدمة لقضايا العرب ومصالحهم، بقدر ما هو خير لمصالح تركيا الوطنية . إن المطلوب هو علاقات عربية تركية فاعلة ونشطة، ترتكز جوهريا إلى المصالح المشتركة للجانبين العربي والتركي، وتبتعد عن الأفكار والمقولات العتيقة والجامدة.

على مدى أربعة قرون (من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين)، كانت الإمبراطورية العثمانية الجسر العسكري والاستراتيجي بين أوروبا والشرق الأوسط ، وتركيا تملك من أوراق اعتماد علمانية وديمقراطية ومعتدلة ، يمكن أن تلعب على نحوٍ بنّاء ذلك الدور الذي لعبته في الماضي ، كما أنّ فكرة نموذج تركي يلهم الشرق الأوسط ويدفعه نحو الخلاص الإصلاحيّ هي فكرة واسعة الانتشار ، بفضل الولايات المتحدة.

تُشكّل الأقلية الكردية الضخمة في تركيا ، تلك الأقلية التي تطالب بحقوقها الثقافية والسياسية مصدر قلق كبير بالنسبة لأنقرة ، فلقد انتزع أكراد العراق لأنفسهم مكانة مستقلة في العراق ، وتخشى تركيا أن يطالب أكرادها بالشيء ذاته لأنفسهم ومن جهة أخرى فإنّ التركمان في العراق تلك الأثنية التركية التي تتواجد بأعداد كبيرة خاصة في أربيل التي يسيطر عليها الأكراد في كركوك ، فلهؤلاء مدارسهم باللغة التركمانية ، وصحفهم، ومجلاتهم، وتلفزيونهم، وإذاعتهم؛ وروابطهم الثقافية والسياسية، ووزير في مجلس الوزراء في أربيل .

تُعتَبر القضية الكردية بمثابة المفتاح لفهم سياسة تركيا في الشرق الأوسط منذ حرب الخليج في العام 1991. فقد تأجّجت الحرب مع حزب العمال الكردستاني كثيراً على أثر التطورات في شمال العراق ونتيجة للدعم المباشر وغير المباشر الذي قدّمه جيران تركيا لهذا الحزب ،واستجابة لذلك ، فإن علاقة تركيا بالمنطقة تقوم على سياسة القوة التقليدية ، وغدت وحدة أراضي تركيا هي " الهدف الأمني الأسمى ". فأعادت تركيا تحديد إستراتيجيتها واعتبرت الشرق الأوسط أكبر مصدر للتهديد الذي يواجه تركيا، وقد استدعى تصوير الأمر بصورة التهديد الذي يستهدف وجود تركيا ذاته إلى اتّخاذ إجراءات استثنائية تتخطى الوسائل السياسية التقليدية ، خاصة مع سوريا، وهكذا انتهى دعم سوريا لحزب العمال الكردستاني إلى أزمة في تشرين الأزل عام 1998. كما دفع تركيا إحساسها بالتعرّض للخطر وانعدام الأمن إلى إقامة علاقات أمنية مع إسرائيل.

أما بالنسبة للعراق ،فقد تبنّت تركيا سياسة متمثلة باستعمال القوة العسكرية ، ضد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، فراحت القوات المسلحة التركية في تلك السنوات تشنّ هجمات منتظمة على شمال العراق ،وفي أعقاب حرب العراق 2003 لا تزال المشاكل ذاتها هي التي تدفع سياسة تركيا الخارجية تجاه المنطقة وتؤثّر على علاقاتها معها .فاحتمال تفكّك العراق ، وبزوغ دولة كردية تحررية وحدوية، يُعتَبر من التهديدات الكبرى التي تواجه تركيا، ولذا تحاول السياسة التركية أن تحول دون هذا التطور ، بما في ذلك تغيّر وضع كركوك الغنية بالنفط ومتعددة الإثنيات في المشهد السياسي العراقي الجديد ، و قد أيدت دول المنطقة هذه المخاوف التي أبداها الجانب التركي، فالدول العربية تعارض أي محاولة لتقسيم العراق أو إيجاد مشروع لدولة كردية فيه حيث أن ذلك سيشكل دافعا للأقليات الكردية المتواجدة على أراضي هذه الدول .

تعاني معظم دول المنطقة من شح في موارد المياه و عليه فإن أي مشاريع مستقبلية لاستخدام مصادر المياه في المنطقة يستوجب الدخول في عمل مشترك مع جميع دول المنطقة و خاصة تركيا حيث تعتبر المصدر الرئيسي لنهري دجلة

والفرات ، و هنا يجب البحث عن أطر جديدة لهذا التعاون الذي يتطلب إرادة سياسية من دول المنطقة جميعها ، فالعالم اليوم يعيش عصر التكتلات السياسية و الاقتصادية ، ومن هنا فأن منطقة الشرق الأوسط بما تمتلكه من موارد بشرية واقتصادية ومائية يمكن أن تبني شراكة بين دول المنطقة العربية مع تركيا ، فتركيا بسبب موقعها المهم تعتبر المنفذ الرئيسي لصادرات الطاقة من الدول المحيطة بها إلى دول العالم ، و هي أيضا ترتبط ارتباطا وثيقا بالاتحاد الأوروبي في محاولة للانضمام له مما يجعلها قادرة على أن تكون حلق الوصل بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي لما تمتلكه من خصائص تاريخية و دينية تجمعها بالعالم العربي والإسلامي.

لقد كانت تركيا على الدوام محط اهتمام العالم الغربي الذي وجد فيها الدولة القادرة على منع الزحف الشيوعي نحو الشرق الأوسط ، و هو ما جعلها تنظم إلى حلف شمال الأطلسي ، و قد أدى انحياز تركيا للغرب إلى بناء علاقات قوية بينها وبين إسرائيل منذ تأسيس هذه الدولة ، ومع ذلك لم يمنع الظروف الدولية المحيطة من جعل تركيا تبحث عن علاقات متوازنة مع الدول العربية في الوقت الذي أكدت فيه هويتها الإسلامية من خلال انضمامها لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إن تركيا تنظر إلى أن أي تسوية للقضية الفلسطينية في المستقبل سيجعل منها قادرة عل ى لعب دور فعال في أي عملية للتسوية النهائية بين العرب وإسرائيل بحكم علاقتها بطرفي الصراع، ومن هنا يجب النظر إلى إمكانية تفعيل الموقف التركي لصالح القضايا العربية.

المراجع

اولا : المصادر العربية

أ- الكتب

إبراهيم، علي ، (1995)**قانون المجاري المائية والد دولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1.

أحمد، محمد سمير ،(1991)،**معارك المياه المقبلة**، دار المستقبل العربي، القاهرة.

أحمد، ابراهيم خليل، (2000)**تركيا و الاتحاد الأوروبي** ، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل.

آغا، واثق رسول، (1997)**الموارد المائية المتاحة والمسد ألة المائية فـــي الـــوطن العربي**، دمشق .

أمين، جلال، (2000)،**العرب وجوارهم إلى أين؟** مركز الدراســـات الإســـتراتيجية ،بيروت.

اوغلو، وحيد خلف، (2000)**إشكالية المياه في العلاقات العربية التركية** ، العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.

بامير، أحمد نجدت، (2000)، المنسق العـــام لمركـــز الدراســـات الإســـتراتيجية والأوروآسية في أنقرة ، **أمن الطاقة التركي: دور الخلـــيج العربـــي وحوضـــي قزوين والبحر الأسود**، الناشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث.

البزار، عبد الرحمن،(1967) ، **العراق منذ الاحتلال إلى الاستقلال** ، مطبعة العاني، ط3، بغداد.

بكور، يحي ، (1991)، **تخطيط وإدارة الموارد المائية فـــي الجمهوريـــة العربيـــة السورية**المنظمة العربية للتنمية الزراعية (جامعة الدول العربية)، الخرطـــوم، المكتب الإقليمي، دمشق.

بنجيو، أوفر وأوزكان، جنسر، (2003)، **التصورات العربية لتركيا وا نحيازها إلى إسرائيل**، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد51.

توفيق، سعد حقي، (2003)، **علاقات العرب الدولية**،ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

ثابت مصطفى بن عبد الحميد (1992)، **العلاقات العربية - التركية بعد حرب الخليج: الطموحات الإقليمية والخيار الاستراتيجي الأطلسي** ، دار الفكر العربي، بيروت،ط1.

الجاسر، محمد طه، (2002)، **تركية ميدان الصراع بين الشرق والغرب** ، ط1، دار الفكر، دمشق.

الجهماني، يوسف إبراهيم وأوسي، سالار ،(1999)، **تركيا وسوريا**، سلسلة ملفات تركية، دار حوران للطباعة والنشر، ط1، دمشق.

الجميل، **سيار** ، (1997)، **العرب والأتراك : الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

جودة، حسنين جودة، وهارون، علي أحمد، (1979)، **جغرافية البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة في العالم المعاصر**، الرياض.

جودة، حسنين جودة، (1984)، **جغرافية الدول الإسلامية**، ط1، دار المعارف، الإسكندرية.

حداد، سليم، (1994)، **مشكلة المياه الدولية والقانون الدولي** ، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط، تحرير نجيب عيسى، الجزء 2، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت .

حمدان، جمال،(1964)، **الاستعمار والتحرير في العالم العربي** ، ط1، دار الحكمة، القاهرة.

الحيدري، نبيل،(1986)، **تركيا: دراسة في السياسة الخارجية من 1945**، ط1، صبرا للطباعة والنشر، دمشق.

خليفة، محمد،(1991)،**تركيا وأزمة الخليج** مستقبل العالم الإســلامي ، العــدد 2، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت.

خليفة، نبيل، (1994)، **الأبعاد الإستراتيجية والجيوسياسية لمشــكلة الميــاه فــي الشرق الأوسط**، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط، تحرير نجيــب عيســى، الجزء2، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت،.

خليل، هاني،(1994)، **الأمن المائي العربي في ضوء إمكانات التعاون واحتمالات الصراع**، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط، تحرير تجيب عيســى،الجزء 2، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت.

الخيرو، عزالدين، (1976)، الفرات والقانون الدولي، وزارة الإعلام، بغداد.

الداقوطي، ابراهيم ، (2001)**صورة الأتراك لدى العرب** ، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،.

الدباغ ، رياض حامد ، (1994)**مشكلة المياه قي العراق** ، في مشكلة الميــاه فــي الشرق الأوسط، تحرير نجيب عيسى، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحــوث والتوثيق، ص ص229-256، بيروت.

درويش، هدى،(2002) **العلاقات التركية اليهودية**، الجزء الأول، ط 1، دار العلم، دمشق.

الدوري، محمد،(1994)،**المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكــام القانون الدولي**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

رزق، يونان لبيب، (1991)**العلاقات العربية التركية فيما بين الحـ ربين العالميتين**، في العلاقات العربي -التركية من منظور عربي، إشراف محمد صفي الدين أبو العز، الجزء1،معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

رضوان، وليد، (2005)**مشكلة المياه بين سوريا وتركيا** ، شــركة المطبوعــات للتوزيع والنشر، ط1، بيروت.

رضوان، وليد،(2006)، **العلاقات العربية التركيــة**، شركة المطبوعــات للتوزيــع والنشر، ط1، بيروت.

روبنسون، فليب،(1993)، **تركيا والشرق الأوسط** ، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ط1، بيروت.
زرقة، محمد علي، (1993)، **قضية لواء الاسكندرونة (وثائق وشروح)**، الجزء الأول، دار العروبة، بيروت .
الزغول، ساطع،(1993)، **إشكالية المياه العربية**، ط1، مطبعة الفجر، عمان.
السبعاوي، عوني عبد الرحمن، (2000)، **العلاقات الخليجية التركية : معطيات الواقع وآفاق المستقبل**، الناشر :مركز الإمارت للدراسات والبحوث ، الإمارات.
زكي، محمد أمين ، (1988)، **تاريخ الدول والإمارات الكردية في العهد الإسلامي** ، دار الحكمة، القاهرة.
السباهي، زكريا،(1945)، **المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية** ، دار طلاس، دمشق.
السبعاوي، عوني عبد الرحمن، (1998)، **إسرائيل ومشاريع المياه التركية، مستقبل الجوار المائي العربي** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإسلامية الإستراتيجية، سلسلة الدراسات الإستراتيجية، العدد 10،الإمارات.
السماك، محمد، (1993)، **العرب والأتراك في عالم متغير** ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت .
السمان، نبيل، (1994)، **مشكلة المياه في الشرق الأوسط : صراع أم تعاون**، مركز الدراسات الإستراتيجية والتوثيق، بيروت.
السمان، نبيل،(1997)، **المياه وسلام الشرق الأوسط**، دمشق.
سري الدين، عايدة العلي،(1997)، **العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل**، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
سعيد، عبد المنعم، (1987)، **العرب ودول الجوار الجغرافي** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
سياري، صبري،(1997)، **تركيا والشرق الأوسط في التسعينات** ، العدد 31، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

صبحي، مجدي،(1994)، **مسألة المياه في محادثات السلام الجارية** ، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط، تحرير نجيب عيسى، الجزء 2، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت.

طوقان، عز الدين، (1990)، **حرب المياه في الشرق الأوسط** ، ط1 مركز الفارس، عمان.

طونش، حاقان،(1994)، **مشكلة المياه في المنطقة: وجهة نظر تركية**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط2، بيروت.

عبد الرحمن، حمدي،(1998)، **إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي**، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.

العبدالله، حسن،(1992)، **الأمن المائي العربي** ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت.

عبد الرحيم، إكرام،(2000)، **السوق الشرق أوسطية من هرتزل إلى ما بعد باراك** ، مركز الحضارة العربية، القاهرة.

العسلي، بسام،(1992)، **العلاقات التركية -العربية وتطورها** ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث، بيروت.

العلوي، محمد جمال الدين، (1989)، **أنتساب تركيا إلى السوق الأوروبية المشتركة**، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل.

العلوي، محمد جمال الدين، (1998)، **تركيا والسوق الأوروبية المشتركة** ، ط1، بغداد.

عيسى،حامد محمود ، (1992)، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط** ، مكتبة مدبولي، القاهرة.

فضه، محمد إبراهيم، (1982)، **مشكلات العلاقات الدولية -دور الجيوسياسية والجيوستراتيجية في السياسة الخارجية** شركة المطابع النموذجية، ط 1، عمان.

القسوس، صبا،(1988)، **تركيا والعرب وموارد المياه خلاف وتعاون** ، مركز الدراسات الإستراتيجية والعربية، عمان.

كاهان، يافوز،(2002)، **العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركيـــة**، ط1، دراسات عالمية، الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات.

الكيلاني، هيثم،(2000)، **تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية** ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية- سلسلة الدراســات الإســتراتيجية، العدد6، الإمارات.

لبكي، بطرس،(1995)، **العلاقات الاقتصادية التركية-العربية حاليا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .

المدني، سليمان، (1998)، **تركيا اليهودية**، ط1، دار الأنوار، دمشق.

مسلم، طلعت،(1994)،**قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في مطلع القــرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

مسلم، طلعت،(1995)،**مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والأتراك منه وموقعهم فيه، كتاب العلاقات العربية –التركية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

المعلم، وليد،(1998)، **(سوريا 1916-1946)**، ط1، دار طلاس، دمشق.

معوض، جلال عبدالله، (1998)، **صناعة القرار في تركيـــا والعلاقـــات العربيـــة - التركية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

مقلد، صبري إسماعيل، (2005)، **العالم الإسلامي والمتغيرات الدولية من وجهـــة نظر جيوبولتيكية**، ط1، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

الموصلي، منذر،(1991)، **عرب وأكراد رؤية عربية للقضية الكردية** ، دار العلم، الطبعة الثانية، دمشق.

الناصري، خليل،(1990)، **التطورات المعاصرة في العلاقات العربية -التركيـــة**،دار الراية، بغداد.

نوفل، ميشال،(1993)، **دور تركيا الإقليمي وتحولات البيئة الجيوسياســـية** ، ط1، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت.

نوفل، ميشال، (1995)، **إعادة صوغ السياسة التركية والدينامية الجديدة التركية - العربية**، مستقبل العالم الإسلامي، العدد 15، قبرص.

نور الدين، محمد،(1997)، **تركيا في الزمن المتحـول، قلـق الهويـة وصـراع الخيارات**، رياض الريس للكتب والنشر، لندن.

نور الدين، محمد، (1998)، **تركيا الجمهورية الحـائرة** ، ط1، مركـز الدراسـات الإستراتيجية البحوث والتوثيق، بيروت.

هوفسبيان، نوبار،(1985)، **تركيا بين البيروقراطية والحكم العسـكري** ، (ترجمـة سامر رزاز)، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، بيروت.

ب_الدوريات :

أرغوفنتش، شادي،(1996)، الأمن التركي والشرق الأوسط، **الدراسات الفلسطينية**، العدد 26 ص 97- 105، بيروت.

إنديك، مارتن، (1993)، سياسة إدارة كلينتون حيال الشرق الأوسط ، **الدراسـات الفلسطينية**، العدد 15، ص ص 156-205، بيروت.

أوتكان، نجاتي،(1990)، كلمة الوفد التركي في ندوة مياه الفرات، **الباحث العربي**، العدد(23) ، نيسان، ص ص10-15، لندن.

برزيلي، أمنون،(2001)، حول العلاقات بـين إسـرائيل وتركيـا ، 2001/7/9، **مختارات إسرائيلية**، السنة السابعة، العدد 80، أغسطس/ آب، ص 63، القاهرة.

بكر، حسن،(1991)، المنظور المائي للصراع العربـي -الإسـرائيلي، **السياسـة الدولية**، العدد104، إبريل، ص ص132-144، القاهرة.

حنفي، عبد العظيم محمود حنفي،(2003)، العلاقات الأمريكية التركيـة، **السياسـة الدولية**، ع 153، تموز، المجلد 38، ص 222، القاهرة.

حولية لجنة القانون الدولي 1989 المجلد2، الجـزء 1، الأمـم المتحـدة، 1992، نيويورك.

دحروج، طارق،(1996)، الانتخابات التركية معطيات جديدة، **السياسـة الدوليـة** ، العدد 124، أبريل/ نيسان، ص 175، القاهرة.

التقرير الاستراتيجي: مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بـــالأهرام، 1989، القاهرة.

دلي، خورشيد،(1994)، القضية الكردية**مجلة العلوم الاجتماعية مجلس الند شـــر العلمي**، جامعة الكويت، المجلد الثاني والعشرون العدد 1-2 ربيع/ صيف، ص ص202- 210، الكويت.

الرشيدي، أحمد،(1992)، تركيا والأمن القومي العربي، **المستقبل العربي**، مركـــز دراسات الوحدة العربية، العدد 169، ص119، بيروت.

التقرير الاستراتيجي العربي 2002-2003، يونيو 2003، ص 231 ،القاهرة.

رسلان،أحمد فؤاد، (1997)، "التقارب التركي- الإسرائيلي من الشرق الأوسط إلى القوقاز"، **السياسة الدولية**، العـــدد 13، أكتـــوبر / تشـــرين الأول، ص 117، القاهرة.

الرشيدي، أحمد،(1996)لأنهار الدولية في الوطن العربي : أوضاعها الجغرافيـــة وتنظيمها القانوني،**شـــؤون عربيـــة**، العـــدد 86، حزيـــران، ص ص20-40، القاهرة.

السمان، نبيل،(1994)، حرب المياه من الفرات إلى النيل، **الباحث العربي**، العدد27 كانون الثاني، ص ص9- 74، لندن.

الشاهد، جاسر،(1998)، السياسة التركية تجاه جمهوريات آسيا، **السياسة الدولية**، العدد 131 يناير، ص 199.

الطويل، رواء زكي، (2004)، تجارة تركيا بين أوروبا والوطن العربـــي، **شـــؤون الأوسط**، العدد113، ص58، بيروت.

عبد الحق، علي غالب، (1990)، المشاريع الحالية والمستقبلية في دول أعالي النهر وتأثيرها على الوارد المائي للعراق، **الباحث العربي**، العدد24، تموز، ص ص 8-25، لندن.

عبد الرحمن،عمرو،(2002)، العلاقات الأمريكية- التركية منـــذ نهايـــة الحـــرب الباردة، **قراءات اســـتراتيجية**، القاهرة، السنة السابعة، العدد الرابع، نيسان، ص 13-14.

العسلي، بسام،(2000)، العلاقات التركية-العربية وتطورها، **الدفاع العربي**، كانون الثاني، ص34، بيروت.

عودة، جهاد،(2003)، التحالف العسكري التركي - الإسرائيلي"، **السياسة الدولية**، السنة التاسعة والثلاثون، العدد 103، يوليو/ تموز، ص 320، القاهرة.

عوني، درية،(1998)عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 227/ ص41 ، بيروت.

فياض، خالد،(1997)، العلاقات التركية الإسرائيلية من تشيللر إلى أربكان، **السياسة الدولية**، القاهرة، ع 129، تموز، ص 182.

فيلونيك،(1996)، المصالح الروسية في الشرق الأوسط، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، 26تشرين الثاني، بيروت.

قاسم، عباس(1993)، الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبولتيكية، **المستقبل العربي**، العدد 174 ، آب، ص ص27-32، بيروت.

كيوان، مامون، (1997)، الخلاف المائي التركي – السوري العراقي، خلفياته وأبعاده وأحتمالاته المستقبلية، **شؤون عربية**، العدد86، حزيران ص 127-13، القاهرة.

كيوان، مأمون،(1997)، اليهود الاتراك والرجل المريض، **مجلة الأوج**، قبرص، العدد5-6، ص148.

ماكافري، ستيفان،(1992)، تطور قانون الانهار العابرة للحدود،**محاور إستراتيجية**، (ترجمة منال رزق الله)، العدد6 ، شباط، ص ص12-13، بيروت.

المجذوب، طارق،(1994)، التعاون العربي –التركي في مشار يع البنى التحتية :المياه والطاقة والكهرباء، **المستقبل العربي**، العدد188، تشرين الأول، ص ص 71-95، بيروت.

المداح، محمد،(1991)، أزمة مياه نهر الفرات وقضية المياه في الشرق الأوسط، **السياسة الدولية**، العدد 104 ، ابريل، ص ص 177-181، القاهرة.

مرداد، جميل،(1992)، مشروع السلام: العلاقات الخليجية -التركية في ظل الاعتماد الدولي المتبادل، **دراسات سعودية**، العدد6كانون الأول، ص ص 7-32، الرياض.

مظلوم، محمد جمال، (1990)، المياه والصراع في الشرق الأوسط، **الباحث العربي**، العدد22، كانون الثاني، ص ص9-37، لندن.

معوض، جلال عبدالله، (1990)، السياسة التركية والوطن العربي في الثمانيات، **شؤون عربية**، العدد62، حزيران، ص 124-151، تونس.

معوض، جلال عبدالله، (1992)، دور تركيا في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج : الجوانب السياسية والاقتصادية، **شؤون عربية** العدد 69، مارس، ص233-248، القاهرة.

معوض، جلال عبد الله،(1996)،العلاقات التركية - الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات، **شؤون عربية**، العدد 88، ديسمبر/كانون الأول، ص ص 127-129، القاهرة.

معوض،جلال عبد الله، (1997)عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية في التسعينيات، **شؤون عربية**، العدد 82، مارس/ آذار، ص 118-119، القاهرة.

معوض، جلال،(1998)عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 227، ص40، بيروت.

معوض،جلال عبد الله، (1992)تركيا والأمن القومي العربي : السياسة المائية والأقليات، **المستقبل العربي**، بيروت، أيار، ص92-112.

ناجي، سعد وحسني، منعم،(1994)، الأمن التركي بين مهمتين، **السياسة الدولية**، العدد 116، ص ص 40-61،القاهرة.

النعيمي، عبدالجبار عبدالمعطي، (2000)، مرتكزات السياسة الخارجية التركية ازاء الغرب، **أوراق تركية معاصرة**، العدد15، ص ص14-16، بيروت.

نور الدين، محمد،(1992)،القمة التركية الأولى : ارتجال وانقسام، **شؤون تركية**، العدد الثالث تشرين الثاني ص31،بيروت.

نور الدين، محمد، (1993)،(مشروع جنوب شرق الأناضول : أهداف محلية وأبعاد إقليمية)، **شؤون الأوسط**، العدد15، كانون الثاني/يناير، ص64-80، بيروت.

نور الدين، محمد،(2004)، العلاقات التركية -السورية،**شؤون الأوسط** ، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد113، بيروت .

نور الدين، محمد،(1994)، عاصفة في مياه الـ غاب GAP، **شؤون تركية** ، بيروت، العدد 11، ص44.

نور الدين، محمد،(1992)،اليهود في تركيا :أرقام ومعطيات ،**شؤون تركية** ، العدد3، تشرين الثاني، ص ص37- 45، بيروت.

نور الدين، محمد، (1993)،**الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية**، في العرب في عالم متغير، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ص ص118-119.

هيل، وليام،(1982)،العوامل الاقتصادية في العلاقات العربية -التركية، **المستقبل العربي**، العدد45، بيروت، تشرين الثاني، ص ص70-92.

ياسين، السيد،(1991)،**التقرير الاستراتيجي العربي 1990**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

ياسين،السيد،(1992)،**التقرير الاستراتيجي العربي 1991**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

مركز البحوث والمعلومات(1982): **سلسلة الدراسات الاقتصادية**، وضع الطاقة في تركيا، العدد (18).

تقرير البنك الدولي1995:من الشحة إلى الأمن ،البنك الدولي،واشنطن،1995.

ج_الصحف :

تشاندلر، جنكيز، (1991)، هكذا يفكر طورغوت أوزال،**صحيفة الحياة** العدد69212، 6/5/، لندن.

ديميريل، بولنت،(1990)، مسألة الموصل،**صحيفة غونيش** ، العدد 11456، 1990/11/28.

تركمان، أيلتير،(1999)، تركيا والشرق **الأوسط** الجديد،**صحيفة حريات** ، العدد2503، أنقرة، 30أيلول.

نافعة، حسن،(2006)طبعة الأخيرة من مشروع الشرق الأوسط الجديد ، **صحيفة الحياة**، العدد 15568، الأثنين، 2006/6/26، لندن.

نور الدين، محمد،(2004)، الشرق الأوسط الكبير: مشروع احتلال... وزعامة، **السفير**، العدد 10236، 2004/6/25، بيروت.

د_ المراجع الأجنبية:

K .H .Karpat (ed): 1982, **Political and social thought in the contemporary** middle east .N.Y..PP.399-412.

U.N : 1981, **World Population prospects as assessed in 1980**. N.Y..Table A2, A3,A4

Lihan, akin, 1989,**Turk Devrimi** (Istanbul,).

Oppenheim, L, 1978, (**International law)** Longmans, ,London.

Water Issues between Turkey, Syria and Iraq , 1996,Ankara,.

The Europe yearbook 1994,Vol.2,P 2842.

Kliot, Nurit, 1992, **Water and Instability in the Meddle East** ,International Institute for Strategic Studies ,London, ,P.122

The Europe yearbook, 1993, Vol, 1, London, 1993.pp5-9.)

Gunter, Michael,1991, (The Kurdish Problem in Turkey) **Middle East Journal** ,p401.

Statistical Year book of Turkey 1991-1993,1999,Ankara.

The Europe yearbook, 1993,Vol,1,London,1993.pp5-9.

Eric ,Rouleau ,1993,"**The challenge to Turkey "Foreign Affairs** Nov.Dec..Quoted by M.Abul Fadhee .Proceedings of Beirut seminar on Turkish –Arab Relations,P.379.

Abbidin ,adel Rehman Zeniel 1990:The Present and Future Perspective of Arab-Turkish Economic Relations, **Studies on Arab-Turkish Relation annual**,2,Istanbul,.

Cagapaty , Soner, 2004,Where Goes the U.S – Turkish Relationship , **Middle East Quarterly** 11,No.4(Fall),P.43.

Essa, Najeeb,1998, Proceeding of the Centre for Arab Unity studies on **Turkish-Arabic Relations**, Beirut.

السيرة الذاتية

**** البيانات الشخصية:**

- **الاســـم:** أكرم نصر خالد أبو حمدي.
- **تاريخ الميلاد:** 1974/11/27م.
- **الجنسية:** أردنية.
- **الحالة الاجتماعية:** متزوج.
- **عدد الأبناء** :(2).
- **العنوان:**
- **عنوان العمل** : كلية مجتمع معان (جامعة البلقاء التطبيقية)/ معان / الأردن هاتف **(2132299) 03 - (2132694) 03** - فاكس**(2132695) 03**
- **عنوان السكن:** محافظة معان /حي الشامية / هاتف**(0779137940).**
- **البريد الإلكتروني:** **hmdi74@yahoo.com**

**** المؤهلات العلمية:**

- **2007/2006. ماجستير في العلاقات الدولية** – جامعة مؤتة / الأردن.
- **1997/1996. بكالوريوس في المحاسبة** – جامعة القادسية / العراق.

**** الوظيفة الحالية:-**

- 2005م رئيس قسم العلوم المالية والإدارية في كلية معان الجامعية – جامعة البلقاء التطبيقية ولغاية تاريخه.
- عضو هيئة تدريس في القسم.

**** الخبرات العملية:-**

-1998 – 2008 – مدرس مساعد في كلية مجتمع معان – جامعة البلقاء التطبيقية.

-2002-2003رئيس قسم العلوم المالية والإدارية في كلية معان - جامعة البلقاء التطبيقية.

-2003-2004 مساعد للشؤون الطلابية و التعليمية في كلية معان الجامعية - جامعة البلقاء التطبيقية.

-2005-2008. رئيس قسم العلوم المالية والإدارية في كلية معان الجامعية - جامعة البلقاء التطبيقية.

-2003 – لتاريخه.عضو مجلس الكلية -كلية معان الجامعية - جامعة البلقاء التطبيقية.

-2006 – لتاريخه. رئيس لجنة الجودة لقسم العلوم المالية والإدارية في كلية معان الجامعية / جامعة البلقاء التطبيقية.

-2006 – لتاريخه عضو في لجنة التخطيط والتطوير والجودة لكلية معان الجامعية/ جامعة البلقاء التطبيقية.

-2005-2008 مديرا للامتحان العملي في كلية معان الجامعية جامعة البلقاء التطبيقية.

****الأبحاث العلمية:-**

- أثر الدور الإستراتيجي لتركيا في علاقتها بالنظام الإقليمي العربي.

****الدورات العلمية:-**

- 1999-دورة إعداد أعضاء هيئة التدريس الجدد - جامعة البلقاء التطبيقية.

-2000- دورة "كيفية استخدام الحاسوب و التعامل مع البرمجيات الجاهزة"- جامعة البلقاء التطبيقية.

-2000- دورة في البرمجيات الجاهزة – جامعة البلقاء التطبيقية.

-2002- دورة الحاسوب (EASY SOFT) كلية معان الجامعية/ جامعة البلقاء التطبيقية.

-2003 - دورة الحاسوب الشاملة- كلية معان الجامعية/ جامعة البلقاء التطبيقية.

****الهوايات:-**

- المطالعة وتصفح الإنترنت.